المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

التنمية الاقتصادية بعد النزاعات الداخلية: رواندا نموذجا

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: العلاقات الدولية

إعداد الطالب: بن كسيرات عبد الرؤوف **إشراف البروفيسور**: مسيح الدين تسعديت

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	المؤسسة	الصفة
خواص مصطفى	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
مسيح الدين تسعديت	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا و مقررا
قصدالي فلة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

التنمية الاقتصادية بعد النزاعات الداخلية: رواندا نموذجا

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: العلاقات الدولية

إعداد الطالب: بن كسيرات عبد الرؤوف **إشراف البروفيسور**: مسيح الدين تسعديت

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	المؤسسة	الصفة
خواص مصطفى	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
مسيح الدين تسعديت	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا و مقررا
قصدالي فلة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى:

[لَيْسَ العِلْمُ مَا حُفِظَ ، إنَّما مَا نَفَعَ].

الشكر و التقدير.

اللهم لك الحمد حتى الرضا و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا، الحمد لله أولا و قبل كل شيء صاحب الجلالة الذي أمدني بالقوة و الإرادة و رزقني الصبر و التوفيق و السداد لإتمام هذا العمل و الصلاة و السلام على نبينا و سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

أتقدم بالشكر الخالص لأستاذتي الفاضلة مسيح الدين تسعديت قبولها الإشراف على هذه المذكرة و على جهودها المبذولة في تقديم النصائح التوجيهية القيمة و الدعم المستمر في إتمام هذه المذكرة، كان شرف لي و شيئا يدعوني إلى الفخر بإشرافك على عملي جزاك الله خيرا.

كما أتوجه بالشكر و الامتنان و التقدير إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة إلى جميع أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، و على وجه الخصوص الأستاذ حمزة غول على مساعدتي و دعمه لي.

إهداء

الحمد لله حبا و شكرا و امتنانا على البدء و الختام

{ و آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين }

بكل حب اهدي ثمرة نجاحي و تخرجي :

إلى أبي و صديقي الوحيد ملهمي و قدوتي رحمه الله و أسكنه فسيح جناته.

إلى التي كرست حياتها لأصل إلى ما أنا عليه الآن ... إلى القلب الحنون، رفيقة روحي أمي حفظها الله لي.

إلى أخوتي و سندي و رفيقائي في هذه الدنيا أخي زكرياء، أخي شكيب، خالي محمد و خالي عبد المالك.

إلى أخواتي اللواتي ما بخلن علي من دعم و مساندة نشيدة، خليدة، فريال، فادية.

إلى الجبل الذي أسند عليه ظهري عند الشدائد هشام، يوسف، إبراهيم و ياسين.

إلى الكتاكيت الصغار حلوى المنزل لينة، أمير، ميان، علاء الدين و رضوان.

و لله الشكر كله أن وفقني لهذه اللحظة، لم تكن الرحلة قصيرة و لم تكن الأمور يسيرة و لكن

بحول الله ها أنا قد وصلت لمشارف التخرج

فالحمد لله رب العالمين ...

عبد الرؤوف

الملخص:

تعالج المذكرة العلاقة السببية بين التنمية الاقتصادية والنزاعات الداخلية في شكل حلقة مفرغة، إذ عادة ما تكون النزاعات الداخلية بسبب غياب التنمية الاقتصادية،كما أن النزاعات الداخلية تكاد تكون السبب الرئيسي في عدم تحقيق التنمية أو عرقلتها، إضافة إلى تركيز الدراسة على كيفية تحقيق السلام والتنمية الشاملة بعد هذا النوع من النزاعات بالاعتماد على نموذج رواندا الذي يعتبر رائدا في هذا المجال.

وقد تناولت الدراسة النزاع الرواندي وخلفياته وأسبابه إضافة إلى فواعله المباشرة وغير المباشرة وكيفية تأثيره على تخلف رواندا وعلى البنية التحتية للاقتصاد الرواندي، فضلا عن الخسائر البشرية التي قاربت المليون قتيل وصولا إلى التحديات التي عرفتها رواندا بعد جريمة الإبادة الجماعية والحالة الاقتصادية التي خلفتها هذه الحرب. بم الانتقال إلى آليات رواندا في حلها للنزاع وخصوصية الأساليب المحلية في تحقيق المصالحة الوطنية كلبنة أساسية في سبيل تحقيق التنمية.

أخيرا تطرقت الدراسة إلى كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية في رواندا بداية بالإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها رواندا، وتحويل المساعدات الدولية لخدمة إعادة إعمار البلد وتحقيق النهوض الاقتصادي، فعملت رواندا على تطوير مختلف قطاعاتها والتركيز على تحقيق أهدافها التنموية التي صاغتها ضمن رؤية 2020.

الكلمات المفتاحية: رواندا، النزاعات الداخلية، المصالحة الوطنية، التنمية الاقتصادية.

Le Résumé :

Cette étude a examiné la nature de la relation entre le développement économique et les conflits internes, dont les causes principales sont souvent l'absence de développement économique, ou les conflits internes eux-mêmes peuvent être la raison principale de l'absence ou du ralentissement du développement. En outre, l'étude s'est concentrée sur la manière de réaliser la paix et le développement global après ce type de conflits, en utilisant le modèle du Rwanda, qui est considéré comme un pionnier dans ce domaine.

L'étude a abordé le conflit rwandais, ses antécédents et ses causes, ainsi que ses acteurs directs et indirects et la manière dont il a affecté le retard du Rwanda et l'infrastructure de l'économie rwandaise. Cette étude a également examiné les pertes humaines, prés d'un million de décès, ainsi que les défis rencontrés par le Rwanda après le génocide. De plus, l'étude a analysé les méthodes adoptées par le Rwanda pour résoudre le conflit, en se concentrant sur les approches locales de résolution des conflits, notamment le processus de réconciliation nationale, qui visait à mettre fin au conflit, à réaliser une paix globale et à transformer les relations hostiles en relations de coopération. du mécanismes de la réalisation Enfin, l'étude a abordé les développement économique au Rwanda, en commençant par les réformes économiques entreprises par le pays et la conversion de l'aide internationale en un outil de reconstruction et de relance économique. Le Rwanda a travaillé sur le développement de divers secteurs et s'est concentré sur la réalisation de ses objectifs de développement formulés dans sa Vision 2020, sans oublier le rôle du processus de réconciliation nationale dans la réalisation du développement économique au Rwanda.

Mots-clés :Le Rwanda , conflits internes, réconciliation nationale, développement économique.

Abstract :
The herein study deals with the relationship between economic development and internal conflicts, which are often primarily caused by the lack of economic development, and internal conflicts themselves being the main reason for hindering or preventing development. Additionally, the study focused on how to achieve peace and development after such conflicts, using the Rwandan case, which is considered as an illustrative model in this sense.

This study addresses the Rwandan conflict, its background, and its causes, in addition to its direct and indirect actors, and the way it affected Rwanda's underdevelopment and the infrastructure of the Rwandan economy. It also lists the human losses, which approached one million deaths, and the challenges Rwanda faced after the genocide. Furthermore, the study explores the methods Rwanda used to resolve the conflict, relying on local approaches to conflict resolution, such as the national reconciliation process, which aimed to end the conflict, achieve comprehensive peace, and transform relationships from hostile to cooperative ones.

Finally, the study shows how economic development was achieved in Rwanda, starting with the economic reforms implemented by the country and the conversion of international aid to support the reconstruction and economic revival of the nation. Rwanda worked on developing various sectors and focused on achieving its developmental goals outlined in Vision 2020, while also emphasizing the role of the national reconciliation process in achieving economic development in Rwanda.

Keywords: Rwanda, civil war, national reconciliation, economic development

مقدمة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ازداد الاهتمام العالمي بقضية التنمية، حيث واجهت العديد من الدول مشكلات الفقر والتخلف والدمار، مما جعل تحقيق التنمية هدفاً رئيسياً في جدول أعمالها. وقد ازدادت التنمية أهمية بعد موجات الاستقلال لدى ما سمي بدول العالم الثالث، التي سرعان ما أدركت حجم الفجوة التي كانت تفصلها عن الدول المتقدمة، مما جعلها تسعى هذه الدول جاهدةً لتجاوز تلك الفجوة وتحقيق التقدم.ومع مرور الوقت، تطورت فكرة التنمية الاقتصادية من مجرد زيادة في الدخل والناتج المحلي الإجمالي إلى مفهوم أوسع يشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية،وأدركت الدول أن غياب التنمية وعدالة التوزيع غالبًا ما يؤدي إلى نشوب نزاعات، وهذا ما شهده العالم خاصةً في القارة الإفريقية، حيث اندلعت العديد من النزاعات الداخلية في ظل غياب التنمية كأحد الأسباب الرئيسية وراءها.

وقد عاشت القارة الإفريقية العديد من النزاعات الداخلية التي تسببت في تدمير البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المعنية، وكانت هذه النزاعات معقدة بطبيعتها، جاءت تداعياتها السلبية على استقرار الدول وأمنها، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع وانعكاس آثارها بشكل ملحوظ على مختلف جوانب الحياة.ويعتبر التغير الذي يطرأ على اقتصادات الدول بعد الحرب والنزاعات الداخلية أكبر عوائق تحقيق التنمية، بعد أن يتغير اقتصاد السلم إلى اقتصاد الحرب، حيث تتطلب الحرب زيادة في التمويل والنفقات العسكرية، مما يدفع بالدول إلى تبني نهج اقتصادي يخدم متطلبات الحرب المتزايدة، في تفاقم تدمير البنية التحتية الاقتصادية، وتصبح التنمية أكثر صعوبة، بسبب الأضرار والتحديات التي تواجهها هذه الدول.

إن الانتقال من حالة الحرب واقتصاد الحرب إلى مسار التنمية يمثل تحديًا هائلًا للدول التي تضررت بشدة من النزاعات، وخصوصًا تلك التي شهدت حروبا أهلية أو نزاعات داخلية طويلة الأمد. كما هو الحال بالنسبة لرواندا، التي تُعد إحدى أبرز الأمثلة البارزة في هذا الصدد، حيث عانت خلال التسعينيات من اضطرابات سياسية وأمنية أدت إلى واحدة من أبشع الحروب الأهلية في التاريخ، قُتل فيها ما يقرب من مليون شخص ودُمر الاقتصاد بالكامل.

ومع ذلك استطاعت رواندا تجاوز آثار الحرب وبدأت في تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية بعدما اتبعت الحكومة الرواندية سلسلة من الإصلاحات الداخلية التي أسهمت في إعادة بناء البنى التحتية وهيكلة الاقتصاد. ومن بين هذه الإصلاحات تبني سياسة المصالحة الوطنية كأساس لإعادة بناء الدولة، إلى جانب التركيز على تحقيق الاستقرار السياسي بقيادة رشيدة تبنت رؤية تنموية واضحة، جعل العديد من الدول تسعى للحذو حذوها.

أهمية الدراسة

يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية من المواضيع التي دائما ما كانت ذات الاهتمام الدائم في العالم، وتكتسي الأهمية الأكبر بعد خروج الدول من حالة الحرب سواء الدولية أو الداخلية.

و تتمثل أهمية الدراسة في تفسير ظاهرة التنمية الاقتصادية بعد النزاعات الداخلية، و الوقوف على أبرز خصائص هذا النوع من الحروب و كيفية تأثيرها على التنمية الاقتصادية.

و تعتبر التجربة الرواندية في هذا السياق تجربة ملهمة في تفسير انعكاسات النزاع الداخلي العنيف على الاقتصاد من جهة، و لمعرفة الآليات التي تحقق التنمية الاقتصادية، بعد فترة من الدمار الواسع للبنية التحتية و الرأسمال البشري.

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية:

ينبع الاهتمام بهذا الموضوع في الميل الشخصي للباحث في دراسات قضايا التنمية و الأمن في العالم، و بشكل الخاص في القارة الإفريقية التي شهدت العديد من النزاعات الداخلية مثلت كتحديات أمنية عرقلة مسار الدول في سعيها إلى التنمية الاقتصادية.

كما كان لدى الباحث الميول و الشغف لدراسة أحد دول منطقة البحيرات الكبرى و هي دولة رواندا و معرفة كيفية تحقيقها للتنمية الاقتصادية بعد ما عاشته من دمار و مجازر جماعية.

الأسباب الموضوعية:

لطالما نالت التنمية الاقتصادية اهتماما كبيرا من قبل الباحثين من مختلف دول العالم من أجل فهم ودراسة ماهية التنمية الاقتصادية وأهميتها بالنسبة للدول وشروط وآليات تحقيقها، حيث دخلت مجال العلاقات الدولية والعلوم السياسية من بابها الأوسع خاصة بعد مرور عدة عشريات عن كفاح الدول المستقلة نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات لتحقيق التنمية وعجزها عن ذلك، وهو ما يفتح النقاش حول أسباب ذلك، ثم تأتي النزاعات الداخلية وتأثيرها على جهود التنمية لتضيف الأمر غموضا، هل كانت النزاعات بسبب غياب التنمية؟ ما هي انعكاسات النزاعات على جهود التنمية بعد استتباب الأوضاع؟ وكيف استطاعت رواندا التغلب على الصعاب بعد خروجها من الدمار لتحقق تجربة تنموية مهمة للدراسة؟

الأدبيات السابقة.

هناك العديد من الأدبيات و الدراسات السابقة التي استفادت منها هذه الدراسة منها:

كتاب: " **Patricia Crisafulli, Andrea Redmond,** Rwanda INC. : How a Devastated Nation Became An Economic Model for The Developing World" يناقش هذا الكتاب الصادر سنة 2012 حول كيف تحولت رواندا من دولة مدمرة بسبب الحرب الأهلية إلى أهم النماذج الاقتصادية في العالم، فتطرق الكاتبين إلى أحداث الحرب الأهلية في رواندا و ما خلفته من دمار و حقد و كراهية بين أبناء الشعب الواحد إلى غاية نهاية النزاع و إبراز الدور التي لعبته المصالحة الوطنية في فض النزاع

الرواندي، كما تحدث الكاتبين عن شخصية القائد بول كاغامي و دوره في تحقيق المصالحة و التنمية في رواندا، كما ناقش أهم الإصلاحات التي قامت بها رواندا خاصة في الجانب الاستثماري و كيفية فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أيضا التطور التي حققته رواندا في مختلف القطاعات كالزراعة و السياحة، بالإضافة إلى كيفية تحول رواندا إلى أبرز نموذج اقتصادي يحتذي العالم به، بالإضافة إلى ما ورد في هذا الكتاب تطرقت الدراسة إلى أبراز متغيرات أخرى لم يتطرق إليها الكاتبين على غرار القطاع الصناعي و الخدماتي في رواندا و كيف استطاعت رواندا تحقيق رؤية 2020 من خلال تقليل الاعتماد على الزراعة و تحقيق مستويات نمو و تطور في القطاع الصناعي و الخدماتي إضافة إلى المجال السياحي كما أضافت الدراسة دور المصالحة الوطنية في تحقيق التنمية الاقتصادية في رواندا، بالإضافة إلى الوقوف على كل القطاعات من جوانب أخرى و تقديم إحصائيات ما بعد عام 2012.

كتاب: " **Scott Straus, Lars Waldrof,** Remaking Rwanda State Building And Humain Rights After Mass Violence" الصادر سنة 2011، يتكون هذا الكتاب من العديد من المقالات لعدد من المؤلفين، يقدم هذا الكتاب نظرة نقدية شاملة على مسار إعادة بناء رواندا بعد حرب الإبادة الجماعية، يتناول الكتاب التفاعل المعقد بين جهود الدولة الرواندية في إعادة البناء و قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في رواندا، حيث يفحص هذا الكتاب طبيعة رواندا بعد الحرب الأهلية و عمليات الإصلاح و تعزيز المصالحة و تحدي التصدي لحقوق الإنسان كما يقدم مفهوما شاملا لتطور الأحداث السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية في رواندا مع إبراز جهود رواندا في إعادة بناء الدولة، كما تناول الكتاب أهمية الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها رواندا في مختلف القطاعات و مساهمتها في تحقيق التنمية في رواندا، قامت الدراسة لمعالجة جوانب أخرى إضافة لما تقدم في هذا الكتاب حيث، تطرقت الدراسة إلى جانب هذه النقاط واقع التنمية الاقتصادية في رواندا منذ نهاية الحرب بدءا بكيفية بناء السلم في رواندا و أهم الآليات التي اعتمدتها إلى الإصلاحات التي عززت من السلم و كيف عادت بالإيجاب على واقع التنمية الاقتصادية في رواندا، ثم دراسة التنمية الاقتصادية في رواندا من مختلف القطاعات و تقديم أرقام و إحصائيات و تحليلها وصولا إلى تحقيق رواندا لرؤية 2020 و تحقيق التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة

مقال: **"بن عيسى ريم**، التجربة الرواندية في تحقيق التنمية الاقتصادية من حرب أهلية إلى نهضة اقتصادية." و هو مقال صدر في الجزائر يوم 16 ديسمبر 2021، وقف على تحليل التجربة الرواندية في تحقيق التنمية الاقتصادية و تحليل أهم التحديات و النجاحات التي حققتها رواندا في هذا المجال، حيث يشير المقال إلى الطبيعة الاقتصادية لرواندا قبل

الحرب الأهلية و خلالها و تحليل الأوضاع الاقتصادية، ثم التركيز بشكل خاص على الإصلاحات الاقتصادية التي قامت لها رواندا و ساعدتها في النهوض الاقتصادي، إضافة إلى دراسة الاقتصاد الرواندي بعد الحرب و كيفية تحقيق الإنجاز التنموي اعتمادا على بيانات و إحصائيات لمختلف القطاعات التي اعتمدت عليها رواندا.

مقال: " **Michael E.Porter, Michael Mccreless,** Rwanda : National Economic Transfromation" الصادر في ماي 2008، تسلط هذه الورقة البحثية على تاريخ الاقتصاد الرواندي من مرحلة الاحتلال البلجيكي إلى مرحلة الاستقلال و النظام الذي اتبعه الرئيس هابياريمانا إلى غاية الحرب الأهلية، كما ركز هذا المقال على تداعيات الحرب الأهلية على البنية التحتية للاقتصاد الرواندي و كيفية بدء عمليات الإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى إظهار أهمية المساعدات الدولية في إعادة البناء و النهوض الاقتصادي في رواندا بالأرقام، كما تبنى هذا المقال رؤية حول إستراتيجية رواندا للتنمية في مختلف القطاعات.

إشكالية الدراسة.

عاشت العديد من الدول الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة ظاهرة النزاعات الداخلية أو الأهلية، والتي عرقلت مسار التنمية الاقتصادية الذي بدأته تلك الدول بعد استقلالها، كما هو الحال بالنسبة لرواندا، وجعل تحقيق التنمية الاقتصادية بعد النزاعات الداخلية يبدو موضوعا معقدا وصعب المنال، يتطلب العديد من السياسات الاقتصادية الفعالة وإعادة بناء البنية التحتية للاقتصاد.

وتأتي هذه الدراسة لتفسير طبيعة العلاقة الموجودة بين التنمية الاقتصادية والنزاعات الداخلية والإجابة عن السؤال التالي:

- **كيف حققت رواندا أهداف التنمية الاقتصادية بعد النزاع الداخلي؟**

كما يتفرع هذا السؤال إلى عدة تساؤلات فرعية علة النحو التالي:

- ما هي الأسباب التي أدت إلى نشوب نزاع داخلي في رواندا وكيف ساهم في تخلفها اقتصاديا؟
- فيما تتمثل أهم الاستراتيجيات التي اعتمدتها رواندا في حل النزاع؟
- كيف استطاعت رواندا أن تحقق نتائج مهمة في التنمية الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

- لعبت سياسة التمييز العنصري بين الهوتو والتوتسي الموروثة من العهد الاستعماري دورا كبيرا في الاحتقان الإثني الذي فجر الحرب الأهلية في رواندا.
- كان لسياسة المصالحة الوطنية عاملا مساعدا لحل النزاع ومباشرة عملية التنمية الاقتصادية برواندا.
- تلعب المساعدات الأجنبية دور المسهل في عملية التنمية الاقتصادية للدول التي تخرج من النزاعات، إضافة إلى توفر الإرادة السياسية.

مجالات الدراسة:

المجال المكاني: يتحدد المجال المكاني في هذه الدراسة في رواندا.

المجال الزماني: تعالج هذه الدراسة التجربة الرواندية في تحقيق التنمية الاقتصادية في رواندا منذ بدايات العنف المسلح داخل رواندا سنة 1994 إلى غاية يومنا هذا.

مناهج الدراسة و اقتراباتها:

إن المناهج والاقترابات تعتبر من أهم العناصر المكونة للدراسة وللبحث العلمي السليم والهدف منها هو الخروج بنتائج واستخلاصات مقنعة ودقيقة، وتختلف هذه المناهج من دراسة إلى أخرى ومن موضوع لأخر.

تم الاعتماد على **المنهج الاستردادي** من أجل دراسة التطور التاريخي لموضوع التنمية الاقتصادية التي برزت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، إضافة تطور مفهوم النزاعات الداخلية، مع دراسة التطور التاريخي للحرب الرواندية وللاقتصاد الرواندي، وفهم تسلسل الأحداث للوصول إلى الحرب في رواندا.

كما تم الاعتماد على **منهج دراسة الحالة** باعتبار أن دولة رواندا هي محل الدراسة والتحليل، وباعتماد هذا المنهج يمكن دراسة حالة رواندا والطبيعة الاقتصادية لهذه الدولة ودراسة الخلفية التاريخية للنزاع الرواندي بالإضافة إلى تحديد أهم السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

أدوات جمع البيانات:

خلال هذه الدراسة تم الاعتماد على العديد من الوسائل و الطرق لجمع البيانات و المعلومات المناسبة و الملائمة لدراسة موضوع التنمية الاقتصادية بعد النزاعات الداخلية نموذج رواندا و من بين هذه الأدوات مايلي:

جمع الوثائق:

لقد تم الاعتماد على هذه الوسيلة من خلال جمع العديد من الكتب و المذكرات التي عالجت هذا الموضوع بالإضافة إلى الاعتماد على العديد من المقالات و الأوراق العلمية و الإحصائيات الصادرة من المراكز البحثية و الهيئات الدولية و المنظمات الدولية و الإقليمية.

الإطار النظري:

تم في الإطار النظري من هذه الدراسة الاعتماد على المقاربة الإثنو-واقعية و المقاربة الليبرالية.

المقاربة الإثنو- واقعية:

يدعو العديد من المنظرين إلى ضرورة تكيف الواقعية مع المعايير الجديدة التي برزت منذ نهاية الحرب الباردة، لاسيما فيما يتعلق بتكاثر الفواعل الدولية و تحولات مصادر التهديد، و يقترح البعض انطلاقا من المنطق الغرامشي أنه يجب على الواقعية تجاوز الإطار الدولاتي و دراسة ما يحدث داخل الدولة .و يسلط الإثنوواقعيين الضوء على أهمية الخوف في الصراعات الإثنية، و يميز دافيد لايك نوعين من المخاوف: الخوف الذي يمكن أن يتعرض للاستيعاب من قبل الثقافة المهيمنة أما الخوف الثاني فهو بالأخص الخشية على الحياة و السلامة الجسدية و يمكن تبرير هذا الخوف إذا ما كانت أقلية ما موضوعا للتمييز و انتهاك الحقوق .و يمكن أن يحدث هذا الخوف بالفعل حالة الفوضى، فعندما لا تستطيع الدولة أن تتدخل لفرض نظام بين المجموعات الإثنية عندئذ تتجلى وضعية الفوضى، ففقدان التماسك الهوياتي يقود إلى تفتيت المجتمع.[1]

ووفقا ل لاك لا تنجم الفوضى فقط بسبب قلة الوسائل و التي تؤدي على إثر ذلك إلى انهيار الهياكل و لكن يمكن أن يكون سببها عدم رغبة الدولة في فرض النظام و خاصة عندما يكون ذلك لفائدة مجموعاتها الإثنية.[2]

و تعتبر المعضلة الأمنية واحدة من المفاهيم الأساسية الواقعية لشرح و التنبؤ باندلاع النزاع، و هو مفهوم ثابت داخل مختلف النظريات الواقعية و رغم أن هذا المنطق ذاته بقي سائدا نسبيا، إلا أن طبيعة الفواعل الدولية قد تغيرت بالنسبة للتيار الإثنوواقعي، و هكذا فالفرق بين الواقعية و الإثنوواقعية يكمن في الانتقال الأنطولوجي الذي يجعل من المجموعة الإثنية الفاعل الأساسي للنظرية، و هو ما يعني أن اللاعبين الرئيسيين هم الآن المجموعات الإثنية .و تبعا ل "باري بوزانBarry Buzan" هناك أربعة أسباب رئيسية لتفسير شدة المعضلة الأمنية في الصراعات الإثنية :

- صعوبة التفريق بين القدرات الهجومية و الدفاعية للمجموعات .

[1] شاعة محمد، المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية، **حوليات جامعة الجزائر 1**، م04، ع31،ديسمبر 2017، ص. 176.

[2] شاعة محمد، **مرجع سابق** ص. 176.

ـ ميزة و أولوية الموقف الهجومي على الدفاعي .
ـ صعوبة التفريق بين توطيد و ترسيخ دولة ترتكز على الهوية الإثنية مع إنشاء قوة عسكرية أكثر فاعلية .
ـ عند انهيار دولة متعددة الإثنيات، تصبح النظرة و إدراك الآخر في كثير من الأحيان أكثر حساسية، بمعنى أن سلوك المجموعات الأخرى يمكن أن يقود بسهولة تفسير مثير للقلق.[1]
و لهذا السبب يؤدي سلوك الجماعات الأخرى و بسهولة إلى تفسير خطير و مهدد. و يصنف " كوفمانKaufman Chaim " في هذا السياق، أنه كلما اختلطت و امتزجت الجماعات الإثنية مع بعضها البعض، كلما كانت المعضلة الأمنية شديدة، فالإدراك أو التصور يعد مفتاحا أساسيا في النزاعات . و هذا يبرز لنا أهمية نظم الاعتقاد التي تحدث عنها "روبرت جرفيسGervais.R " في تفسير ردور الأفعال الإثنية و سلوكات الأفراد والجماعات. و لعل تصور الآخر كتهديد و الخوف من هجومه، سيؤدي بالاعتقاد أن رفاهية و مصلحة الجماعة، لا يمكن تحقيقها إلا على حساب الآخرين و انطلاقا من هنا تدخل الجماعات في سباق تنافسي تريد فيه كل جماعة الحصول على موارد السلطة في الدولة، بحيث يؤدي هذا التنافس إلى هجمات وقائية، و في هذا الإطار تقوم الجماعة الإثنية برفع قدراتها العسكرية و التقليل من قدرات الجماعة الأخرى.[2]

المقاربة البنائية:

على الرغم من أن المقاربة البنائية أصبحت من الركائز الأساسية في العلوم الاجتماعية واحتلت مكانة هامة في علم الاجتماع، إلا أنها لم تدخل مجال العلاقات الدولية إلا في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين. وقد ساهمت عدة أعمال في ترسيخ هذه النظرية، من بينها كتابات **الكساندر وندت، ونيكولاس أونوف، وفردريك كروتشويل،** التي لعبت دورًا كبيرًا في تأسيس قواعد هذه النظرية، و يعتبر كتاب "نظرية اجتماعية في السياسة الدولية" لـ **الكساندر وندت** من أهم المراجع في النظرية البنائية، حيث ينظر إليه العديد من الأكاديميين كمرجع رئيسي. يوضح وندت في هذا الكتاب الافتراضات الأساسية للبنائية، ويشرح عملية تكوين الهوية من خلال التفاعل بين الفاعل والبناء.[3]

تتبنى البنائية مقاربة مختلفة عن النظريات الوضعية فيما يتعلق بمفاهيم أساسية في العلاقات الدولية، مثل المصلحة الوطنية، والهوية، والأمن القومي. يرفض البنائيون التعامل مع هذه المفاهيم كمعطيات ثابتة.، كما ينظر البنائيون إلى بنية النظام الدولي على أنها بنية

[1] شاعة محمد، **مرجع سابق** ص. 177.
[2] شابوني سامية، **النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية و المؤثرات الخارجية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010/2009، ص. 40.
[3] خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية***، م30، ع02، 2014،ص. 316.

اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين. هذه البنية تؤثر بشكل مباشر على هوية ومصالح الفاعلين.[1]

قدم أتباع البنائية إسهامات كبيرة في النقاشات الإبستمولوجية والأنطولوجية في العلاقات الدولية. فهم يرفضون الافتراضات الوضعية التي تقول بوجود قوانين ثابتة تحكم الظواهر الاجتماعية والسياسية بشكل مستقل عن إرادة وقدرة الفاعلين على التأثير. كما يرفضون فرضية الموضوعية، أي إمكانية فصل الذات عن الموضوع.[2]

الافتراض الأساسي الذي تنطلق منه البنائية هو أن الإنسان كائن اجتماعي، بمعنى أنه لا يمكننا فهم البشر خارج إطار علاقاتهم الاجتماعية. هذه العلاقات هي التي تشكل هويتنا وتجعلنا ما نحن عليه اليوم.

يعد مفهوم "الهوية" من المفاهيم المحورية في النظرية البنائية، ليس فقط لأنه يساعد في تحديد مصالح الفاعلين، بل لأنه يلعب دورًا مهمًا في صناعة السياسة العامة للدولة. يفترض البنائيون أن الهوية تمنح الفاعل دورًا محددًا في العلاقات الدولية، وبالتالي فإن سلوك الفاعل سيعكس ما يراه مناسبًا لهذا الدور. على سبيل المثال، أظهرت دراسات أن اعتقاد الألمان بعد الحرب العالمية الثانية بأوروبية ألمانيا وبأهمية التكامل الأوروبي أدى إلى سياسات مختلفة عما سبق. بالمثل، فإن تحديد البريطانيين لهويتهم بالعلاقات الأطلسية أثر على دور بريطانيا في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

يركز البنائيون أيضًا على العوامل والطرق التي تشكل الهوية، وكيف تتغير الهوية مع مرور الوقت. في هذا السياق، يقترب البنائيون من أتباع ما بعد الحداثة في وصف ما يسمى بـ "الآخر(Othering) "، حيث يعتمد هذا المنهج على فكرة أن لكل هوية نقيضًا أو معيارًا مخالفًا. فغياب "الآخر" قد يؤدي إلى غياب "الأنا" والهوية. لكن البنائيين يتميزون عن أتباع ما بعد الحداثة بأنهم لا يستندون إلى أسس لغوية أو فلسفية، بل يعتمدون على علم النفس الاجتماعي. إذ أظهرت دراسات عديدة أن المجموعات البشرية تميل إلى التمييز بين من ينتمي إلى المجموعة ومن هو خارجها(Insiders and Outsiders) ، وأن هذه الديناميكية تساهم في تشكيل هوية المجموعة.[3]

ركزت المقاربة البنائية بشكل أساسي في تحليلها للقضايا الأمنية و النزاعات الدولية و الداخلية على عنصر الهوية، حيث ترى البنائية على أن نشوب النزاعات ما هي إلا نتاج أزمة الهوية، فالأزمات الهوياتية تتشكل من زمن بعيد و تتغذي من عدة عوامل، فاتخاذ حالة النزاع الرواندي الذي كان سببه هوياتي نتيجة لعدم التجانس الداخلي التي سمحت له

[1] خالد المصري، **مرجع سابق**، ص. 316.
[2] المرجع نفسه، ص. 318.
[3] المرجع نفسه، ص. 326.

السياسات الاستعمارية بالبروز و أدت سياسات التمييز العنصري لنظام هابياريمانا و تمييز الهوتو عن التوتسي إلى طغيان العامل الهوياتي و العرقي كسبب أساسي في اندلاع حرب الإبادة الجماعية في رواندا، أيضا من العوامل التي غذت الأزمة الهوياتية الرواندية هو أزمة بناء الدولة، حيث أن الدولة الرواندية كانت تعيش تقلبا و عدم الاستقرار إضافة إلى عدم قدرتها على القيام بوظائفها و تلبية احتياجات سكانها، فسياسات التمييز العنصري و ارتفاع الفقر و المشاكل الاقتصادية و اللامساواة في توزيع الثروات و غياب الرفاهية الاجتماعية كلها عوامل افتقدتها الدولة الرواندية و ساهمت في انفجار النزاع الداخلي في رواندا.

هيكلة الدراسة:

لضمان فهم شامل للموضوع و للإلمام بكامل جوانبه و توضيح كافة كل تعقيداته، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول بالاستناد إلى الإشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية و الفرضيات المصاغة.

الفصل الأول لدراسة كان بمثابة الإطار المفاهيمي لدراسة، فتم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث تم التطرق في المبحث الأول إلى التعريف ب التنمية الاقتصادية و نشأة الاهتمام بها و أهم الشروط الواجب توفرها، بالإضافة إلى أهم الآليات التي تقود إلى تحقيقها، أما في المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى تعريف النزاعات الداخلية و إبراز أهم الأسباب التي تؤدي إلى وقوع نزاع داخلي إضافة إلى خصوصيات النزاعات الداخلية عن النزاعات الأخرى، أما بالنسبة للمبحث الثالث فهو تفسير لطبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية و النزاعات الداخلية و تأثير اقتصاد الحرب على الدول وتداعيات النزاعات الداخلية على اقتصاد الدول، بالإضافة إلى أهم شروط الواجب تحقيقها و توفرها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية بعد النزاعات الداخلية.

تناولت الدراسة في الفصل الثاني الآثار الاقتصادية للحرب الأهلية في رواندا، ففي المبحث الأول تم التعريف ب الحرب الأهلية الرواندية و مسار النزاع الرواندي من خلال إبراز تاريخ الاستعمار الغربي في رواندا و التركيبة السكانية فيها لمعالجة أهم العوامل التي أدت إلى نشوب النزاع و تتبع مراحل النزاع بداية من الانتفاضة و هجوم أكتوبر 1990 إلى غاية بداية الحرب الأهلية في أبريل 1994، إضافة إلى التطرق في المبحث الثالث إلى الفواعل المباشرة و الغير المباشرة في هذه الحرب. أما في المبحث الرابع فتم التطرق إلى آثار هذه الحرب و اقتصاد الحرب على الاقتصاد الرواندي و انعكاسات هذه الحرب على رواندا.

الفصل الثالث من الدراسة تمحور حول كيفية بناء السلام في رواندا و أهم الآليات التي اعتمدتها، تم إبراز دور المحكمة الجنائية الدولية و المحاكم الوطنية الرواندية و تبني المصالحة الوطنية من خلال إنشاء اللجنة الوطنية للوحدة و المصالحة، تم إبراز في هذا المبحث الثاني أهم الإصلاحات التي قامت بها لإعادة بنية التحتية للاقتصاد الرواندي و النهوض بالاقتصاد، أما في المبحث الثالث فتم التطرق إلى إنجازات التي حققتها رواندا بعد نجاح الإصلاحات الاقتصادية و إبراز واقع التنمية الاقتصادية في رواندا من خلال الأرقام و الإحصائيات و التقدم التي حققته في مختلف قطاعاتها إضافة إلى دور المصالحة الوطنية و بناء السلم في تعزيز و تحقيق التنمية الاقتصادية في رواندا.

خطة المذكرة :

الفصل الأول: تفسير طبيعة العلاقة بين النزاعات الداخلية و التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: مفهوم النزاعات الداخلية

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية و النزاعات الداخلية

الفصل الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للحرب الأهلية في رواندا

المبحث الأول: مسار النزاع الرواندي

المبحث الثاني: مراحل النزاع الرواندي

المبحث الثالث: فواعل النزاع الرواندي

المبحث الرابع: أثر الحرب الأهلية على الاقتصاد الرواندي.

الفصل الثالث: التنمية الاقتصادية في رواندا بعد الحرب الأهلية

المبحث الأول: عملية بناء السلم في رواندا ما بعد الحرب الأهلية و آلياتها

المبحث الثاني: دور الإصلاحات الاقتصادية في بناء السلم

المبحث الثالث: تقييم التنمية الاقتصادية بعد الإصلاحات الاقتصادية

الفصل الأول: تفسير طبيعة العلاقة بين النزاعات الداخلية والتنمية الاقتصادية

يعود الاهتمام بقضية التنمية الاقتصادية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث حظيت باهتمام واسع لدى الدول النامية التي حازت على استقلالها في تلك الفترة،بعد كل التطورات السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية، وبروز الفارق بين الدول المتقدمة التي حققت التنمية، والدول النامية التي تسعى لتحقيقها، غير أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب جهودا وشروطا على الدول أن تتبعها، إضافة إلى مجموعة من الآليات التي لابد من تطبيقها في سعيها لتحقيق ذلك. إلا أن نهاية الحرب الباردة وما نجم عنها من نزاعات داخلية في عدة دول خاصة الإفريقية منها والتي صارت تشكل عائقا في وجه الدول في طريقها لتحقيق التنمية، سلط الضوء على العلاقة المترابطة بين التنمية والنزاعات الداخلية، بحيث تبين أن النزاعات كثيرا ما تحول دون تحقيق بيئة مساعدة للتنمية، بل أن وجود تنمية أو تحقيقها كثيرا ما يحقق الأمن والاستقرار وعدم نشوب النزاعات الداخلية ومنع تكرارها.

ومع تفاقم النزاعات الداخلية في العديد من بلدان العالم أصبح فهم تأثيراتها على التنمية الاقتصادية ضرورة ملحة، حيث أن النزاعات الداخلية تشكل تحديا هائلا أمام فرص تحقيق النمو الاقتصادي، بسبب ظهور ما يعرف باقتصاديات الحروب وما لها من تأثير جذري في هيكل الاقتصاد، إضافة إلى تداعيات النزاعات الداخلية المدمرة على اقتصاديات الدول، التي تستمر حتى ما بعد النزاع، إذ تتطلب من الدولة جهود واستراتيجيات لتحقيق التعافي الاقتصادي والانتعاش ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية.

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية التي تسعى الدول لتحقيقها، فضلا عن ذكر أهم الشروط الواجب توفرها لدى الدول **وأهم** الآليات لتحقيقها.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وشروطها.

يقصد بالتنمية لغة النماء أو الازدياد التدريجي، أما اصطلاحا فليس هناك تعريف منفرد للتنمية الاقتصادية يمكن اعتباره مرضيا تماما، فهناك اتجاه لاستعمال المصطلحات (التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، التغير الطويل الأمد كل منها مكان الآخر. وعلى الرغم من أنه يمكن التمييز بينها إلا أنها تستخدم كمترادفات. و لعل أول من استعمل هذا المصطلح هو " يوجين ستيلي Eugene Stalye" حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1939.[1] وقد تعدد وتنوعت تعريفات التنمية، ففي ظل المفهوم التقليدي للتنمية والذي يمثله الفكر الاقتصادي الغربي تعرف التنمية بأنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى زيادة دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن.[2]

ومنه اقتصرت أهداف التنمية على تلك المتعلقة بزيادة حجم الدخل القومي، والتخصيص الأمثل للموارد الطبيعية، وتحرير التبادل التجاري ودعم استثمار رؤوس الأموال وإدارة الديون.وتعرف التنمية الاقتصادية كعملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن.[3] كما يعرفها البعض على أنها تعني إحداث تغيير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني مثل معدل الادخار ومعدل الاستثمار ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إن هذا التغيير يختلف من مجتمع لآخر حسب حجم ونوع الموارد الاقتصادية المتوفرة في المجتمع.[4]

كما أنها العملية الهادفة إلى تحسين مستويات المعيشة لسكان الدول النامية عن طريق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والذي لا يمكن أن يتحقق حتى تكون عملية التنمية الاقتصادية فعالة وحقيقية.[5]

---

[1] أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة**، (القاهرة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ط1، 2014)، ص . 8.

[2] بوعشيبة عائشة، **أثر النزاعات الإثنية على التنمية في إفريقيا: دراسة حالة الكونغو الديمقراطية**،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017). ص. 56

[3] مبير بالدوين، **اقتصاديات التنمية الاقتصادية – نظرة تاريخية-** ، تر. جرانت اسكندر، (الجيزة، وكالة الصحافة العربية،ط1، 2023،). ص. 13

[4] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات ومبادئ وموضوعات**، (الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2007،). ص. 123.

[5] فرهاد محمد علي الأهدن، **التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي**، (القاهرة، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، 2008،) ص. 64،69.

إلا أن التنمية حسب المفهوم المعاصر فهي ما جاء عل يد التيار الثاني و يمثله اقتصاديو الدول النامية الذين يعرفون التنمية الاقتصادية بأنها عملية مجتمعية واعية تهدف إلى إحدى التحولات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية يتحقق من خلالها مستوى من الحياة الكريمة للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع وتنخفض في ظلها ظاهرة عدم المساواة والبطالة والفقر والجهل والمرض وهي العملية التي تنقل الدولة من وضع التخلف إلى وضع التقدم.[1]

ومن هنا تصبح التنمية تهدف إلى القضاء على الفقر بجميع صوره وتوفير الأمن الغذائي، وتحسين أنماط المعيشة، والصحة، ومستوى الرفاهية للمجتمع، ضمان التعليم الجيد، وتعزيز فرص التعلم للجميع، تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتطوير البنية التحتية، الصناعة، تشجيع الابتكار، تقليل فجوة التنمية بين الدول، إلى جانب حماية الموارد واستخدامها على النحو المستدام. وتحقيق السلام والعدل وبناء مؤسسات قوية.[2]

وفقا للمفهوم المعاصر تعرف التنمية بتلك"العملية التي تبذل بقصد، ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية؛ بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية، على أن يكتسب كل منهم قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات".[3]

في نفس الاتجاه عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة التنمية بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسن المستقيم لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.[4]

كما رأى بعض الباحثين بأن التنمية هي وسيلة للتحول في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية من حالة العجز والتخلف إلى حالة القدرة والتقدم، وهي عملية حضارية لا تقتصر على ارتفاع متوسط دخل الفرد فقط وإهمال الجوانب الأخرى للتنمية مثل توزيع الدخل، وتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع. والتنمية هي عبارة عن عملية هادفة تتحقق من خلال تحسين دائم ومخطط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية للمجتمع من خلال تدخل فاعلين رسميين وغير رسميين في هذه العملية.[5]

---

[1] بوعشيبة ، **مرجع سابق**، ص. 56.

[2] عبير محمد علي عبد الخالق، تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، م7، ع13، يناير 2022،ص. 46.

[3] بدران، **مرجع سابق**، ص. 8.

[4] قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،جامعة تلمسان أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017،). ص. 44

[5] معمري بن عيسى،التنمية:تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية، **مجلة الجزائرية للأبحاث**،م3،ع5، أفريل 2018، ص. 55.

على العموم تعد عملية التنمية الاقتصادية معقدة ومتعددة الجوانب تشتغل على إعادة تنظيم وتغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ككل، كما أنها عملية ذات مراحل طويلة الأجل وليست مؤقتة أو عارضة، وبالتالي فان التغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يتم بطريقة تدريجية حيث يتحقق ثمار التنمية، وتهدف عملية التنمية الاقتصادية إلى القضاء على معالم التخلف الاقتصادي والاجتماعي مثل انخفاض مستوى المعيشة، انخفاض معدلات الإنتاج، واختلال الهياكل الاقتصادية، وارتفاع نسبة البطالة، وتفشي الأمية والفقر وارتفاع الديون الخارجية والتبعية التكنولوجية.[1]

لذلك فالتنمية الاقتصادية هي رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل. وقد عرف A. K. Sen التنمية بأنها تعمل على توسيع الحقوق حيث يمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية واحترام النفس، وتطوير القدرات إذ يمنح الفرد الحرية. والتعريف الأفضل للتنمية بالمفهوم الشامل هو أنها تمثل ذلك التطور أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع كما يعرفها البعض على أنها عملية يتم بمقتضاها انتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي.[2]

المطلب الثاني: نشأة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية وتطوره

اتضحت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية معالم نسق دولي ثنائي القطبية إحداهما الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والثانية الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي وكان من نتائج ذلك تحرير عدد كبير من دول العالم من السيطرة الاستعمارية، وتفكك النظام الاستعماري، ليتزايد الاهتمام بموضوع التنمية الاقتصادية في الدول حديثة العهد بالاستقلال بعد عهود طويلة من التبعية السياسية والاقتصادية للدول الاستعمارية.[3]

قد تعزز الاهتمام بمسألة التنمية من خلال بروز جملة من العوامل في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأهمها:

- الرخاء المحقق في البلدان الصناعية المتقدمة.
- حصول معظم البلدان النامية على استقلالها السياسي وبداية اهتمامها بتطوير بلدانها.
- التقدم الكبير الذي أحرزته البلدان الاشتراكية في حينها وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية والصين والذي شكل عاملا مشجعا لقضايا التنمية في البلدان النامية.[4]

---

[1] هشام محمود الإقداحي، **معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقيمية في البلدان النامية**، (الإسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعة، ط1، 2009،). ص. 122-123

[2] قريشي، **مرجع سابق**، ص. 123.

[3] الإقداحي، **مرجع سابق**، ص. 115.

[4] قريشي، **مرجع سابق**، ص. 121-122.

- رواج بعض الأفكار النظرية الاقتصادية المتفائلة.
- شيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي وظهور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي عزز مساعي التعاون الدولي في مجال التنمية.[1]

من مظاهر الاهتمام الدولي بقضية التنمية في الدول النامية ما البرنامج الموسع للمساعدات الفنية الذي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1945 والذي كان يعتمد على تبرعات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يهدف تقديم الخبرة في مجالات الصحة والتعليم والتدريب الفني والنقل والاتصالات وهذه المساعدات الفنية للدول النامية كانت حيوية لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1961 اعتبار عقد الستينيات عقد الأمم المتحدة للتنمية.[2]

المطلب الثالث: شروط التنمية الاقتصادية.

لتحقيق التنمية الاقتصادية لا بد من عدة مستلزمات وشروط على الدولة أن تراعيها وتتمثل في:

ـ الاستقرار السياسي: يعد من أهم الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية حيث أن السلام والأمن من شأنه أن يوفر البيئة الملائمة للنهوض الاقتصادي،وهو أيضا أهم وسيلة لتشجيع وجذب الاستثمارات سواء كانت محلية أم أجنبية.

ـ البنية التحتية المناسبة: حيث تشمل الطرق، والجسور، والشبكات الكهربائية، ونظام المياه والصرف الصحي، والموانئ، والمطارات، والاتصالات، وغيرها من المرافق الأساسية. وبدون بنية تحتية قوية وفعالة، يكون من الصعب على البلدان تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين.

ـ المؤسسات والقوى الوطنية: لضمان استمرار عملية التنمية ولتكون شاملة فيجب أن تبنى على أساس قاعدة داخلية ولو بمساعدة قوى خارجية، إذ يمكن أن تنشط هذه الأخيرة وتسهل عمل القوى الوطنية ولكنها لا يمكن أن تكون بديلا عنها. وقد تبدأ بعض المشروعات بواسطة مساعدة خارجية ولكن هذا لا يضمن استمرار التنمية، وذلك لان التنمية تتعثر إذا زاد الدخل عن طريق المساعدة الخارجية ما لم تكن هناك دوافع داخلية كافية فإذا أريد لعملية التنمية أن تكون شاملة وطويلة الأمد فيجب أن تكون قائمة أساسا على قاعدة داخلية وإلا فان التنمية تصبح قصيرة الأمد وغير طبيعية.[3]

[1] قريشي، **مرجع سابق**، ص. 121-122.
[2] الإقداحي، **مرجع سابق**، ص. 115.
[3] بالدوين، **مرجع سابق**، ص. 199.

ـ رأس المال: يعتبر هو إحدى الشروط الكبرى للتنمية الاقتصادية ويقتضي ذلك زيادة المدخرات الحقيقية، ونظاما ماليا وائتمانيا يمكن المستثمرين من الحصول على الموارد ثم الاستثمار، ووجود بنيان مالي مهم لإحداث التأثير في الحركة وتخصيص رأس المال، وتسيير المدخرات نحو الاستثمار المنتج. فبدون مدخلات حقيقية إضافية تصبح الزيادة النقدية سببا في التضخم ومن النقطة الأساسية أن تكاليف التنمية يجب أن تقاس على أساس حقيقي لا على أساس نقدي والتكاليف الحقيقية هي تكاليف الموارد التي يجب أن تعبئ لتنفيذ برنامج التنمية والخدمات الخارجية والداخلية والموارد المختلفة والمعدات اللازمة لتنفيذ التنمية والسلع والخدمات الإضافية التي يزيد الطلب عليها خلال الإنفاق على التنمية و لزيادة الإنتاج بصفه عامه يحتاج إلى زيادة المدخرات، والى تجميع رأس المال بدرجه اكبر.ويجب أن يكون للدولة القدرة المناسبة لامتصاص رأس المال وإحراز تقدمها في القدرة التنظيمية.[1]

ـ الموارد الطبيعية: الموارد الطبيعية مهمة للتنمية وخصوصا في المرحلة الأولية للتنمية إذا تم استغلالها بشكل مناسب، وكلما ازدادت الموارد الطبيعية في البلد وتم استغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو والتطور، حيث تتطلب عملية التنمية توزيعا عادلا ورشيدا للموارد التي تمتلكها الدولة وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج. إلا أن الموارد الطبيعية لا يمكن أن تعتبر قيدا على التنمية والمثال واضح في هذا المجال هو تقدم اليابان اقتصاديا.[2]

ـ التمويل: يعتبر شرطا أساسيا في عملية التنمية والتي يشكل الاستثمار جوهرها وذلك لان مفتاح التنمية في البلدان اقتصاديا هو الاستثمار وأن ذلك يحتاج إلى وجود مدخرات حقيقية أي عمال ومواد لأغراض الإنتاج. والتمويل يعتمد أساسا على مدخرات الوطنية وتساندها في ذلك المدخرات الأجنبية (القروض والمساعدات والاستثمارات الأجنبية).[3]

ـ التكنولوجيا: هي إحدى مستلزمات الإنتاج وبذلك فهي تلعب دورا حاسما في النمو الإنتاج وتقدم البلد الاقتصادي.والتقدم التكنولوجي يعني. تغيرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج والتغيير في المنتج وقد يعني ذلك تحسين المنتج القديم أو ظهور منتج جديد، حيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة ومن ثمة توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة.[4]

---

[1] نفس المرجع، ص. 201، 202.

[2] القريشي، **مرجع سابق** ، ص. 141.

[3] نفس المرجع ، ص. 187.

[4] نفس المرجع ، ص. 142.

ـ الموارد البشرية: تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد، والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، فالإنسان هو غاية التنمية فتعمل على رفع مستوى معيشته وهو في ذات الوقت وسيلة للتنمية إذ يرسم وينفذ العملية التنموية.[1]

المطلب الرابع: آليات تحقيق التنمية الاقتصادية

تعتبر عملية تحقيق التنمية الاقتصادية عملية طويلة الأجل ومتعددة الجوانب تتطلب جهودا وآليات لتحقيقها. ومن تلك الآليات:

آلية التخطيط الاقتصادي:

يوصف التخطيط بأنه محاولة مقصودة من جانب الحكومة لتنسيق عملية صنع القرارات الاقتصادية على المدى الطويل والتأثير بشكل مباشر وفي أحيان أخرى التحكم في معدل نمو المتغيرات الاقتصادية الرئيسية للدولة المعنية بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف وهي تمارين تقوم من خلالها الحكومة أولا باختيار الأهداف الاجتماعية العامة ثم تضع مجموعة من الأهداف المتنوعة الكمية وأخيرا تنظيم الإطار اللازم لتنفيذ وتنسيق والمتابعة لخطة التنمية.[2]

وتتطلب عملية التنمية اتخاذ استراتيجيات وتدابير وحل المشكلات على المستوى الاقتصادي والفني والإداري والاجتماعي كما على المستوى المالي. بحيث يتطلب برنامج التنمية دراسة الموارد والإمكانيات الإنتاجية بعناية مكثفة ومستمرة.ويستلزم تنسيق السياسات المالية والاجتماعية والسياسات التجارة الخارجية والأشغال العامة الكافية مع برنامج توسيع الإنتاج.[3]

تشجيع الاستثمار:

يتطلب برنامج التنمية إعداد ميزانية استثمارية تتضمن تقديرات للحجم المحتمل للاستثمار الخاص، وتوفير مبلغ كاف للاستثمار بحيث يصل إجمالي الاستثمار إلى المستوى المطلوب لزيادة الدخل النقدي بنفس معدل الزيادة في الإنتاج.[4] كما قد تعتمد الدولة على الاستثمار الأجنبي الخاص إذا عجز الادخار القومي مع الضرائب عن توفير الاستثمار اللازم لتحقيق

[1] القريشي، **مرجع سابق** ، ص. 137.

[2] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**،(الرياض، دار المريخ للنشر، 2006،). ص. 699

[3] felipe pazos, **Economic development and financial stability**, staff papers ,international monetry fund,vol3,no2 ,1953, p238.

[4] Ibid, p. 239

معدل التنمية المطلوب، إذ أن تدفق رأس المال الأجنبي يمد الدولة بوسائل تطوير الموارد المحلية للاستثمار الداخلي.[1]

ويمكن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي العام نظرا لقلة رأس المال الأجنبي الخاص ونظرا لضرورة قيام الحكومات بجزء كبير من الاستثمار في برامج التنمية فيجب أن تعتمد إلى حد كبير على الاستثمار الأجنبي العام ومن مزايا الاستثمار الأجنبي العام أن حكومة الدولة المقترضة تنفق رأس المال في النهوض بالاقتصاد القومي وفق البرنامج العام للتنمية.

كما يجب على الحكومات أن تدعم وتشجع الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال توفير البيئة الملائمة للاستثمار وأيضا لتوفير فرص العمل.

آلية رأس المال البشري: [2]

لقد ظهر مفهوم رأس المال البشري وتطور ليصبح جزءا لا يتجزأ من آليات التنمية ويقول في هذا الاقتصادي الأمريكي **"شولتز ثيودور Schultz Theodore"** رأس المال البشري قد نما في المجتمعات الغربية بمعدل أسرع بكثير من رأس المال المادي وان هذا النمو كان احد أهم السمات التي ميزت النظام الاقتصادي في تلك الدول وقد انتهى " شولتز " إلى أن فكرته الأساسية عن رأس المال البشري قادته إلى فكرة الاستثمار في رأس المال البشري بمعنى الاستثمار في تعليمهم وفي صحتهم وفي تدريبهم وفي تنمية مهارتهم التنظيمية والإدارية.[3]

إن الاستثمار في رأس المال البشري وتنميته له أهمية كبيرة في خدمة التنمية الاقتصادية حيث أن تعزيز التعليم وتدريب اليد العاملة، ومهارات الأفراد، وإنتاجية القوى العاملة إضافة إلى برامج الرعاية الصحية من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

آلية التنويع الاقتصادي:

يعرف التنوع الاقتصادي على انه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل،[4] بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في

---

[1] بالدوين، **مرجع سابق**، ص. 234.

[2] robert E.lucas, on the mechanics of economic development, **journal of monetary economies**, 22,3-42,1988, p. 17.

[3] عبد الهادي مداح، دور الرأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، م3، ع10، سبتمبر 2017، ص. 17.

[4] ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، م14، ع19، 2018، ص. 22.

الاقتصاد. كما يعرف انه توزيع الاستثمارات على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد.وتهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى الاعتماد على مختلف القطاعات وليس فقط على قطاعات أولية كالزراعة إضافة إلى مختلف الموارد الطبيعية وليس مورد واحد كحال الدول النفطية. [1]

ويؤدي تنويع الاقتصادي إلى تقليل تقلبات النمو ما يشجع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما يقلل من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بإيجاد فرص العمل خصوصا في ظل الارتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل. ولا يمكن الاستمرار في الاعتماد على القطاع العام للتخفيف من معدلات البطالة المرتفعة.[2]

آلية تطوير البنية التحتية:

للاستثمار في تطوير البنية التحتية أثر ايجابي على التنمية الاقتصادية إذ تساهم في زيادة الإنتاجية والنمو، وتساهم في تعزيز رأس المال البشري، وتهيئة بيئة مناسبة وجذابة للاستثمارات الأجنبية، وتوسيع حجم الأسواق والتجارة إضافة إلى الحد من الفقر، إن الاستثمارات في وسائل النقل والاتصالات والطاقة والمطارات والموانئ وتعزيز أشكال أخرى من البنية التحتية يؤدي حتما إلى تحفيز التنمية الاقتصادية وتحقيقها.[3]

آلية التكنولوجيا والابتكار:

يمكن القول أن التقدم العلمي والتغيير التكنولوجي والابتكار قد أصبحت الدوافع الرئيسية للأداء الاقتصادي، وذلك نظرا للتأثير المتنامي تكنولوجيا على الاقتصاد والمجتمع وزيادة التفاعل بين العلوم والصناعة مما يزيد من القدرة على تسخير إمكانات علمية جديدة والمعرفة التقنية ونشر هذه المعرفة على نطاق، وهي بذلك ميزة تنافسية لخلق الثروة وتحسين نوعية الحياة.[4]

إن الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار من شأنه أن يدفع ويعزز القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي، حيث يجب نشر التكنولوجيا واستخدامها بكفاءة.[5]

---

[1] ضيف أحمد، عزوز أحمد، **مرجع سابق**،ص. 22.

[2] بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، **آليات دعم التنويع الاقتصادي في ظل تغيرات أسعار النفط في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2017/2016، ص. 51.

[3] محمد أحمد مطر، تقييم دور الاستثمار في البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 2000-2020، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، م3،ع4، أكتوبر 2022، ص. 103.

[4] بن سعيد إيمان، **دور التكنولوجيا والابتكار في النمو الاقتصادي حالة كوريا الجنوبية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، 2013/2012، ص. 16.

[5] carl dahlman, **technological change in industry in developing countries**, international monetary fund,v2,no02,1989,p .13.

وتتطلب مثل هذه الجهود شبكات معلومات تعمل بشكل جيد داخل الدولة، وأسواق فعالة للمنتجات والعمالة ورأس المال، إضافة إلى القدرة على التكيف مع التكنولوجيا، وتحسينها خاصة بالنسبة للتكنولوجيا المكتسبة من الخارج إذ تحتاج البلدان إلى القدرة على التكيف وتطويرها محليا.[1]

آلية التمويل:

يعتبر التمويل إحدى أهم الآليات التي تعتمدها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتنقسم مصادر التمويل إلى قسمين:

مصادر التمويل الداخلية وتتكون من عدة مصادر أهمها:

الادخار:

إن السياسة الرشيدة للادخار لابد أن تنطلق من مفهوم الفائض الاقتصادي، وضرورة توجيه هذا الفائض لأغراض التنمية. من الضروري هنا توزيع الفائض الاقتصادي بين الاستهلاك وبين الاستثمار ذلك لأن عرض السلع والخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للاستثمار وهذا يتطلب تقليل الاستهلاك الحالي لكي تزداد الاستثمارات التي تساعد على تعجيل معدلات النمو في الإنتاج.[2]

الضرائب

تعتبر الضرائب الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة.إن هذه الضرائب تستخدمها الحكومة لأغراض الإنفاق الجاري، وكذلك لأغراض الاستثمار وهو ما يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو تراكم رأس المال.[3]

التمويل بالعجز

أو ما يسمى أحيانا بالتمويل التضخمي يشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار، وذلك من خلال طبع النقود من قبل الحكومة أو توسيع الاهتمام من قبل الحكومة بدون الحاجة إلى وجود ادخار مسبق. وتلجا الحكومة إلى التمويل بالعجز عندما تريد تغطية

[1] carl dahlman, **op. cit**, p .13.

[2] القريشي، **مرجع سابق**، ص. 188.

[3] نفس المرجع، ص. 192.

العجز الحاصل في الموازنة العامة وذلك من خلال طبع النقود وبيع الأوراق المالية التي تصدرها إلى البنوك التجارية وذلك من اجل دفع النمو الاقتصادي عبر الإنفاق الحكومي.[1]

مصادر التمويل الخارجية:

تلجأ البلدان التي لا تستطيع تدبير الادخارات المحلية الكافية لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام إلى تدبير التمويل اللازم من الخارج وتنقسم مصادر التمويل الخارجية إلى مصادر التمويل الخاصة ومصادر التمويل الرسمية، وتتكون مصادر التمويل الخاصة من الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض التجارية. وأما مصادر التمويل الرسمية فتتكون التدفقات الرسمية الثنائية الحكومية أو تدفقات متعددة الأطراف والتي تتم خلال المنظمات والوكالات الدولية. [2]

[1] نفس المرجع، ص. 193.
[2] القريشي، **مرجع سابق**، ص. 208.

المبحث الثاني: تحديد مفهوم النزاعات الداخلية

يهدف هذا المبحث إلى إبراز مفهوم النزاعات الداخلية، وكذلك مختلف أسباب نشوبها داخل الدول، وبما أن مفهوم النزاعات الداخلية يتداخل مع البعض المفاهيم المشابهة وذات صلة، سيتم التطرق إليها والتمييز بينها.

المطلب الأول: النزاعات الداخلية وأسبابها.

عرفت نهاية الحرب الباردة سقوط نظام الثنائية القطبية واختفى معه الصراع بين المعسكرين، لتطفو على السطح النزاعات الداخلية التي انفجرت في عدة دول من العالم سواء في أوروبا الشرقية أو أمريكا اللاتينية وبشكلٍ خاص في القارة الإفريقية التي عرفت العديد من النزاعات الداخلية. إن احتلال النزاعات الداخلية الصدارة على مستوى القضايا الدولية كان نتيجة تغير طبيعة التهديدات، فبعد أن كانت الحروب بين الدول أصبحت الحروب داخل حدود الدولة،وذلك بعد أن عجزت الدولة عن فض الخلافات الداخلية.

1- تعريف النزاع:

يشتق النزاع لغة من الفعل نازع ونقول ينازع نزاعا ومنازعا ونازعه أي خاصمه وبهذا فالنزاع أو المنازعة معناها الخصومة .أما اصطلاحا يعد النزاع من المفاهيم التي تتسم بعدم الوضوح إذ يتداخل مع مفاهيم أخرى ويترادف معها في بعض الأحيان مثل الصراع والعنف والأزمة، بل كثيرا ما تستخدم هذه المصطلحات لتدل على النزاع. فالنزاع بصورة عامة هو اختلاف وتضارب في وجهات النظر والأهداف بين الناس ويعتبر جزءا من حياة البشر ينشأ جراء الإحساس بالإحباط والقلق.ويستخدم مصطلح النزاع العنيف كمصطلح عام لكل أشكال العنف سواء كانت حربا أو نزاعا مسلحا،[1] في حين يعرف النزاع في القانون الدولي في معناه الواسع انه عدم الاتفاق أو الخلاف بين مصالح الأطراف المتنازعة، وبمعناه الضيق ادعاء خاص يقوم به أحد الأطراف على أساس خرق القانون في الوقت الذي يرفض فيه الطرف الآخر هذا الادعاء.[2]

---

[1] الرشيد رمضان سعدالله، **أثر الإثنية على النزاعات في السودان –دافور دراسة حالة-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2010، ص. 56.

[2] عامر علي سامر الدليمي، **الضرورة العسكرية في النزاعات المسلحة الدولية والداخلية (مفهومها طبيعتها القانونية وعلاقته بالاعتبارات الانسانية)**،(الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015،). ص. 101

نظرا لعدم وجود اتفاق بين المختصين على تعريف موحد لمصطلح النزاع، صار على كل باحث صياغة تعريف يتناسب وموضوع بحثه ويتفق مع فرضياته حول النزاع ومنهج الدراسة وملابساته.[1]

2- النزاع الداخلي:

لطالما ارتبط مفهوم النزاعات الداخلية بالمواجهة الجماعية العنيفة والمنظمة بين طرفين أو أكثر ممثلة في الدولة وجهة فاعلة من غير الدول، يكون هذا النزاع نتيجة لتعارض في المواقف كتوزيع الثروة أو اضطهاد أقلية معينة على أساس عرقي ديني أو ثقافي.[2] ويشتمل النزاع الداخلي أو النزاع المسلح غير الدولي على جميع أعمال العنف التي تحدث ضمن نطاق الدولة الإقليمي ويتراوح ما بين حرب أهلية إلى أعمال العصيان من مظاهرات وشغب مسلح،[3] كما يقصد به وجود جماعة مسلحة منظمة يرأسها قائد لها أهداف معينة تقصد تحقيقها وعلى خلاف مع السلطة المركزية، وتحتفظ هذه الجماعة بالسيطرة على جزء من الإقليم وتعمل على إملاء شروطها، أو مخالفة أوامرها وتوجهاتها ،أو السيطرة على الحكم بالعمل المسلح، ينتج عنه حالة من عدم الاستقرار والفوضى يطلق عليها مصطلح الحرب الأهلية أو النزاع الداخلي المسلح.[4]

ويعرفه الفقيه pinto أنه كل نزاع يتميز بطابع جماعي وحد أدنى من التنظيم بدون اعتبار لحدة النزاع أو أن يسيطر المتمردون على جزء من الإقليم وغيرها من الشروط،[5] ويعرف جيمي دورتي وروبرت بالستجراف النزاع الداخلي بأنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك.[6]

أما في نطاق القانون الدولي الإنساني فقد تناولت المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 النزاعات الداخلية،ولم تجعلها تقتصر على الحروب الأهلية، لذلك انقسم المشاركون في المؤتمر إلى قسمين الأول اخذ بالتفسير الضيق للنزاعات الداخلية وحسم تطبيق المادة الثالثة على الحروب الأهلية، أما القسم الثاني فأخذ بتفسير واسع

---

[1] فرست سوفي، **الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها دراسة تحليلية تطبيقية**، (بيروت، مكتبة زين الحقوقية والأدبية ش م م، 2013،). ص. 34

[2] عيمور فيروز، **النزاعات الداخلية وأثرها على إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي دراسة حاله السودان**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2018/2017، ص30

[3] الدليمي، **مرجع سابق**، ص. 131.

[4] نفس المرجع، ص. 133.

[5] سوفي، **مرجع سابق**، ص. 34.

[6] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة د.وليد عبدالحي، (الكويت، كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، ط1، 1985،). ص. 147.

للنزاعات الداخلية و لم يجعلها تقتصر أو محصورة في الحروب الأهلية بل أخذت بالمفهوم الواسع و الشامل حيث لم تقدم تعريفا دقيقا للنزاعات الداخلية مما يتيح تفسيرها على نطاق واسع و يمكن تطبيقها على أنواع متعددة من النزاعات.[1]

أما البروتوكول الثاني لعام 1977 فقد عرف النزاعات الداخلية على أنها كل نزاع يدور بين القوات الحكومية وقوات مسلحة منشقة أو مجموعات مسلحة منظمة عندما تمارس هذه المجموعات السيطرة على جزء من أراضي البلد وتحت قيادة مسؤولة.[2]

إذن يمكن القول أن النزاع الداخلي يشير إلى حالة من حالات العنف التي تنطوي على مواجهات مسلحة طويلة الأمد بين القوات الحكومية وجماعة أو أكثر من الجماعات المسلحة المنظمة أو بين تلك الجماعات بعضها البعض وتدور على أراضي الدولة.[3]

أسباب النزاعات الداخلية.

يعد النزاع بين البشر أمر ملازم لحياتهم نظرا لتعارض رغباتهم وعدم توافق أهدافهم، سواء أفرادا أو مجموعات سكانية. ويرى **ريمون آرون** أن النزاع ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة كنتيجة لتضاد المصالح.[4]

والواقع أن أسباب النزاعات الداخلية تختلف من دولة لأخرى، ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية كما يلي:

أ- الأسباب الداخلية:

من الجدير بالذكر أن الدولة ككيان سياسي تتكون دائما من وحدة إقليمية قد تكون متصلة أو منفصلة الأجزاء جغرافيا، كما أنها قد تتضمن مجموعة من السكان ورعايا وذوي الأصول المختلفة، وداخل كل هذه التركيبات الديموغرافية قد تتفاوت الحياة الاجتماعية والمستويات الاقتصادية من إقليم لأخر أو من جماعة لأخرى حسب مركزها السياسي والاقتصادي داخل الدولة. وقد يخلق هذا الاختلاف بعض المشاكل بين هذه المجموعات إذا لم تتم السيطرة عليها. ويمكن أن يترتب على ذلك نزاع نتيجة لتضارب المصالح وعدم

[1] سوفي، **مرجع سابق**، ص. 35.

[2] سوفي، **مرجع سابق**، ص. 35.

[3] إكرام بركان، **النزاعات الداخلية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من منظور الدولة الفاشلة - دراسة حالة النزاع في السودان-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 2017،ص. 35.

[4] الرشيد رمضان سعدالله، **مرجع سابق**، ص. 55.

الاستقرار الذي يكون راجعا إلى الصراعات الإثنية والعرقية التي تكون أحيانا تكون نتيجة للانقسام السياسي والإيديولوجي.[1]

وتتضمن الأسباب الداخلية للنزاعات الداخلية صورا عديدة نذكرها فيما يلي:

♦ - الأسباب السياسية:

تعد من أهم الأسباب التي قد تؤدي إلى قيام نزاعات مسلحة داخلية خاصة في حالة ظهور بوادر الضعف السياسي، لذا فقد تظهر بعض القوى التي تسعى إما لتعديل نظام الحكم أو الانفصال عن الدولة الأم، كما حدث عندما تخلى الغرب عن مساندة النظام الحاكم في الصومال بقيادة " سياد بري " في نهاية الحرب الباردة فسعت المعارضة إلى إسقاط النظام. وبعد أن تحقق ذلك ظهرت الأطماع السياسية بين المعارضة للنظام السابق، وعمل كل طرف على الاستئثار بالسلطة فقامت المواجهات العنيفة بين هذه الفصائل خاصة بين الفصيلتين الرئيسيتين الأولى بقيادة علي مهدي محمد والثانية بقيادة الجنرال محمد فرح عيديد مما أدى إلى فوضى عارمة في البلاد واشتعال نزاع مسلح في العاصمة مقديشو.[2]

إن أهم ما يميز الأسباب السياسية التي تدفع إلى قيام نزاع داخلي هو إمكانية وصول أطراف الصراع إلى السلطة في الدولة لذلك فان الصراعات السياسية في الدول النامية تكون على أشدها مصحوبة بالانقلابات واستخدام القوة المسلحة سواء من قبل القائمين على السلطة أو من قبل المعارضة ضد السلطة.[3]

♦ - الأسباب الاقتصادية:

من المعروف أن الوضع الاقتصادي له أثر على الاستقرار في أي دولة وبوجه خاص الدولة النامية لان الاستقرار يشجع على الاستثمار وزيادته إضافة إلى أنه يساعد على توجيه موارد الدولة إلى التنمية وإقامة المشاريع التي من شأنها أن ترفع من مستوى الشعوب إذ أن ضمان اقتصاد يتمتع بالاستقرار والتقدم يؤدي إلى تراجع مستويات البطالة والتضخم الاقتصادي ومختلف المشاكل الاقتصادية، إلا أن سوء استغلال وتوزيع موارد الدولة من شأنه أن يؤدي إلى ظهور اضطرابات ومن ثم نزاعات في ظل استفحال الفساد واعتباره السمة المميزة للطبقة الحاكمة.إن الموارد الطبيعية ولاسيما النفط والماء بسبب دورهما الحيوي والحساس في الحياة البشرية كثيرا ما كانت السبب في اندلاع العديد من النزاعات الدولية والنزاعات الداخلية كما هو الحال في السودان، الصومال، الكونغو ...إلخ،[4] وتؤكد

[1] عبد الله نوار شعت، **الحروب الأهلية والدولية في إطار القانون الدولي**، (الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2017). ، ص. 131

[2] عبد الله نوار شعت، **مرجع سابق**، ص. 132.

[3] نفس المرجع، ص. 133.

[4] نفس المرجع، ص. 134.

الدراسات الحديثة على أن توافر الموارد الطبيعية يسهم في تزايد احتمالات تعرض الدول لمخاطر اندلاع الصراعات الأهلية مقارنة بالدول التي لا تتوافر فيها تلك الموارد بغزارة ،وكثيرا ما تكون كيفية استغلال هذه الموارد وعدم التوزيع العادل لها عبر مختلف أقاليم الدولة واستيلاء الحكومة المركزية عليها سببا في اندلاع حروب طاحنة.[1]

♦الأسباب الاجتماعية:

كان البعض ينظر إلى الدولة على أنها ذلك المخلوق السياسي الذي جاء ليحل المشاكل والصراعات الاجتماعية بين البشر والتي كانت لأسباب عرقية أو دينية أو ثقافية، إلا أن الدولة منذ أن وجدت لم تستطع السيطرة نهائيا على هذه النزاعات،[2] وتعتبر ظاهرة العرقية السبب الكامن وراء ظهور العديد من النزاعات الداخلية، ذلك انه غالبا ما تتعلق مطالب الجماعات العرقية بهوية الجماعة الإثنية ومكانتها في المجتمع " مطالب رمزية " وهذا إلى جانب المطالبة بالتمكين الاجتماعي والاقتصادي لها " مطالب مادية ". ويؤدي تجاهل تلك المطالب من قبل النخب الحاكمة إلى جنوح الجماعات العرقية للتمرد، وذلك بالمطالبة بالانفصال أو إقامة كيان مستقل أو الانضمام إلى دولة أخرى، تعتقد الجماعة العرقية أنها ستكون أكثر تعبيرا عن هويتها.[3]

إن التمييز والتوتر هي الظروف التي تؤدي إلى مطالب الجماعات العرقية بالحقوق السياسية الأوسع، وتؤثر الضغوط الإيكولوجية والديموغرافية تأثيرا قويا في المطالبة بالمساواة في الحقوق، أو أكثر من ذلك التوجه نحو المطالبة بالانفصال. ويرى " تيد روبرت غور**Ted Robert Gurr** " في كتابه " أقليات في خطر" أن التوتر البيئي هو العامل ذو الأهمية الشاملة الكبرى وهو الرباط الوحيد والأقوى لنزوع الجماعات العرقية المتمركزة إقليميا نحو تبني النزعة الانفصالية كما ترجمه إقليم جنوب السودان. وعادة ما تقابل المطالب الانفصالية بالرفض الشديد من قبل النظام الحاكم، الذي يلجأ في أغلب الأحيان وتحت ضغط المجموعة الدولية إلى أساليب أخرى لإدارة النزاع الداخلي بإقرار الحكم الذاتي أو الحكم الفيدرالي، تاركا قضية الانفصال بمثابة الملاذ الأخير.[4]

كما قد يكون لقضية الهوية والانبعاث الثقافي لها دورا مباشرا في نشوب نزعات داخلية حيث عرف العالم بعد سقوط جدار برلين 1989 وانتهاء الحرب الباردة ظاهرة انبعاث الهويات الثقافية والتي تجلت في مطالبة العديد من الأقليات والسكان الأصليين والجماعات

[1] عيمور ، **مرجع سابق**، ص52.
[2] شعت، **مرجع سابق** ص137.
[3] عيمور ، **مرجع سابق**، ص59.
[4] نفس المرجع، ص. 60.

الثقافية والقومية بالاستقلال والحكم الذاتي، وبمزيد من الاعتراف بتمايزهم الثقافي والديني واللغوي.[1]

وقد أدت هذه المطالب إلى اندلاع مجموعة كبيرة من النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في الكثير من دول العالم، حتى أطلق البعض على الفترة اللاحقة لانتهاء الحرب الباردة بعصر الصراعات العرقية.[2]

♦الأسباب الخارجية:

بعد أن تطرقنا لأهم الأسباب الداخلية التي تؤدي إلى نشوب نزاعات مسلحة داخلية لا يمكن إخفاء أيضا دور الأسباب الخارجية في خلق نزاعات وانقسامات داخلية للدول خاصة في الدول الإفريقية. ومن بين أهم العوامل الخارجية التي أدت إلى ظهور النزاعات الداخلية هو الأسباب التاريخية المرتبطة بالاستعمار حيث كان له دور فعال في ظهور النزاعات في العديد من الدول خاصة الأفريقية. فمثلا جاء التقسيم الاستعماري للقارة الأفريقية الذي جرى في مؤتمر برلين 1884-1885 متسقا فقط مع مصالح المستعمرين واتجاهاتهم التوسعية، حيث أن هذا التوسع جاء مناقضا للواقع الاجتماعي الإفريقي.[3]

وقد أفرز تقسيم المستعمرات بين القوى الاستعمارية تجمع جماعات لم يسبق لها العيش معا في إطار الدولة الواحدة كما هو الحال في أنغولا.في الوقت الذي قطعت الحدود السياسية التواصل بين جماعة عرقية واحدة إذ وجدت نفسها فجأة تابعه لكيانات سياسية مختلفة. كما ساهم التوزيع العشوائي للعرقية الواحدة بين مجموعة من الدول المتجاورة في جعل المنطقة برمتها في حالة من الفوضى، وهذا ما أشار إليه "برتراند راسل **Bertrand** Russel"، عندما أكد على استحالة قيام نظام دولي جيد إلا في حالة تطابق حدود الدول مع حدود الأمم، و أشارت الدراسة التي قدمها **"تيد روبرت غور Ted Robert Gurr"** إلى أن هناك حوالي 122 جماعة عرقية سياسية مشتركة في الدولة والدولة المجاورة لها ترتبط فيما بينها بروابط اللغة، لذلك فان قيام نزاع في إحدى الدول يكون له انعكاسات وأثار مباشرة على الدول المجاورة ويساعدها في ذلك حركة اللاجئين وعمليات الشحن والحشد العرقي التي يمكن أن تتم في الدول المجاورة بين أبناء العرق الواحد.[4]

كما لعبت هذه القوى الاستعمارية وعلى إثر استقلال الدول الإفريقية على وتر زعزعة الاستقرار داخل الدول من خلال الفصل بين هذه الجماعات إضافة إلى سياسة التفضيل بين

---

[1] أحمد عبدالقادر أحمد يحيى، محددات الصراعات الداخلية المسلحة في النظم السياسية (دراسة نظرية)، **المجلة العلمية لدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، م8،ع16، 21 ديسمبر 2022،ص. 490.

[2] أحمد عبدالقادر أحمد يحيى، **مرجع سابق**،ص. 490.

[3] عيمور ، **مرجع سابق**، ص. 62.

[4] نفس المرجع، ص. 64-65.

هذه الجماعات وإعلاء جماعة الحكم والنفوذ على حساب الجماعات الأخرى مما يؤدي إلى نشوب النزاع. بالإضافة إلى التداخل والتشابك على المستوى الإقليمي.

وقد كان للمتغيرات الدولية أهمية في نشوب نزاعات داخلية نتيجة لما شهده العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز ظاهرة العولمة التي أدت إلى ظهور أنماط جديدة من الحروب والنزاعات. لقد أدى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى زوال الثقافة التي كانت تحقق نوعا من الوحدة ومقابل ذلك أيقظ هذا التفكك الثقافات الأخرى سواء كانت دينية أو عرقية حيث سعت كل جماعة لبناء نظامها الخاص.[1]

المطلب الثاني: خصوصيات النزاعات الداخلية مقارنة بالنزاعات الأخرى.

من أبرز معايير وصف النزاع الداخلي هو أن يتوفر لدى الجماعات المسلحة المنخرطة حد أدنى من التنظيم وان تصل المواجهات المسلحة إلى مستوى أدنى من الحدة. وهنا وضعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر معايير التصنيف النزاع على أنه داخلي. وهي:[2]

- ✓ أن تكون الحكومة الشرعية مضطرة إلى استدعاء جيشها المنظم لمحاربة المتمردين.
- ✓ أن تكون قد اعترفت بالمتمردين بصفة المحاربين.
- ✓ إذا كان النزاع قد أدرج في جدول أعمال مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنه يهدد السلم والأمن الدوليين أو يشكل حالة عدوان.
- ✓ أن يكون للمتمردين نظام تتوافر فيه بعض خصائص الدولة.

ووفقا للبروتوكول الإضافي الثاني 1977 فإن الدولة في حالة نزاع داخلي إذا كانت في خصام مع القوات المعارضة داخل أراضيها ويجب أن تتميز هذه القوات ب:[3]

- ✓ درجة من التنظيم: وهو الشرط الأول الواجب توفره لدى الجماعة المسلحة.
- ✓ السيطرة على جزء من الإقليم: وهي أن تسيطر القوات المنشقة على جزء من الإقليم بصورة تستطيع من خلالها أن تمارس مهامها العسكرية.
- ✓ القدرة على تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني: يعد عنصرا جوهريا من اجل اعتبار الجماعات المسلحة تخوض نزاعا داخليا.
- ✓ حدة العنف الناتج عن الأعمال العدائية: إذ يجب أن يكون العنف مرتفعا نسبيا حتى تستطيع تصنيف الواقع كنزاع مسلح داخلي غير أن هذا المعيار لا يمكن تحديده إلا وفقا للواقع وبحسب كل حالة. والعوامل التي يمكن أن تدخل في تحديد هذا المعيار قد تكون مثل حجم القوات المسلحة، نوع القوات، الأسلحة المستعملة، مدة العمليات

[1] عيمور ، **مرجع سابق**، ص. 65.
[2] بوفتحة أميمة ،حداد كنزة، **تدويل النزاعات المسلحة غير الدولية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015 2016،ص. 35.
[3] نفس المرجع، ص. 38-39.

العسكرية، حجم الضحايا وحجم النزوح بين السكان المدنيين، وحجم الأرض الواقعة تحت السيطرة وهذه العوامل ليست بالضرورة أن تكون مجتمعة.[1]

من جهة أخرى ذهب كل من **"دافيد سينغر David Singer"**و**"ميلفان سمول Melvin Small"** إلى وضع مجموعة من المؤشرات التي تميز النزاعات الداخلية عن غيرها من الظواهر ومنها:[2]

- ✓ أن يبلغ عدد ضحايا النزاع على الأقل ألف قتيل كل سنة.
- ✓ أن يقع النزاع داخل الحدود الجغرافية المعترف بها للدولة محل النزاع.
- ✓ أن تكون الدولة طرفا أساسيا في النزاع القائم داخل حدودها.
- ✓ أن تكون أطراف النزاع إلى جانب الدولة حركة منظمة قادرة على تجنيد المواطنين، وكذا شن العمليات بطريقة منظمة.
- ✓ أن يكون الهدف من النزاع القائم هو الاستيلاء على الحكم، أو الاستئثار بجزء معين من الحكم داخل الدولة.

وعلى خلاف النزاعات الدولية فان النزاعات داخلية تتميز على أنها معقدة مستعصية الحل وطويلة الأمد واهم ميزة تختص بها هي طبيعة المآسي الإنسانية حيث كان الضحايا خلال الحروب التي تنشب بين الدول هم الجنود على خلاف النزاعات الداخلية التي تمارس فتكها الذريع ودمارها بين المدنيين،فإذا كانت حصيلة الحربيين العالميتين الأولى والثانية كارثية هي 5% و50% على التوالي، فان ضحايا النزاعات الداخلية من 1990 إلى 1992 ارتفعت إلى حوالي 80% ناهيك عن 17 مليون نسمة من اللاجئين الذين دفعتهم مثل هذه النزاعات عبر الحدود إلى دول أجنبية، فضلا عن 20 مليون نسمة من النازحين داخل الحدود الوطنية والذين أصبحت أوضاعهم أكثر من مأساوية فلا مأوى ولا ملبس ولا غذاء وأكثر من هذا تعمل النزاعات الداخلية على عسكرة المجتمع على المدى الطويل أين يصبح العنف مقبولا ومؤسسا له.[3]

[1] عيمور ، **مرجع سابق**، ص. 31.
[2] عيمور ، **مرجع سابق**، ص. 31.
[3] نفس المرجع، ص. 36-37.

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية والنزاعات الداخلية

يهدف هذا المبحث إلى إبراز العلاقة بين النزاعات الداخلية و تأثيرها على التنمية الاقتصادية، من خلال التطرق إلى اقتصاد الحرب وتداعيات الحرب على اقتصاد الدول، إضافة إلى واقع الاقتصاد في فترة ما بعد الحرب وأهم شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بعد فترة النزاع الداخلي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي واقتصاد الحرب خلال النزاعات الداخلية

يعتبر النمو الاقتصادي جزءا من التنمية الاقتصادية حيث يقصد به التغيير التلقائي في الاقتصاد القومي وفي مؤشراته بما يعني أيضا ارتفاع الدخل القومي ونصيب الفرد منه.[1] وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية،[2] يمثل النمو الاقتصادي الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد بلد معين التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم كما انه يمثل أي تغيير ايجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات ببلد معين في فترة زمنية معينة وبالتالي هو زيادة الدخل والاستخدام ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي الذي يتم في فترة قصيرة نسبيا.[3]

وعلى الرغم من التداخل بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية إلا أن الاختلاف بينهما كبيرا فمفهوم التنمية الاقتصادية مفهوم أوسع واشمل من مفهوم النمو الاقتصادي فالنمو الاقتصادي يعني الزيادة في النشاط الاقتصادي ولا يدلنا على الظروف الاجتماعية للسكان رغم إمكانية هذا الأخير من رفع الظروف الاجتماعية للسكان،غير أن وجود النمو لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية. ويرى الاقتصادي " **روجر بونيه Roger Bonnet**" أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.[4]

---

[1] بدران، **مرجع سابق**، ص. 20.

[2] حواشين رماح، **النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (2014-2000)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019/2018,ص. 8.

[3] حسين عباس حسين الشمري، عبدالجاسم عباس علي الله، تحليل أثر النمو الاقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق للمدة من 2011/1990، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**،م16، ع3، 2014،ص. 189.

[4] نادية مسعودي، **دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدولMENA خلال الفترة 1970-2009 باستعمال معطيات PANEL**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012/2011،ص. 49.

إن تأثير النزاعات الداخلية على النمو الاقتصادي يمكن أن يكون كبيرا ويصل حتى إلى درجة تدمير الدول وتعد اقتصاديات الحروب أخطر من الحروب الاقتصادية لأنه يكون هدفها الحرب ذاتها، وليس ما بعدها أو ما يمكن أن يحدث أثناءها من استيلاء ونهب للموارد والثروات. فاقتصاديات الحروب غايتها استمرار الحرب واشتعالها،[1] وإن كانت الحروب قد أسست ما يسمى اقتصاد الحرب الذي تبنته الدول العظمى لكي تكون قوى عسكرية دائمة حسب تعريف الرئيس الأمريكي **"فرانكلين روزفلت"** بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، إلا أن الحقيقة الثابتة هي أنها من أكثر الوقائع المدمرة والمؤثرة على الدول والمجتمعات لما ينتج عنها من تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية وهذا يؤثر سلبا على النمو والتنمية الاقتصادية.[2]

ويعرف اقتصاد الحرب في العديد من الأدبيات باعتباره "استمرار للاقتصاد بوسائل أخرى"، فما يميز اقتصاد الحرب خصوصًا في الحروب الأهلية حيث تكون الحكومة والمتمردون طرفَي النزاع، " أنها تنطوي على التحايل على الاقتصاد النظامي وتدميره، وبالتالي نمو الأسواق غير النظامية والسوداء، وسيادة السلب، والابتزاز، والعنف المتعمّد ضد المدنيين من قبل المقاتلين لاكتساب السيطرة على الأصول المربحة، واستغلال اليد العاملة. كما أنه اقتصاد يتّسم باللامركزية، ويزدهر فيه الاعتماد على التهريب".[3]

لقد ساهم الانخفاض الحاد في المساعدة الخارجية لكثير من الحكومات والجماعات المتمردة لاسيما بعد الحرب الباردة في توجه المحاربين واعتمادهم على تعبئة القطاع الخاص، بحيث صارت هذه المصادر هي المرتكز الأساس في دعم أنشطتها العسكرية والسياسية؛ وبالتالي فقد نتج عن ذلك ما يمكن تسميته بالاقتصاد السياسي الجديد للحرب.[4]

وكان اقتصاد الحرب في مفهومه التقليدي يعني توظيف اقتصاد بلد ليكون جزءا هاما من إستراتيجية الحرب التي تخوضها بحيث يكون التركيز على توجيه موارد الدولة الاقتصادية لتلبية احتياجات قواتها المسلحة، إلا أن هذا المفهوم تطور بسبب تحديات التغيير والتنوع في الاستراتيجيات فلم يعد يعتمد بشكل رئيسي على القوة البشرية والموارد الطبيعية المتاحة فقط ولكن شمل التكنولوجيا والصناعات والطاقة والموارد المالية المستحدثة.[5]

---

[1] نصر الدين محمد عارف، **الحروب الاقتصادية واقتصاد الحرب**، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، . ecss.com.eg/34089/ (تمت الزيارة في 14-03-2024 الساعة 12:00).

[2] جمال عبدالرحمان العقاد، مقال بعنوان: **الاقتصاد الكلي والجزئي بين الحرب والسلم**، https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2023/11/16، (تمت الزيارة في 14-03-2024 الساعة 12:30.)

[3] محمد أحمد الحميري، **اقتصاد الحرب في اليمن، التدابير الاقتصادية لجماعة أنصار الله "الحوثيين" بعد سبتمبر 2014**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية،الاقتصادية والسياسية، 23 يناير2018.

[4] المرجع نفسه.

[5] جمال عبدالرحمان العقاد، **اقتصاد الحرب...محفز ابتكاري في تطوير الاقتصاد المدني**، https://maaal.com/2023/11/، (تمت الزيارة في 06-03-2024 الساعة 10:30).

ويتعدد الفاعلون في اقتصاديات الحروب ابتداء من المركبات الصناعية العسكرية في الدول المصنعة للأسلحة، إلى الشركات الاقتصادية العابرة للقارات، إلى المنظمات غير الحكومية الدولية التي تستفيد من الحروب، إلى التجار المحليين ورجال الأعمال الذين ينتمون للأطراف المتحاربة، وكل هؤلاء يستفيدون غاية الاستفادة من اقتصاد الحروب إلى حد أنهم يسعون لإطالتها ويستثمرون في استمرارها.[1]

المطلب الثاني: تداعيات النزاعات الداخلية على الاقتصاد

للنزاعات الداخلية أضرارا وتداعيات على اقتصاد الدول حيث يؤثر هذا النوع من الحروب بصورة سلبية للغاية على معدل الناتج المحلي الإجمالي ويؤدي إلى انخفاضه بشكل ملحوظ،[2] وتقترب كل البنى التحتية للدولة خلال النزاعات الداخلية من الدمار، حيث يتسبب استخدام الأسلحة داخل الدولة في تدمير الكثير من المستشفيات والمدارس والمنازل والطب والأماكن العمومية والمنشات الاقتصادية.[3]

وعلى العموم تتمثل أهم تداعيات النزاعات الداخلية في المجال الاقتصادي فيما يلي:

- زيادة مستويات الفقر من خلال الحد من النمو الاقتصادي وتدمير آليات إعادة التوزيع، حسب Collierإن النزاع الذي يمتد لسبع سنوات يقلل الدخل بنسبة 15%ويزيد الفقر بنسبة 30%على مستوى الأسرة.[4]

- فقدان رأس المال المادي: قد يتم تدمير أو سرقة المنازل والأراضي والماشية والأصول الإنتاجية الأخرى.كما يتم استهداف المباني السكنية والطرق والجسور والموانئ والمصانع وتدميرها من قبل الجيوش المتنافسة أثناء الحرب. كذلك تؤدي الوفيات والإصابات والعجز والصدمات التي يتعرض لها أفراد الأسرة إلى انخفاض الدخل100%بينما ترتفع أسعار المواد الغذائية، مما يترك العديد من الأسر غير قادرة على شراء المواد الأساسية. إلى جانب الآثار التي يسببها النزاع على الأسواق مما قد يترك النزاع البلدان في حالة فقر مزمن.[5]

---

[1] نصر الدين محمد عارف، **الحروب الاقتصادية واقتصاد الحرب**، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية/ecss.com.eg/34089 ، تمت الزيارة في 06-03-2024 الساعة: 10:45).

[2] عبد القدوس بوعزة، **إدارة النزاعات الأهلية اليمن نموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2021 ،ص. 65.

[3] بركان، **مرجع سابق**، ص. 49.

[4] عمر حواس حسن، إبراهيم أديب إبراهيم، اقتصاديات ما بعد الحرب: المشاكل الاقتصادية وسياسات الإنعاش والاستقرار للمدة 2000-2019 "العراق أنموذجا"، **مجلة الريادة المال والأعمال**، م3،ع1،كانون الثاني 2022،ص. 111.

[5] عمر حواس حسن، **مرجع سابق**، ص. 111.

يتأثر مستوى رأس المال أيضا مع مرور الوقت بتراجع الاستثمار ومعدل الاستهلاك، فمن أجل نمو مخزون رأس المال، يجب أن يتجاوز مستوى الاستثمار في صيانة وتوسيع المخزون الرأسمالي معدل ادخار المخزون الحالي. ولأن الحرب الأهلية تزيد من معدل الاستهلاك وتقلل من الاستثمار، فإن النمو في المخزون الرأسمالي يتوقف، ومن ثم، فإن الحرب الأهلية تقلل من مستوى رأس المال ومعدل نموه.[1]

- تراجع مخزون رأس المال البشري بسبب الحرب الأهلية: إذ يقتل الناس ويهاجر المتعلمون والماهرون، وينخفض مستوى التدريب بسبب تحويل الموارد لخوض الحرب. ومن المرجح أن تؤدي الحرب الأهلية،وخاصة تلك القائمة على أساس عرقي إلى تدمير رأس المال الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية والسياسية الضرورية لتعبئة الموارد واستعمالها لتحقيق التنمية الاقتصادية.[2]

- ارتفاع نسب التضخم زمن الحرب قد تصل إلى 20% سنويا أو أكثر ، وذلك لقيام الحكومات بطباعة النقود من أجل تسديد نفقاتها، بما في ذلك نفقات القوات المسلحة الضخمة، بينما تواجه في الوقت نفسه صعوبة في زيادة الضرائب والإيرادات الأخرى.[3]

- تغير عدد السكان أثناء الحرب بسبب وفيات المعارك، أو بسبب المجاعة والمرض وتدمير الخدمات الصحية،ولقد سجل الباحثون في جامعة أكسفورد أنه بين عامي 1960و 1995مات ما يقرب من 18.5مليون شخص بسبب الحروب والنزاعات الداخلية نصفهم تقريبا في أفريقيا وأكثر من 80% في البلدان منخفضة الدخل بشكل عام.[4]

- التسبب في الأضرارً البيئية الخطيرة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتشمل المشاكل البيئية تدهور الأراضي وإزالة الغابات، وقد تؤثر على آفاق السلام والأمن الغذائي والتنمية المستدامة على المدى الطويل. وكثيراً ما يكون الضرر البيئي شديداً بشكل خاص في البلدان الغنية بالموارد.[5]

- نزوح السكان ويشكل تكلفة رئيسية أخرى لرأس المال البشري. وتؤدي الهجرة القسرية إلى فصل الناس عن مصادر رزقهم، وتمنعهم من الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وتزيد من تعرضهم للعنف والافتراس.[6] ويشير تقرير الأمن الإنساني لعام 2005 إلى أن

[1] عمر حواس حسن، **مرجع سابق**، ص. 111.
[2] نفس المرجع، ص. 111.
[3] نفس المرجع، ص. 112.
[4] نفس المرجع، ص .113.
[5] united nations Devlopment Program, bureau for crisis prevention and recovery, "**post-conflict economic recovery**", 2008, P. 23
[6] Ibid, p. 23.

على الرغم من أن الحروب في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين ارتبطت بارتفاع معدلات الوفيات، إلا أنها لم تولد تدفقات كبيرة للغاية من النازحين. وفي المقابل، وبسبب زيادة استهداف المدنيين في المقام الأول وبسبب "تشريد المجموعات السكانية كدافع للصراع وسلاحه"، فإن الصراعات المسلحة المعاصرة عادة ما تؤدي إلى أعداد كبيرة من المشردين واللاجئين. وعلى نحو متزايد، ازداد النزوح داخليًا.[1]

وفي العديد من النزاعات الداخلية يتم استهداف المدنيين عمدا من قبل الجماعات المسلحة، سواء لتحقيق أهداف إستراتيجية أو سياسية معينة، مثل إنشاء منطقة متجانسة عرقيا، أو لحرمان المقاتلين المتنافسين من الملاذ الآمن، أو ببساطة لنهب منازل المدنيين. وغيرها من الأصول.

- تدهور الأمن والاستقرار داخل الدولة حيث أن حالة اللأمن وعدم الاستقرار ستؤثر سلبا على الدولة بسبب هروب الاستثمارات الداخلية ومنع تدفق الاستثمارات الأجنبية إضافة إلى تدمير القدرة الإنتاجية مما يؤدي إلى إعاقة وتقليل فرص النمو. وتؤدي النزاعات الداخلية إلى تحويل أموال عامة كبيرة إلى الإنفاق العسكري. وتعاني اقتصاديات الحرب من الإسراف في الإنفاق وهروب رؤوس الأموال وتنتج الآثار السلبية على رأس المال عن تدمير البنى الأساسية وارتفاع تكاليف المعاملات كما أن تمويل الحرب مكلف ويكون في معظم الحالات عن طريق تكبد ديون لا يمكن تحملها وقد يؤدي تمويل الحرب على المدى القصير إلى التضخم كما تتعطل حركة التجارة والمالية العامة وهروب رؤوس الأموال.[2]

المطلب الثالث: شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بعد النزاعات الداخلية.

عادة ما تكون العواقب السياسية والاقتصادية بعد النزاع الداخلي كبيرة ،لما يؤول إليه النزاع من دمار في البنية التحتية وانعدام الأمن والاستقرار وانهيار اقتصاد الدولة وخسائر في سبل العيش والدخل وفرص العمل. وفي فترة ما بعد الحرب يكون اقتصاد الدولة في حالة حرجة يتطلب وقتا للتعافي والانتعاش وتحقيق التنمية وهو ما تسعى الحكومات لتحقيقه.[3]

وللتعافي الاقتصادي بعد النزاع أهمية كبرى في توليد الدخل وتحسين مختلف الخدمات الاجتماعية للسكان، والحد من مخاطر تكرار النزاع حيث أن وجود تنمية اقتصادية يجعل فرص حدوث النزاع شبه منعدمة.[4]

---

[1] united nations Devlopment Program, bureau for crisis prevention and recovery, **op. cit**, p. 28.

[2] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات**، 6 أغسطس 2015، ص. 15.

[3] united nations Devlopment Program, bureau for crisis prevention and recovery, **op. cit**, p. 8.

[4] Loc.cit

مختلف التحديات التي تواجهها البلدان بعد النزاع في انعدام الأمن العام والاستقرار بسبب اقتصاديات الحرب، وندرة الموارد البشرية (نزوح أعداد كبيرة من السكان)، وانخفاض القدرة المالية، وارتفاع معدلات التضخم بالإضافة إلى انعدام البيئة الملائمة للاستثمار وغيرها من التحديات التي تواجهها البلدان في سبيل تحقيق التنمية وللتغلب عليها يستوفى العديد من الشروط لتحقيقها:[1]

- إعمار البنية التحتية: إن إعادة بناء البنية التحتية في مرحلة ما بعد النزاع واستعادة الخدمات هي وظيفة أخرى للحكم توفر أساسا لتحقيق أهداف التنمية، حيث أن قدرة الحكومة على توفير بنية تحتية وخدمات مناسبة تشكل قدرتها على الاضطلاع بوظائف إعادة الإعمار الأساسية الأخرى في القطاعات الأخرى. ومن الواضح أن استعادة البنية التحتية للنقل والاتصالات هي شرط مسبق لتنمية الاقتصاد وضمان وصول فوائد التنمية الاقتصادية إلى جميع أنحاء البلد.[2]

كما تعمل البنية التحتية على تسهيل النشاط الاقتصادي عن طريق خفض تكاليف الوحدة وتوسيع الأسواق وتسهيل التجارة، كما لها تأثيرا مباشرا على نتائج التنمية في قطاع الصحة والتعليم. ويمكن لمشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية أن توفر فرص العمل والفرص الاقتصادية التي تشتد الحاجة إليها.[3]

- إدارة الموارد الطبيعية: إن الموارد الطبيعية لها القدرة على تحفيز التنمية الاقتصادية ومن الضروري وضع سياسات للحد من إمكانية النزاع على الموارد الطبيعية لكي تساهم في التنمية الشاملة.[4]

كما أن الموارد الطبيعية تمكن البلد من توسيع النشاط الصناعي بإنتاج الاستهداف المباني السكنية والطرق والجسور والموانئ والمصانع وتدميرها من قبل الجيوش المتنافسة أثناء الحرب.مواد الخام كما هو الحال في استخدام المعادن وتصديرها والتي توفر للبلد العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية.[5]

ويعد التوزيع المنصف والمساواة وعدم التمييز مبدأ جوهريا في معالجة قضايا الاستبعاد والتفاوت في توزيع الثروات التي عادة ما تكون المحرك لنشوب النزاعات.[6]

---

[1] united nations Devlopment Program, bureau for crisis prevention and recovery, **op. cit**, p. 41.

[2] حواس ، أديب ، **مرجع سابق**، ص. 117.

[3] united nations Devlopment Program, bureau for crisis prevention and recovery, **op. cit**, p. 51.

[4] حواس ، أديب ، **مرجع سابق**، ص. 117.

[5] القريشي، **مرجع سابق**، ص. 140.

[6] الاتحاد الإفريقي، المجلس التنفيذي، **تقرير عن وضع سياسة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات**، 25-29 يونيو 2006، ص. 8.

- رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الرأسمال العامل الرئيسي للنهضة والتنمية الاقتصادية في الدولة، إلا أن الرأسمال الأجنبي يعد الأهم في بناء اقتصاد تعتمد عليه الدولة في إقامة مشروعات استثمارية تعمل على تعزيز الإنتاج وزيادة مستوى الدخل القومي وتعزيزه، فضلا عن توفير فرص العمل للقوى الوطنية.[1] ويمكن للبلدان الخارجة من النزاعات أن تستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يمكن أن يوفر ذلك بداية انطلاق الاقتصاد ككل، ولكن قد يكون جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أمرا صعبا بعد النزاعات حيث لا يرغب المستثمرون في المخاطرة بأموالهم في بيئة غير مستقرة، هذا ما يدفع بالدول إلى ضرورة خلق وتوفير الأمن في فترة ما بعد النزاعات.[2]

- الموارد البشرية: تعتمد قدرة الناس على استعادة حياتهم بعد الحرب بشكل كبير على الرأسمال البشري الذي يعتبر مخزونا من التعليم والمهارات والقدرات، حيث من المهم الاستثمار في الناس والأخذ بعين الاعتبار معالجة عدم المساواة في المجتمعات.[3]

إن الاستثمار في الموارد البشرية يؤدي إلى تحسين نوعية وحجم الإنتاج لأثر زيادة أعداد الموارد البشرية وربما يكون تأثير هذا الاستثمار أقوى فالتعليم الرسمي والتدريب المهني تسهم جميعها في تنمية المهارة البشرية ويعود ذلك إلى الاستثمار المباشر في المباني التعليمية والمعدات والمواد التعليمية. [4]

كما أن مؤشرات قطاع الصحة عادة ما تكون مؤسفة بعد نهاية النزاع، فوجب توفير الجهود لتطوير الصحة وزيادة الميزانيات المخصصة لها من الاستثمار في المنشآت الصحية، وتوفير الخدمات الصحية بشكل متساو.

ومن المهم أن تعتمد البرامج والمبادرات الجديدة التي تهدف إلى استعادة أو دعم تقديم الخدمات الأساسية خاصة التعليم الابتدائي واحتياجات الرعاية الصحية الأساسية في المقام الأول على المعرفة والجهود المحلية، كما ينبغي إعطاء الأولوية لقطاع الصحة أو التعليم يجب أن يعتمد على حالة كل نظام، وأضرار الحرب التي لحقت به واحتياجات الاقتصاد، إضافة استعادة وتحسين البنية الأساسية الاقتصادية، على الرغم من أهميتها. ولا ينبغي أن تكون على حساب الصحة والتعليم. ومن الناحية المثالية، ينبغي زيادة تمويل الجهات المانحة بالقيمة المطلقة لكل من البنية التحتية في مرحلة ما بعد الصراع وإعادة تأهيل القطاع الاجتماعي.[5]

---

[1] علي بن سالم البادي، النزاعات المسلحة وأثرها على أعمال التجارة والاستثمار للدول، **مجلة آفاق العلوم**، م05، ع17، سبتمبر 2019،ص. 43.

[2] حواس ، أديب ، **مرجع سابق**، ص. 117.

[3] united nations Devlopment Program, bureau for crisis prevention and recovery, **op. cit**,p. 59.

[4] تيودارو، **مرجع سابق**، ص. 169.

[5] united nations Devlopment Program,bureau for crisis prevention and recovery, **op.cit**, p. 65.

- تطوير القطاع الخاص في القطاعين الزراعي والصناعي: يمكن للقطاع الخاص أن يكون قوة للتنمية ويضخ رأس المال المطلوب، ويكون اقل تقييدا من الجهات المانحة والحكومات، لكن بيئة ما بعد النزاع غير خاضعة للتنظيم، والمنافسة المنخفضة يمكن أن تمنح رواد الأعمال قوة كبيرة يمكنهم إساءة استعمالها. ومن المهم أن تأخذ مسؤولية الشركات على محمل الجد النزاع وما يصاحبه من انقسامات اجتماعية وعدم المساواة والمخاوف. ويجب تحقيق التوازن بين فرص القطاع الخاص لتحقيق أقصى قدر ممكن من النمو الاقتصادي، وضمان تنظيم عادل ومستدام .وينبغي أن ترتكز أهم إصلاحات القطاع الخاص طويلة الأجل بشكل مباشر على تحسين بيئة التشغيل للقطاع الخاص. ويمكن أن تشتمل هذه الإصلاحات قوانين استثمارية جديدة وبسجلات الأراضي والضرائب ملائمة للأعمال التجارية ومؤسسات وعمليات مكافحة الفساد والشفافية والوصول إلى برامج التمويل وتشمل أيضا العمل على توسيع الوصول إلى الخدمات المهمة مثل الماء والكهرباء والإصلاح القضائي والتنمية الريفية والتجارة الإقليمية.[1]

كما أن العمل على تطوير القطاع الصناعي من شأنه أن يمثل جانبا ايجابيا لعملية التنمية طويلة الأجل وتعد تدخلات الزراعية جانبا حاسما في جهود التنمية، لأنها غالبا ما توفر أهم سبل العيش لغالبية السكان وتحتوي على إمكانية النمو الفوري، وتوفير التماسك الاجتماعي والأمن.[2]

وبما أن العديد من الصراعات في العالم، ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالحصول على الأراضي وحقوق ملكية الموارد في مجموعة من البلدان مثل ساحل العاج وإريتريا وإثيوبيا وموزمبيق ورواندا والسودان وتيمور الشرقية، ساهمت الأرض إما في زيادة الربحية الاقتصادية للعنف أو قدمت مبررًا سياسيًا له. إن النزاعات على الملكية ليست سبباً للصراع، بل هي نتيجة رئيسية في جميع أنحاء العالم تقريباً، خاصة في الحروب الأهلية. في بعض الحالات، أولئك الذين استفادوا من الحرب أو خرجوا كمنتصرين سياسيين يستغلون قوتهم للاستيلاء على الأراضي. وأخيرا، يشكل وجود الألغام الأرضية عائقا رئيسيا أمام الاستخدام الإنتاجي للأراضي في العديد من البلدان في مرحلة ما بعد الصراع.[3]

[1] حواس ، أديب ، **مرجع سابق**، ص. 119.
[2] نفس المرجع، ص. 120.
[3] united nations Devlopment Program, bureau for crisis prevention and recovery, **op. cit**, p.79.

- القيادة الرشيدة ومكافحة الفساد:

يتوقف نجاح عملية التنمية على رشادة الحكم السياسي لأن القيادة الرشيدة في المجتمعات الخارجة من النزاعات قوة دافعة حيوية وحاسمة في استحداث هياكل الإصلاح، ووضع استراتيجيات للتوزيع المتكافئ للسلطة وتوطيد السلام وتيسير الانتقال من حالة الطوارئ إلى حالة التنمية الاقتصادية الشاملة.[1]

كما أن مكافحة الفساد هي من الإجراءات اللازمة في مرحلة ما بعد النزاعات لأن العلاقة بين الفساد والنزاع قوية جدا ويمكن للفساد أن يقوض شرعية الحكومة. وينظر إلى القادة على أنهم فاسدون يخدمون مصالحهم كما أن الفساد يزيد من مخاطر عدم الاستقرار وضعف أداء الدول وتوجيه الموارد العامة لمجالات غير منتجة كما انه يخلق بيئة غير مواتية للاستثمار، لذا وجبت مكافحة الفساد والقضاء عليه ويستلزم حكومة رشيدة وعدة آليات لمكافحة الفساد داخل الدول.[2]

خلاصة الفصل الأول

على ضوء ما تم التعرض إليه في هذا الفصل يمكن القول أن طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والنزاعات الداخلية هي علاقة تأثير وتأثر، حيث أن النزاعات الداخلية تعد عائقا كبيرا أمام الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية،كما أنها دائما ما تخلف آثار مدمرة وقضايا مستعصية على الحل، بالإضافة إلى الحالة التي تخلفها هذه النزاعات عندما تنقضي من تكبد الدول خسائر مادية وبشرية كبرى،مما يعبق الدول في السعي للخروج من حالة الدمار إلى طريق الانتعاش وتحقيق التنمية، غير أن الدول التي حققت التنمية الاقتصادية تكون من المستبعد أن تقع في نزاع داخلي، ذلك لوجود الاستقرار والبيئة المناسبة للتنمية إضافة إلى تحسن مستوى معيشة الأفراد والجماعات داخل الدول التي تحقق المساواة بين هذه الجماعات.

[1] الاتحاد الإفريقي، **مرجع سابق**، ص. 18.
[2] حواس ، أديب ، **مرجع سابق**، ص. 120.

الفصل الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للحرب الأهلية في رواندا

بالرغم من استقلالها عام 1962 لم تشهد رواندا استقرارا حقيقيا و جهودا حقيقية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، فالسياسة الديكتاتورية التي اتبعها نظام الرئيس هابياريمانا و سياسة التمييز العنصري و الإقصاء في حق التوتسي و تفضيل الهوتو جعل رواندا تعاني من ويلات الحرب الأهلية التي اندلعت في 6 أبريل عام 1994.

بدأت الحرب بمسار تسلسلي منذ 1990 من خلال الهجمات التي قامت بها الجبهة الرواندية في أكتوبر 1990 وصولا إلى اندلاع أحد أشنع الحروب الأهلية التي شهدتها إفريقيا و العالم ككل، كان وراء اندلاع هذه الحرب العديد من العوامل الداخلية و الخارجية بالإضافة إلى الدور التي لعبته الفواعل الداخلية و الخارجية في نشوب الحرب و زيادة حدتها، عرفت رواندا دمارا شاملا سببته الحرب الأهلية و خاصة الجانب الاقتصادي للبلد حيث تراجع النمو الاقتصادي بسبب دمار البنية التحتية و انخفاض هائل في المداخيل الزراعية التي تشكل عمق الاقتصاد الرواندية و غيرها من المخلفات و الانعكاسات الاقتصادية، إضافة إلى استخدام أموال المعونات و المساعدات في تمويل الحرب و تشكيل ما يسمى باقتصاد الحرب على حساب تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد.

المبحث الأول: مسار النزاع الرواندي.

تهدف الدراسة في هذا السياق إلى التعريف بالحرب الأهلية الرواندية و المراحل التي مرت بها إضافة إلى العوامل التي أدت إلى نشوب هذه الحرب و الفواعل المباشرة و الغير المباشرة في الإبادة الجماعية.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لرواندا.

تقع رواندا في منطقة البحيرات العظمى بإفريقيا وقد سميت بذلك بسبب تعدد التجمعات المائية الضخمة التي تتضمن بحيرات فيكتوريا كيفوا وتنجانيقا، كما تعتبر رواندا دولة من دول حوض نهر النيل إلى جانب السودان وإثيوبيا كينيا أوغندا و زائير سابقا(كونغو الديمقراطية، تحدها من الشمال أوغندا بحدود 169 كلم ،ومن الغرب كونغو الديمقراطية بحدود 217 كلم ،ومن الجنوب بوروندي بحدود 290 كلم، ومن الشرق تنزانيا بحدود 217 كلم.[1] كما هو موضح في الخريطة 01.

تبلغ مساحة رواندا 26338 كم مربع، إذ تعتبر من أصغر دول القارة مساحة،كان هذا الإقليم قبل الاستقلال يسمى رواندا ـــ أوروندي ويخضع لوصاية الأمم المتحدة وللإشراف الإداري البلجيكي، وكان قبلها ينتمي إلى مستعمرة شرقي أفريقيا الألمانية. وتشكل رواندا الحالية النصف الشمالي مما كان يسمى رواندا ـ أوروندي، بينما تشكل بوروندي الحالية النصف الجنوبي من ذلك الشكل الاتحادي قد انفصلت الدولتان عقب الاستقلال عام 1962.[2]

الخريطة (01): الموقع الجغرافي لرواندا

المصدر: https://www.un.org/geospatial/content/rwanda

[1] ليلى مسالي، **المصالحة الوطنية كآلية لحل النزاعات دراسة مقارنة ما بين جنوب إفريقيا و رواندا**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية، 2021/2020، ص. 147.

[2] فيصل بوالجدري، القضية العرقية و الأمن المجتمعي في رواندا،**مجلة قبس للدراسات الإنسانية و الاجتماعية**، م05، ع02، ديسمبر 2021، ص. 220.

تتميز رواندا بموقع استراتيجي هام، حيث تقع في منطقة البحيرات العظمى، وتتميز بثرواتها الطبيعية المتنوعة مثل اليورانيوم، والكوبالت، والنحاس، والألماس، والذهب، والأحجار الكريمة، بالإضافة إلى مخزونها الضخم من المياه. وتضاف إلى ذلك الخطط الإستراتيجية لربط منطقة البحيرات الكبرى بمنطقة القرن الأفريقي، مما يجعل الإقليم محطة اهتمام للقوى الإقليمية والدولية.[1] إن للموقع الجغرافي والأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها دولة رواندا، جعلها دولة محل أطماع العديد من الدول مثل ألمانيا سابقا والاستعمار البلجيكي الذي كان سببا في الحرب الأهلية التي عرفتها رواندا في التسعينيات بسبب سياسته التميزية بين الإثنيتين المتقاتلتين.[2]

المطلب الثاني: التركيبة العرقية في رواندا قبل الاستعمار البلجيكي

إن سكان رواندا الأصليين كانوا شعب صيادين وجامعين يعرفون باسم "**التوا the twa**"، وهم مجموعة من الأقزام. تم نزوح "**التوا the twa**"في نهاية المطاف على يد "**الهوتو Hutu**"، و هم شعب زراعي من "**بانتو Bantu** " من وسط وغرب أفريقيا الذي هاجروا إلى المنطقة قبل عدة مئات من السنين، ويرجع أصل "**الهوتو**"، إلى جماعة "**بانتو** "، وهو الإسم الصحيح "**للهوتو**"،[3] حيث تعني كلمة (ماو هوتو) وهي لغة التوتسي بـ "الخادم" فعندما أتى التوتسي إلى بوروندي قاموا بإعطاء الأبقار والعطايا ل"**بانتو** " ليرسخوا أقدامهم في الأرض وبالتالي شعر التوتسي بأنهم أعلى مرتبة منهم.[4]

في القرنين الخامس عشر أو السادس عشر، غزا "**التوتسي Tutsi**"، و هم شعب محارب يرعى الماشية، رواندا من الشمال من خلال جزئيًا استيعاب الهوتو والتوا، قام التوتسي بفتح رواندا وإنشاء مملكة مركزية وهرمية للغاية. فرض السادة التوتسي على الهوتو أن يصبحوا عبيدًا - عمال فلاحين مرتبطين بالأرض في حالة نصف العبودية. كل هوتو كان عليه اختيار سيد توتسي كمحامي سمح المحامي لعبيده الهوتو باستخدام الماشية، لكن ليس بامتلاكها، والتي كانت أعلى رمز للمرتبة ومصدر الثروة لدى التوتسي. خلق تفوق التوتسي في المجتمع الرواندي شعورا كبيرا من الاستياء بين الهوتو، الذين كانوا أعدادًا أكبر بكثير من أعداد سادتهم.[5]

[1] مسالي ، **مرجع سابق**، ص. 149.
[2] مسالي ، **مرجع سابق**، ص. 150.
[3] هبة الله سمير حسن نور الدين، **الصراع الدولي دراسة حالتي رواندا و بوروندي**، جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، 2020، ص. 5.
[4] هبة الله سمير حسن نور الدين، **مرجع سابق**، ص. 5.
[5] john middleton, **Africa An Encyclopedia For Students**, Leakey Rwanda ,NewYork ,charless cribner's sons,vol03,2002,p. 229.

غير أنه بعد قرون من التزاوج،بين الهوتو و التوتسي صارت الاختلافات العرقية غير واضحة مع بقاء الاختلاف في الطبقة الاقتصادية، حيث كان من الممكن أن يتحول أي فرد من "الهوتو" استطاع تكوين ثروة إلى "توتسي"، والعكس، أن يتحول أي فرد من التوتسي انخفضت منزلته الاقتصادية إلى "هوتو".واحتل أبناء "التوتسي" للطبقات العليا ، بينما أحتل أبناء "الهوتو" للطبقات الدنيا . ومع ذلك ، كان الحراكالاجتماعي ممكنا ، وهو من خلال حصول "الهوتو" على عدد كبير من الماشية مع الثروات الأخرى في التوتسي.[1]

و شكلت الهوتو 85% من نسبة سكان رواندا، و شكلت التوتسي نسبة 14% و التوا 1% كما هو موضح في الشكل 1.

الشكل (01): التركيبة السكانية لرواندا قبل الاستعمار البلجيكي

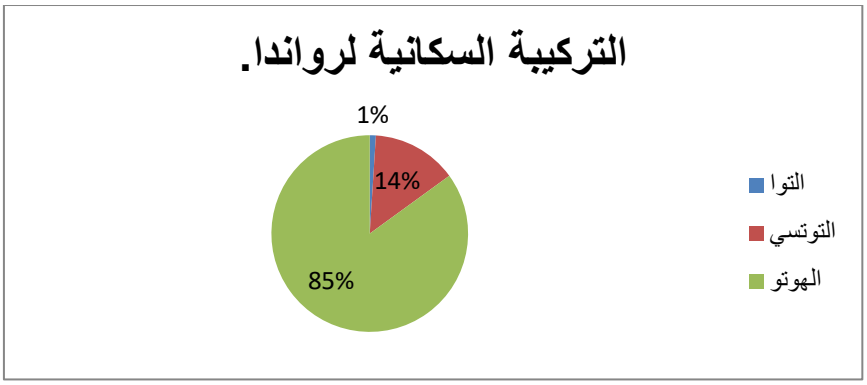

المرجع: من إعداد الطالب، اعتمادا على مسالي ليلى، مرجع سابق، ص. 151.

المطلب الثالث: الاستعمار الغربي في رواندا

تعرضت رواندا للاستعمار الأجنبي حالها كحال أغلب دول إفريقيا مما عرض مواردها الطبيعية للاستنزاف و شعبها للاستغلال فترة طويلة من الزمن، و ما زاد من معاناتها وسوء أوضاعها أنها تعرضت للاستعمار مرتين، حيث استعمرتها ألمانيا في المرة الأولى،ثم بلجيكا في المرة الثانية، هذه الأخيرة التي لم تتوانى كسابقتها عن إتباع كل السبل التي تضمن لها فرض هيمنتها الكاملة وكان كان أهمها سياسة زرع الفتنة والفرقة بني أفراد الشعب.[2]

فمنذ منح مؤتمر برلين عام 1884 حقوق الاستعمار لألمانيا على رواندا، بدأت الاستعمار الألماني للبلاد، وأصبحت رسميا جزءا من ألمانيا في عهد "أوتو فون بسمارك" عام 1885. و تم تعيين حاكم عام لإدارة الشؤون الداخلية بموجب قانون المستعمرات الذي صدر عام 1886، وعملت ألمانيا على استغلال رواندا لصالحها، من خلال حكام موالين وشركات

[1] هبة الله سمير حسن نور الدين، **مرجع سابق**، ص. 6.
[2] فتيحة مقداد، رواندا بعد الحرب الأهلية: من بناء الدولة إلى التنمية الشاملة، **مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية**، م08، ع03، سبتمبر 2023،ص. 850.

كبرى تسيطر على الاقتصاد وتستنزف ثروات البلاد، كما حاولت ألمانيا زرع أفكار وثقافات جديدة على المجتمع الرواندي، بما في ذلك تعاليم الدين المسيحي، تم استمرار هذا النظام حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث خرجت ألمانيا مهزومة ومعاقبة، مما منعها من استكمال مخططاتها الاستعمارية في إفريقيا.[1]

و بعد قرار عصبة الأمم بنقل الحكم في رواندا إلى بلجيكا، ضمن تقسيم المستعمرات الألمانية عام 1924، قامت بلجيكا بتحقيق أهدافها من خلال زرع الفتنة بين القبائل وتقويض الوحدة الوطنية، واستخدام سياسات التمييز التي فضلت أقلية التوتسي على الهوتو في جميع الجوانب . وفي هذه الفترة تولت الأقلية التوتسي المناصب العليا في الحكومة وحصلت على امتيازات، بينما عانى الهوتو من التهميش والاضطهاد. و لم تحصل رواندا على استقلالها إلا في 1 يوليو 1962، بعد فترة من الاضطرابات والصراعات المسلحة، بعد ثورة أغلبية الهوتو على النظام الحكم الملكي الذي كان يمثله التوتسي وقادت إلى إقامة جمهورية رواندا.[2]

شهدت رواندا تغييرا جذريا في تاريخها السياسي، حيث تأسست أول جمهورية رواندية في 1 يوليو 1962. مع حصول تغيرات دموية أسفرت عن انتقال سلطة الحكم من التوتسي إلى الهوتو، وتم نفي آلاف التوتسي إلى البلدان المجاورة. في عام 1973، شهدت رواندا إنقلابا عسكريا بقيادة قائد الجيش "جوفينال **هابياريمانا Juvenal habyarimana**"، الذي أطاح بحاكم الهوتو السابق أخيه " **كايبانداGregoire kayibanda**"،[3] و استمرت خلال فترة حكم هابياريمانا عشرون سنة حتى اغتياله في حادث الطائرة عام 1994، و قد عرف حكمه تبني سياسة عنصرية فرقت بين هوتو الشمال و هوتو الجنوب من جهة، وبين التوتسي والهوتو من جهة أخرى، و أثارت هذه السياسات العداء بين الفئات السكانية وأدت إلى تشكيل تحالفات غير متوقعة، مثل تحالف بين هوتو الجنوب والتوتسي نتيجة لتجارب التمييز والمجازر التي تعرضوا لها بالإضافة إلى ذلك، نشطت الأنشطة السياسية خارج البلاد، حيث تم تشكيل تنظيمات سياسية وعسكرية لروانديين توتسي في بلجيكا وأوغندا، بما في ذلك تأسيس الجبهة الوطنية الرواندية (FPR) بقيادة "**آنيريغويAlexis Knyrengwe**" وبعد وفاته تولى القيادة "**بول كاغامي Paul Kagame**".[4]

[1] نفس المرجع، ص. 850.
[2] نفس المرجع، ص. 851.
[3] شابوني سامية، **النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية و المؤثرات الخارجية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010/2009، ص. 54.
[4] شابوني ، **مرجع سابق**، ص. 54.

المطلب الرابع: بداية الحرب الرواندية

كان يوم 6 أبريل عام 1994 بداية اشتعال الصراع، وعلى مدى فترة 100 يوم، قتلت ميليشيا الهوتو وقوات الحكومة مجموعة كبيرة من التوتسي و من المعتدلين من الهوتو. وقد بدأت هذه المذابح على إثر سقوط طائرة كانت على وشك الهبوط في كيغالي، عاصمة رواندا. وكان رئيسا رواندا وبوروندي على متن هذه الطائرة. ومن المفارقات أنهما كانا عائدين من محادثات سلام هدفها التوصل إلى اتفاق سلام ووقف النزاع بين الهوتو – الحكومة وجماعة متمردة من التوتسي، وأشعل تحطم الطائرة أعمال القتل.[1]

1- العوامل التي أدت إلى بداية النزاع

أ- العوامل التاريخية:

يعود الأمر إلى تاريخ الاستعمار الألماني في 1890 في عهد "بسمارك"، الذي أحكم السيطرة حتى الحرب العالمية الأولى، إذ استندت سياسة الاستعمار الألمانية على تعزيز ودعم الرؤساء المحليين الذين كانوا يخضعون لسلطتها لتحقيق أقصى قدر من الأرباح.[2]

ثم جاء الاستعمار البلجيكي و نشر ثقافة الشمولية في رواندا الذي حاول بشتى الطرق تشويه قيم ومبادئ الثقافة المحلية واستبدالها بقيم العبودية و الرق والاستغلال والكراهية. و كانت السياسات الاستعمارية سياسة تمييزية وقائمة على سياسة فرق تسد بين الإثنيات،[3] تم من خلالها إبعاد جميع القادة الهوتو من الهيئة السياسية التقليدية في رواندا –اوراندي، و تعويضهم من قبل التوتسي. كما لم يسمح لأطفال الهوتو من الدخول إلى المدارس التي أسسها المستعمر و جعلها حكرا على أطفال التوتسي مما سمح بتكوينهم كإطارات سياسية فيما بعد، وكانت الحالات التي يسمح بقبول الهوتو قليلة جدا ويشترط أن تكون عائلتها ذات النفوذ والأموال.[4]

وفي الخمسينيات من القرن الماضي، بدأت النخبة التوتسي المطالبة بالاستقلال، مما دفع البلجيك إلى معاداتهم و محاباة الهوتو كمحاولة منها إلى احتواء الاحتجاجات قامت بتحريض شعب الهوتو على التوتسي مما أدي إلى اندلاع الثورة الاجتماعية عام 1959، و هجرة العديد من الروانديين إلى الكونغو الديمقراطية .

---

[1] محمد إبراهيم حجاب و صبحي قنصوة و أحمد أمل، أسباب و آليات انتقال الصراعات الإثنية بين الدول دراسة لبعض الحالات الإفريقية، **مجلة الدراسات الاقتصادية**، م45، ع04، 1 أكتوبر 2023، ص. 520.

[2] شابوني ، **مرجع سابق**، ص. 95.

[3] نفس المرجع، ص. 96.

[4] نفس المرجع، ص. 97.

و قد كانت من نتائج تلك السياسة فيما بعد نزاعات إثنية متتالية، فخلال فترة الحكم الملكي كان توتسي ينقلب و يثور على الهوتو بسبب السمو الذي منحته الإدارة الاستعمارية للتوتسي الشيء الذي نمى لدى الهوتو المطالب الاجتماعية و السياسية و التي اشتدت فيما بعد و تحولت إلى مواجهات عنيفة بعد الاستقلال.[1] و هكذا فقد أدت السياسات الاستعمارية على مر الزمن إلى تأزم الوضع الاجتماعي في رواندا و تحوله إلى صراعات عرقية حقيقية، حيث ركزت إستراتيجية الاستعمار على تحقيق أهدافها عبر تقسيم المجتمع و استغلال الأقليات لخدمة مصالحها.

ب- العوامل الاجتماعية:

يصنف النزاع الرواندي ضمن نزاعات الهوية في ظل غياب النزعة القومية تماما بغياب الأمة بالمفهوم الغربي في رواندا، حيث قابلتها الإثنية التي تعتبر المرجعية الأساسية للانتماء، الشيء الذي نمّى العشائرية (**Tribalisme**) المهددة لنظام الدولة-الأمة، فلا وجود للوطنية أو القومية (**Nationalisme**) وإنما ما يوجد هو ميكرووطنيات للهوية، عاشت في خوف دائم، تنازعت فيما بينها.

لقد عرفت رواندا أزمة هوية حقيقية غاب فيها الشعور بالمواطنة ، الشيء الذي عدد الولاءات، صار الفرد خاضعا لجماعة عرقية، عشيرة أو إثنية معينة،مما نفى وجود اتفاق اجتماعي لترسيخ مبادئ الثقافة السياسية ، أي هذا يعني أنه لا يوجد أي اتفاق أو اجتماع حول العقد الاجتماعي.[2]

ج- العوامل السياسية:

عانت رواندا بعد استقلالها مباشرة من مشكلة بناء الدولة القومية وذلك بسبب تعدد العرقيات والإثنيات التي صارت أداة لخلق الصراعات بعد أن أدت إلى خلق فجوة كبيرة بين الحكام و المحكومين ومن الأسباب التي تعاب على السياسيين الروانديين والتي وقفت في سبيل بناء الدولة هي عدم تطبيقهم سياسة الاستيعاب، والتي معناها تقبل قيم وثقافة ومبادئ الجماعة المسيطرة عن طريق الرضا هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم تطبيقهم إستراتيجية التعددية التي تعد تطورا مهما في سبيل تحقيق تكامل القومي أي الاعتراف بالأخر وإعطاء وزن اكبر للحقوق والمصالح للأقليات.

[1] شابوني ، **مرجع سابق**، ص. 97.
[2] نفس المرجع، ص. 99، 100.

لقد رفض الهوتو إستراتيجية تقاسم السلطة مع التوتسي والاعتراف بالهوية الجماعية، و ساد نظام الحزب الواحد الذي شكل العائق الكبير أمام مشكلة بناء الدولة القومية،تسبب في فجوة كبيرة بين رجال السياسة والمجتمع، في ظل تحيزو عدم تمثيلها لكل جماعات الإثنية، إضافة إلى ضعف مؤسسات وقيادات المجتمع المدني بسبب التسلطية والدكتاتورية النظام السياسي، مما أدى إلى جعل مؤسساته الموجودة هيكليا لا تلعب دور الوسيط بين المجتمع والحكومة بل هي مجرد وسيلة لدى الحاكم.[1]

و تعود تسلطية النظام الرواندي - الفصل الإثني خاصة - إلى فترة الاستعمار كما أشرنا سابقا من جهة والى فترة الاستقلال من جهة أخرى، حيث تمخضت عن ثورة الهوتو في 1959-1961 نفي العديد من التوتسي وإبعادهم عن الحكم حوالي 5 إلى 8 آلاف توتسي في 1963 ، وذلك بسبب رفض اقتسام السلطة ودعم البلجيك لهم، فمنذ ذلك الوقت ترسخت التسلطية وتجسدت أكثر مع ديكتاتورية هابياريمانا في 1973، التي اعتمدت على الإقصاء الإثني والتعبئة الإثنية، كما أن النظام السياسي لم يأتي عن طريق اتفاق شعبي وإنما بطريقة غير شرعية تعتمد على الانقلاب العسكري و العنف والتمييز الإثني.[2]

د- العامل الاقتصادي:

تسببت عدة عوامل في تفاقم مشاكل الفقر والبطالة وانتشار الأمراض و أبرزها انتشار حالات الاضطراب وعدم الرضا الداخلي، تسببت السياسات الاقتصادية التنموية غير الصحيحة بعد الاستقلال في تفاقم هذه المشاكل، حيث كان هدف رواندا تنمية وتطوير البلاد بجانب بناء الوحدة الوطنية وتعزيز التعايش بين الأعراق.[3]

ومع ذلك، فإن هذه الأهداف لم تتحقق بشكل واقعي، نظرا لتفشي النزاعات والصراعات السياسية المستمرة، وكذلك النزاعات العرقية، مما أعجز نظام الحزبية الأحادية في البلاد إلى إيجاد الحلول التنموية الملائمة، مما أدى إلى استمرار التوترات والصراعات وما زاد من تعقيد الأمور هو الإرث الاستعماري، حيث لم تأخذ التقسيمات الاستعمارية في اعتبارها التركيبات الإثنية بشكل كاف، بل كانت أولويتها تنمية المشاريع الاستثمارية الخاصة بها، وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدت الحدود الاصطناعية التي وضعها الاستعمار إلى صعوبة التواصل والتسويق للمنتجات الزراعية والتعدينية، إلى جعل الوضع اقتصاديا أكثر تعقيدا في رواندا.[4]

[1] مسالي، **مرجع سابق**، ص. 190، 191.
[2] شابوني ، **مرجع سابق**، ص. 99، 105.
[3] وليد كنوني، **الأساليب و المناهج المحلية في تحويل النزاع دراسة حالة التجربة الرواندية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2021/2020،ص. 101.
[4] كنوني، **مرجع سابق**، ص. 101.

أضف إلى ذلك سوء الإدارة والتوزيع الغير عادل للموارد الوطنية، حيث أن احتكار سلطة وموارد الدولة وهذا على أساس عرقي و على أساس الإقليمية، فضلت القوى السياسية فيه مناخ الفساد والهيمنة والإقصاء ، فتم توزيع المدارس والوظائف والمرافق الحيوية الضرورية بشكل غير متساو مما أدى إلى تعقيد العلاقات الاجتماعية، وخلف إحباط كبيرا وسط الروانديين.[1]

كما كان الاقتصاد الرواندي يعتمد على النشاط الزراعي ومع انهيار المداخيل الزراعية، التي أدت إلى زيادة اللامساواة والتي أدت فيما بعد إلى تدهور العلاقات الاجتماعية و اتساع الفجوة ما بين الفقراء والأغنياء أكثر فأكثر، الأمر الذي أدى إلى تفشي التوترات الاجتماعية الخطيرة بين الاثنيات.[2]

[1] كنوني، **مرجع سابق**، ص. 102.
[2] مسالي، **مرجع سابق**، ص. 192.

المبحث الثاني: مراحل النزاع الرواندي

المطلب الأول: من الانتفاضة إلى الإبادة الجماعية 1990-1994

بدأت الأزمة في أكتوبر من سنة 1990، حيث هاجمت الجبهة الوطنية الرواندية وغزت رواندا من قواعدها بجنوب أوغندا، في ظل المعارضة المتزايدة داخليا لنظام هابياريمانا و ذلك كان على شكل حرب العصابات و سميت هذه العملية ب "غزو رواندا"، و كانت غالبية هذه الجبهة من التوتسي اللاجئين، الذين اكتسبوا مهارات قتالية عالية، واستفادوا من تجربة عسكرية قيمة حيث كانت تقاتل رفقة جيش يوري موسيفيني الوطني في غرب أوغندا.[1]

و قد تمت محاولة الجبهة الإطاحة بالنظام وتمكين عودة اللاجئين بالقوة، ولكن وصول قوات التدخل السريع الفرنسية تمكنت من مساندة هابياريمانا و جيشه (FAR) لوقف ذلك الغزو وسميت العملية ب نوروا(Noroît Opération)، وشملت دعما من الجيوش البلجيكية والزائيرية، مما أدى إلى توقيف آلاف التوتسي في الأيام الأولى، و بعدها تم الإعلان عن وقف إطلاق النار في 27 أكتوبر 1990، حدث تغيير سياسي شمل دستورًا جديدًا وانفتاحًا على التعددية الحزبية، فتم تشكيل كارتل المعارضة الذي طالب بإقامة حكومة انتقالية، ومع حدوث مظاهرات شديدة وتعبئة كبيرة، أدى الأمر إلى وضع حكومة انتقالية تعددية تشترك مع حكومة ائتلافية مكّونة من حزب النظام (MRND) وأحزاب المعارضة الديمقراطية، مما ساعد على مفاوضات مع الجبهة الرواندية ووقع بروتوكول اتفاق حول دولة القانون وتقاسم السلطة ووقف إطلاق النار.[2]

إلا أن الرئيس قام بتنظيم ميليشيات "الانترهامواي Interhamwe" كما رفعت عدد قوات الجيش من 5ألاف إلى 40ألف جندي، بهدف مواجهة أي غزو محتمل من الجبهة الرواندية، في الوقت نفسه، حصلت الجبهة على دعم عسكري ومالي من الرئيس الأوغندي بدعم من بريطانيا، مما أدى إلى انتهاك وقف إطلاق النار وشن هجوم في فبراير 1993، محدثًا مجازر ضد التوتسي واحتلال الجزء الشمالي من رواندا، وتدخلت القوات الزائيرية بقوة لوقف زحف الجبهة داخل رواندا بعد هذه الأحداث، مما زاد من شدة التوتر، تصاعد الغضب بعد اغتيال الرئيس البورندي **"أندادي Nadadye"** في أكتوبر 1993،حيث انعكس هذا الحدث بالسلب وخلف اثأر غير منتظمة على الدولة خاصة في الجانب السياسي، فبدل أن يتبنى الدعم لصالح الرئيس أدى الأمر إلى تقسيم الهوتو إلى ثلاث وحدات وهي الهوتو المعتدلين المدعمين للجبهة الرواندية،[3] و**"الأكازو Akazu"** و تتكون من عناصر قريبين

[1] كنوني، **مرجع سابق**، ص. 94.
[2] شابوني ، **مرجع سابق**، ص. 55.
[3] نفس المكان.

من هابياريمانا و الأشخاص المنحدرين من منطقته، إضافة إلى الجماعة الراديكالية الهوتو أو الهوتو المتشددون والتي تتواجد في المناطق الجنوبية والوسطى والتي طالبت بتوقيف مفاوضات السلام الأروشا والحرب الشاملة ضد الجبهة الرواندية.[1]

بالمقابل قامت حكومة الاتحاد الوطني لرئيس الوزراء الأول **"D.Nsengiyarmewe"** بالتفاوض مع متمردي التوتسي من اجل اتفاق السلام وذلك بأروشا تنزانيا، بهدف تسوية عسكرية للأزمة، ووضع ميكانيزمات للتحول السياسي إلى الجمهورية الثالثة، ونال ذلك اهتمام مجلس الأمن للأمم المتحدة التي قام باتخاذ قرار الاهتمام بالقضية الرواندية بهدف ترسيخ عملية السلام والتي هدفت إلى مراقبة تنفيذ اتفاقيات أروشا ، و التي نصت على منح حكومة رواندا 60% من المناصب القيادية في القوات المسلحة بينما منحت الجبهة الرواندية 40%، كما أنها نصت أيضا على منح المعارضة التي يقودها هوتو الجنوب مناصب في الحكومة، إلا أن المفاوضات تعقدت بسبب مناورات الأطراف و عمليات الاغتيال بينهم لكن ذلك لم يمنع من هابياريمانا من توقيع الاتفاق في 6أبريل 1994.[2]

المطلب الثاني: الإبادة الجماعية 1994

في 4 أبريل 1994 اشتعل فتيل الحرب الأهلية في رواندا، و بدأت واحدة من أبشع الحروب في التاريخ السياسي المعاصر لأفريقيا، ففي هذا التاريخ تم قتل رئيس رواندا هابياريمانا ورئيس بوروندي، وذلك عن طريق إسقاط طائرتهما بصاروخ أرض جو عند اقترابهما من مطار كيغالي، وتم إلقاء اللوم على التوتسي من قبل المتطرفين في رواندا، الذين طالبوا عبر الصحف والإذاعة الهوتو في جميع أنحاء البلاد بالثأر والانتقام من التوتسي، فبدأت أعمال القتل والعنف و قامت وحدات من النخبة العسكرية بما فيهم الحرس الرئاسي بعمليات القتل والعنف ضد التوتسي، وكانت أولويات القتل للقادة السياسيين والمدنيين ونشطاء حقوق الإنسان، وكانت هناك أوامر بتصفية وذبح أي فرد من التوتسي يبدي أي نوع من المقاومة، فتم مهاجمة منازل التوتسي وإحراقها ، مما جعل التوتسي يهربون، وقد تم قتل 250ألف من التوتسي.[3]

و في نفس الوقت بدأ التوتسي المتواجدون على الحدود في شن هجمات مضادة ما أدى إلى مذابح كبيرة وتزايد أعداد الضحايا مع استمرار الاقتتال ليصل إلى ما يقارب المليون من الروانديين كان معظمهم من الأبرياء من أطفال و نساء قتلوا على يد الهوتو المتطرفين الذين لم يرحموا حتى الهوتو المعتدلين الرافضين لعمليات الإبادة ضد التوتسي،[4] و قد ارتكبت أشد

[1] شابوني ، **مرجع سابق**، ص. 55.
[2] نفس المرجع، ص. 57.
[3] أحمد جمال الصياد، رواندا بين الحرب الأهلية و التحول الديمقراطي، https://democraticac.de/?p=74066 .
[4] مقداد، **مرجع سابق**، ص. 852.

المجازر في الشمال والغرب مقارنة بالوسط والجنوب حيث تمت إبادة جميع التوتسي تقريبا، كما تقول الإحصائيات أن عدد الضحايا من الهوتو قد وصل إلى نحو 60 ألف قتلوا من طرف التوتسي المتمردين على الحدود لتتوقف المجازر في منطقة الشمال بعد الاستيلاء عليها من طرف قوات التوتسي المتمردين وتجدر الإشارة إلى عدم تحرك الرأي العام الدولي لإيقاف هذه المجازر في بدايتها بل أن كل التدخلات كانت لدعم طرف ضد الآخر ما أدى إلى زيادة الاحتقان.[1]

الشكل (02): عدد ضحايا النزاع الرواندي.

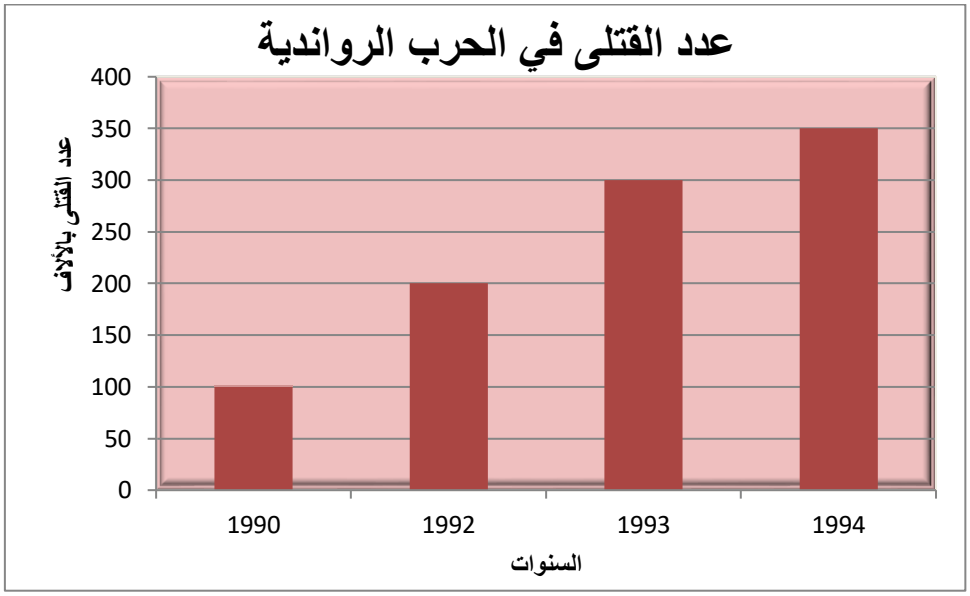

المرجع: من إعداد الطالب، اعتمادا على ليلى مسالي، **مرجع سابق**، ص. 167.

يمثل الشكل أعلاه أنه منذ بداية عمليات الاقتتال و هجوم الجبهة الرواندية في أكتوبر 1990 إلى غاية نهاية الحرب الأهلية سنة 1994 سقط العديد من الضحايا حتى وصل عددهم إلى قرابة المليون قتيل. أما عن الجهة التي ينتمي إليها الضحايا فهي كما يلي:

[1] نفس المرجع، ص. 852.

الشكل (03): نوع ضحايا الحرب الرواندي.

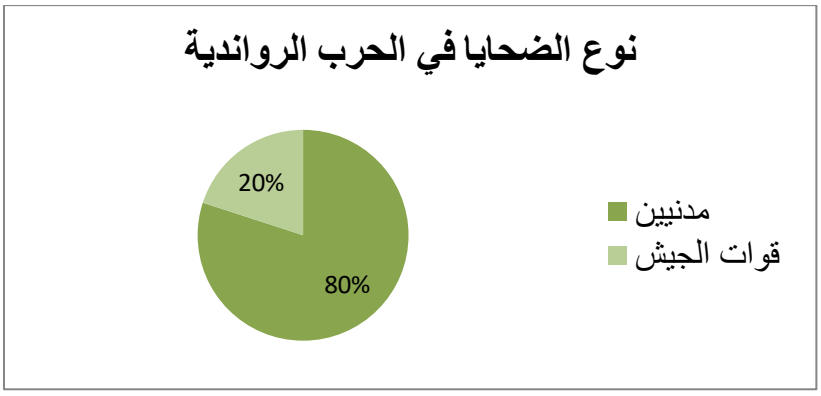

المرجع: من إعداد الطالب، اعتمادا على ليلى مسالي، **مرجع سابق** ،ص. 168.

شهد النزاع المسلح في رواندا عملية نزوح هائلة سواء داخل البلاد أو خارجها. وقدر عدد اللاجئين الداخليين بحوالي 2 مليون لاجئ، حيث عانت العاصمة كيغالي والمناطق المجاورة من تدفق عدد كبير من اللاجئين، بالإضافة إلى ذلك، فقد تم نزوح نسبة كبيرة من السكان أغلبهم من الريفيين إلى البلدان المجاورة، وقد تجاوز عدد اللاجئين الذين خرجوا من الوطن المليونين، حيث قُدر عدد النازحين بحوالي ثلاثة ملايين رواندي، وكانت الغالبية العظمى منهم من الهوتو.[1] كما هو موضح في الشكل 4.

الشكل (04): عدد النازحين إلى دول الجوار.

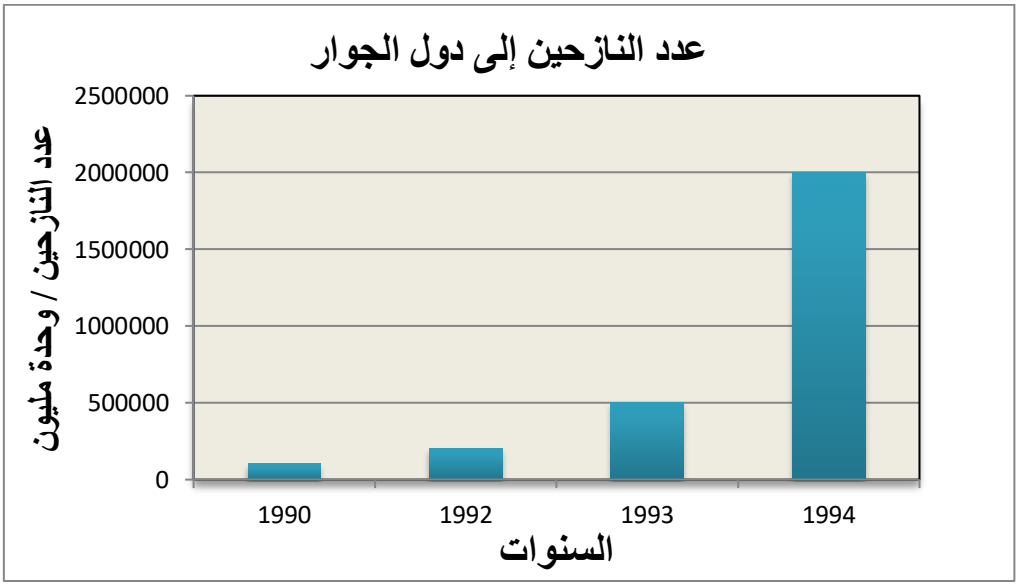

المرجع: من إعداد الطالب، اعتمادا على ليلى مسالي،ص. 165.

[1] شابوني ، **مرجع سابق**، ص. 140.

واستمرت أعمال القتال و العنف إلى غاية 18 يوليو 1994، بعدما تمكنت الجبهة الوطنية الرواندية بزعامة بول كاغامي بدعم من الجيش الأوغندي من السيطرة على العاصمة كيغالي و طرد المتطرفين، و حكومتهم المؤيدة لأعمال القتال والعنف و الإبادة خارج رواندا، وشكلت حكومة انتقالية سميت حكومة الوحدة الوطنية ، لتنتهي تلك الحرب مخلفة وراءها خرابا في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة.[1]

[1] البشير البونجي، صراع القبائل والإبادة الجماعية رواندا نموذجا ،**مجلة جامعة دهوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، م09، ع05، سنة 2021، ص. 432.

المبحث الثالث: فواعل النزاع الرواندي

تهدف الدراسة في هذا السياق إلى إبراز الدور الذي لعبته الفواعل المباشرة المتمثلة في الأطراف الداخلية التي شاركت في إشعال فتيل الحرب إضافة في الفواعل الغير المباشرة الإقليمية و الدولية في الحرب الأهلية الرواندية وزيادة حدتها.

المطلب الأول: الفواعل المباشرة في النزاع الرواندي

يتمثل هذا المستوى في الأطراف القاعدية التي تورطت في اندلاع الحرب المتمثلة في السلطة السياسية لنظام هابياريمانا الذي كان ينتمي للهوتو من جهة، و الجهة الثانية المتمثلة في الجبهة الرواندية بقيادة بول كاغامي الممثلة لتوتسي.

1- السلطة السياسية:

يعتبر النزاع الرواندي نزاعا داخليا بالدرجة الأولى كونه يجمع طرفين هما الحكومة من جهة بزعامة جوفينال هابياريمانا والحركة السياسية المسلحة بقيادة بول كاغامي. فمع وصول هابياريمانا إلى زمام السلطة إثر انقلاب عسكري في 1973، عرفت الدولة الرواندية عهدا جديدا للديكتاتورية عن طريق تجسيد نظام الحزب الواحد والمتمثل في الحركة الوطنية من اجل الديمقراطية والتنمية، وهو الحزب الذي يقوده الرئيس حيث عرف المجتمع الرواندي انقساما حادا بين الحكومة التي تمثل أغلبية الهوتو وبين التوتسي الذين تم حرمانهم من حاجياتهم الأساسية، وحقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية على أساس طائفي مما أسهم في تصعيد النزاع بشكل كبير بفعل السياسات الحكومية، حيث كان هدف هابياريمانا خدمة مصالحه المبنية على أساس إثنو-سياسي والمحافظة على نظامه السياسي لأطول مدة ممكنة حتى ولو كان ذلك باستخدام القوة أو الطرق غير الشرعية كالعنف والفساد، فاعتمد في سياسته إستراتيجية مسلحة وقمعية ضد معارضيه قائمة على التعبئة والتحريض الإثني بالإضافة إلى تبني إستراتيجية إعلامية عنصرية.[1]

أما بالنسبة للجبهة الوطنية الرواندية بزعامة بول كاغامي، فقد تأسست في مخيمات اللاجئين بأوغندا وهي حزب سياسي مسلح واعتبرت نفسها كحركة معارضة للنظام الرواندي. تشكلت في عام 1987 ادعت سعيها لتحقيق الديمقراطية للمجتمع الرواندي وعودة اللاجئين وكانت ملتزمة رسميا بتحقيق هذه العودة من خلال الوسائل السلمية وتمثلت رؤية هذه الجبهة في أنها رؤيا إثنو-سياسية بأبعاد اجتماعية إصلاحية لأنها كانت تسعى في البداية إلى عودة اللاجئين بالطرق السليمة إلى بلادهم وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. لكن سرعان ما تغير هدفها نحو إسقاط النظام الديكتاتوري في البلاد، كرد فعل على سياسات[2]

[1] مسالي، **مرجع سابق**،ص169-171

[2] نفس المرجع، ،ص. 170.

هابياريمانا العنصرية والإقصائية، فتحولت إلى معارضة سياسية مسلحة موازية للنظام من جهة، ومعبأة بثقافة الكراهية ، الثأر، العنف والانتقام بخلفية إثنية. وبعدها حققت هدفها في الوصول إلى السلطة بعد اغتيال الرئيس هابياريمانا عام 1994. [1]

كما تورطت الجبهة الرواندية هي الأخرى في عملية الإبادة لاحقا ضد الهوتو وساهمت في تصعيد النزاع إذ قام بول كاغامي باستخدام العنف المسلح والقوة العسكرية بشكل مفرط بحيث وضع جماعة عرقية بأكملها في خطر التطهير العرقي والتصفية الجسدية ويعتبر رجل ذكي لأنه نجح في كسب المواقف الدولية عن طريق الظهور بمظهر الضحية كما قام من أجل تحقيق أهدافه بالعديد من الأعمال الوحشية التي ارتكبت واستمرت في مخيمات اللاجئين في الحدود الكونغولية والتي أدت إلى اغتيال 200,000 لاجئ.[2]

2- المجتمع المدني:

بالرغم من غياب المجتمع المدني في رواندا، إلا أن المؤسسات الهيكلية لا تقوم بدور الوسيط بين المجتمع والحكومة، بل تعتبر وسيلة للنظام السياسي. هذا يعني أنها طرف في النزاع بدلاً من أن تلعب دور الوساطة والمسالمة، فاغلب المثقفين وكل الكنائس كانت تابعة للسلطة السياسية، على سبيل المثال، نجد أن الكنيسة الكاثوليكية ومنذ الحقبة الاستعمارية مارست التمييز بين الهوتو والتوتسي فساهمت عبر الزمن على توسيع الفجوة بينهما إذ أشارت الأحداث إلى أن بعض رجال الدين شاركوا في المذابح ضد التوتسي، بالإضافة إلى ذلك، أعضاء النخبة الثقافية مثل الأطباء وأساتذة إطارات الأحزاب ورجال الدين وغيرهم، ساهموا في تأجيج العنصرية، وزادوا من تفاقم الوضع الإنساني، مما جعل رواندا تغرق في عنصرية مطلقة انتهت بكارثة إنسانية.[3]

المطلب الثاني: الفواعل غير المباشرة

يتمثل هنا تعقيد بنية النزاع بزيادة الأطراف المتورطة فيه و تعددهم، حيث شكلت القرابة العرقية مع دول الجوار أحد أهم عوامل النزاع و دخول الدول المجاورة فيه، كما هو الحال بالنسبة ل البورندي و أوغندا و الكونغو الديمقراطية و بدرجة أقل تنزانيا.

[1] مسالي، **مرجع سابق** ،ص. 170.
[2] نفس المرجع، ص. 173، 174.
[3] شابوني ، **مرجع سابق**،ص. 73.

1- الأطراف الإقليمية:

أ- أوغندا:

يظهر تأثير أوغندا على النزاع الرواندي من خلال كونها دولة مجاورة تنتمي إلى نفس منطقة البحيرات الكبرى، وتشترك معها في التاريخ والمكونات الاثنية. فبعد استعانة النظام الأوغندي بالتوتسي اللاجئين للوصول إلى السلطة، ساعد هذا الأخير على تشكيل الحركة الوطنية الرواندية ودعم وصول كاغامي للسلطة في رواندا، بعد أن شنت الجبهة هجومها الأول من الأراضي الأوغندية[1]. وقد كان الجيش الأوغندي المصدر الرئيسي لتسليح قوات الحركة الوطنية الرواندية، ومصدر انطلاق العمل المسلح لها.

ب- الكونغو الديمقراطية:

تعتبر الكونغو الديمقراطية من بين الدول المجاورة المهمة لرواندا، وذلك لوجود العديد من العوامل المشتركة بين البلدين. وقد لعبت الكونغو الديمقراطية دورًا هامًا في النزاع نتيجة لقرابتها العرقية مع رواندا وأثرت في مسار النزاع وفقًا لمصالحها الإستراتيجية والأمنية، فدعمت الحكومة الرواندية بزعامة هابياريمانا بناءً على التقارب العرقي مع الهوتو، بهدف القضاء على جماعة التوتسي ومنعهم من السلطة، حيث رأت فيهم تهديدًا لأمنها واستقرارها، باعتبارهم سببًا في اندلاع النزاع داخلها. كما هدفت الكونغو الديمقراطية للحفاظ على قوتها في منطقة البحيرات الكبرى في ظل التنافس مع الدول المجاورة على الزعامة.[2]

ج- بورندي:

يُنظر إلى بوروندي كشقيقة توأم لرواندا نظرًا للتاريخ المشترك والقبائل العرقية المشتركة بينهما، وقد شهدت كلتا الدولتين صدامات عرقية مماثلة، وما زاد من شدة التوتر لديها هو مقتل الرئيسين الرواندي هابياريمانا والبورندي نتارياميرا، اللذان كانا ينتميان إلى الهوتو. وكان هدف البورندي في إدارة النزاع الرواندي تقديم أقصى دعم للرئيس هابياريمانا. كما أثّرت الأزمة البورندية بشكل كبير على الوضع السياسي والاجتماعي والأمني في روندا. وكانت أزمة بورندي قد هزت عوامل الثقة بين الهوتو والتوتسي وتداعت الأحداث بانقلابٍ عسكري قادته عناصر التوتسي في الجيش، مما أدى إلى مقتل الرئيس المنتخب من الهوتو في أكتوبر 1993، وأثّر ذلك مباشرة على الوضع في رواندا، حيث بَرزت إشارةٌ بأن

[1] شابوني ، **مرجع سابق**،ص. 75.
[2] مسالي، **مرجع سابق**، ص. 175.

التوتسي لن يسمحوا لرئيس الهوتو بالحكم، حتى لو كان منتخبًا. لذا، فالأزمة البورندية أثرت بشكل كبير على الوضع الإثني في البلدين، وظهرت كمحدد للعلاقات بينهما.[1]

د- تنزانيا:

لعبت تنزانيا دور المسالم في النزاع الرواندي، حيث قامت بالوساطة في الخلافات المسلحة في بورندي ورواندا، حيث رعت اتفاقية السلام في العاصمة أروشا في أوت 1993، بعدما استضافت سلسلة من المؤتمرات جمعت بين حكومة رواندا والجبهة الوطنية بهدف تسوية النزاع عبر التفاوض، لكنها فشلت بسبب اغتيال الرئيسين الرواندي والبورندي. بالإضافة إلى ذلك، سعت تنزانيا إلى حل مشكلة اللاجئين في المنطقة، حيث استقبلت حوالي 100,000 من الهوتو إلى جانب اللاجئين من الدول المجاورة.[2]

2- الأطراف الدولية:

تمثل تورط الأطراف الدولية في نشوب النزاع الرواندي في كون الاهتمام الأجنبي بمنطقة البحيرات الكبرى و ما لها من أهمية إستراتيجية جعلت مصالح هذه الدول تلعب دورا حاسما في تصعيد النزاعات في المنطقة، و تمثلت هذه الدول في فرنسا، بلجيكا، و الولايات المتحدة الأمريكية و الكيان الصهيوني بدرجة أقل.

أ- فرنسا:

تعتبر فرنسا من الفواعل التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية الرواندية، حيث بدأت التظاهرات في 8 جانفي 1990 بالعاصمة الرواندية كيغالي من طرف ما يقرب من 100 ألف متظاهر، مع خروج حشود كبيرة في مدن أخرى احتجاجاً على قمع الحكومة للمعارضة. وردت الحكومة بحملة اعتقالات واسعة ضد المعارضين، مما دفع البعض منهم لتشكيل جناح عسكري شمال البلاد، وفي أكتوبر من نفس العام، قادت القوات الرواندية هجمات بمساندة مظليين فرنسيين ضد المتمردين، واعتقلت 10آلاف من المعارضين، معظمهم من التوتسي. فتصاعدت الصراعات في رواندا بين المتمردين التوتسي وقوات الحكومة الهوتو المدعومة من فرنسا، مما أدى فيما بعد إلى تشكيل مليشيات عرقية لمهاجمة التوتسي، وتشير التقارير إلى أنه كان من الواضح أن الصراعات تتجه نحو إبادة جماعية ضد المدنيين التوتسي، لكن فرنسا استمرت في دعم حكومتها الحليفة في الميدان، وكشفت وثائق أن قائد القوات الفرنسية كان يعمل كمستشار للرئيس الرواندي ورئيس أركانه وفي كتاب بعنوان "ما لا يصرح به"،[3]

[1] مسالي، **مرجع سابق**، ص. 178.
[2] شابوني ، **مرجع سابق**،ص. 77.
[3] سيد أحمد الخضر، مرتزقة و محطة إذاعية و أسلحة و سكاكين...وثائق تروي القصة الكاملة لضلوع فرنسا في إبادة 800ألف رواندي، https://www.aljazeera.net/politics/2022/10/16/

يقول في هذا المؤلف و الصحفي الفرنسي " باتريك دي سانت إكزوبيري Patrick de Saint Exupéry" إن باريس أرسلت شحنات سلاح لجيش رواندا في أعوام 1991، 1992، 1993. و"في أوج الإبادة الجماعية بين 19 أفريل و18 جويلية 1994 تم إيصال 6 شحنات من الأسلحة بقيمة 5 ملايين و454 ألف و395 دولارا، ويروي الصحفي الفرنسي " جان بول غوتوJean-Paul Gouteux " في كتابه "الليلة الرواندية" أن المساعدات العسكرية الفرنسية أدت لزيادة القوات المسلحة الرواندية من نحو 5 آلاف عنصر إلى قرابة 50 ألف تكفلت باريس بتدريبهم وتسليحهم. كما اعترف الفرنسيون أمام البعثة البرلمانية بتورط قواتهم في تلك المجازر وتواطئهم مع حلفائهم الهوتو في إبادة التوتسي. وكان العقيد الفرنسي يلتقي يوميًا مع العقيد المشارك في تنفيذ الإبادة الجماعية، مما يظهر تورط أعلى المسؤولين الفرنسيين في تلك الجرائم.[1]

ه- بلجيكا:

في بداية النزاع أرسلت بلجيكا 500 جندي إلى جانب القوات الفرنسية في أكتوبر 1990 لدعم نظام هابياريمانا، علما بأن العلاقات بين البلدين كانت تربطهما علاقة مستمرة منذ الاستعمار ،ثمقررت بعدها في 12 أكتوبر من نفس العام وقف مساعدتها العسكرية لرواندا وأعلنت على خلاف ذلك دعم الديمقراطية في البلاد، وبحث الحلول الدبلوماسية للنزاع. وقد قامت بضغط على نظام هابياريمانا ودعمت اتفاقية أروشا بإرسال 450 جنديًا وتقديم معدات عسكرية لتعزيز الجهود الأممية. ومع اغتيال الرئيس الرواندي واندلاع الحرب الأهلية، تم توجيه الاتهام لبلجيكا بالتورط في الاغتيال، وتم نشر دعاية في الإذاعة بمسؤولية بلجيكا عن عملية الاغتيال، مما أدى إلى مقتل البلجيكيين المتواجدين في مطار تحطم الطائرة. وبعد هذه الأحداث، أعلنت بلجيكا انسحاب قواتها من البعثة الأممية ونجحت في إقناع الأمين العام بطرس بطرس غالي بضرورة انسحاب القوات الأممية من رواندا.[2]

و-الولايات المتحدة الأمريكية:

تورطت الولايات المتحدة الأمريكية في النزاع الرواندي من خلال دعم الجبهة الوطنية الرواندية، وهو ما تؤكده الاتهامات الموجهة لها من نظام هابياريمانا والحكومة الفرنسية. ويعتبر الاتهام بأن الحرب التي كانت مؤامرة أنجلو-ساكسونية قادتها انطلاقا من أوغندا بهدف مواجهة النفوذ الفرنكوفوني، ويظهر هذا بوضوح من خلال تكوين بول كاغامي في أمريكا، والعلاقات المتينة بينهما نظرًا لكونه أنجلوفوني. ورغم عدم وجود أنشطة رسمية،[3] فقد صرح نائب الدولة الأمريكية و مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية

[1] الخضر، **مرجع سابق**
[2] شابوني ، **مرجع سابق**، ص. 79
[3] نفس المرجع، ص. 80.

سابقا " كوهن هيرمان Herman Cohen" في أفريل 1989 إلى 1993 بأن رواندا لا تشكل مصلحة إستراتيجية أو سياسية للولايات المتحدة. ومع تغير الظروف الدولية وتنافس الفرنسيين والأمريكيين في إفريقيا، بدأت الولايات المتحدة تدخل في إطار نفوذها المرتبط بمنطقة البحيرات الكبرى، وقد أثرت الولايات المتحدة أيضًا في مجال تمويل رواندا، حيث مارست الضغط على نظام هابياريمانا بشأن احترام حقوق الإنسان أو دمقرطة النظام، خاصة بعد رفضها الاعتراف بوجود إبادة جماعية في 30 أبريل 1994. وقد خشيت الولايات المتحدة من تورطها الحقيقي خوفا من نتائج ذلك الاعتراف، خاصة بعد تجربتها في الصومال، وطالبت تقليل عدد جنود البعثة الأممية إلى رواندا. وتحت هذه الظروف، عملت الولايات المتحدة جاهدة ومواصلة حملتها الدبلوماسية، وممارسة الضغط في مجلس الأمن.[1]

الكيان الصهيوني:

لعب الكيان الصهيوني دور الوكيل الأمريكي في منطقة البحيرات الكبرى لاعتبارات تتعلق بنهر النيل، فقد عمل على تدعيم وتسليح جميع أطراف الصراع في المنطقة مجانًا، حيث دعم متمردي التوتسي الذين فجروا أحداث شرق الكونغو، ولما حاولت الأقلية التوتسية سواء في البورندي أو رواندا فالتيار الإسرائيلي الأمريكي صمم على متابعة هجمته الاستعمارية الجديدة ضد المصالح الأوروبية والفرنسية خاصة ولقد تجسدت هذه الهجمة في القرن الإفريقي ووسط إفريقيا الغني بالثروات الباطنية ومنطقة البحيرات العظمى خزان إفريقيا المائي.[2]

[1] شابوني ، **مرجع سابق**، ص. 80.
[2] مسالي، **مرجع سابق**، ص. 185.

المبحث الرابع: أثر الحرب الأهلية على الاقتصاد الرواندي.

بعد دراسة الحرب الأهلية الرواندية وأهم مراحها وعواملها، نحاول في هذا الجزء إبراز أهم انعكاسات الحرب على الاقتصاد في رواندا.

المطلب الأول: تراجع النمو الاقتصادي خلال الحرب الأهلية وعوامله.

لقد أدت الحرب الأهلية في رواندا 1994 إلى تدمير اقتصاد البلاد، إذ شهدت رواندا انخفاضا كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاضا في الاستثمارات، وذلك جراء انهيار البينة التحتية بسبب الاضطرابات السياسية وانعدام الأمن وتفشي عدم الاستقرار، وانهيار مؤسسات الدولة إضافة إلى الفقر ونزوح الرأس المال البشري.

1- مظاهر تراجع النمو الاقتصادي في رواندا.

كان النمو الاقتصادي الهدف الأساسي لرواندا بعد الاستقلال في عام 1962، إلا أن السياسات التنموية الخاطئة التي اتبعها النظام آنذاك أدت إلى تقهقر فرص النمو وأبقت على اقتصاد ضعيف يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة. وفي عام 1994، انكمش الاقتصاد بنسبة 50%، وارتفع معدل التضخم إلى 64%، وانخفض نصيب الفرد من الدخل إلى 143 دولارًا بعدما كان حوالي 750 دولار في 1990 . كما انخفض عدد سكان البلاد إلى 5.1 مليون نسمة بعدما كان 7.1 مليون نسمة بداية التسعينيات، حيث كان هناك ما يقرب من مليوني لاجئ في الخارج وحوالي 900 ألف نازح داخل رواندا. وقد أثرت الحرب بشكل خاص على المهنيين المهرة، حيث كانوا مستهدفين في عمليات القتل وتعرضوا للتشريد والإخفاء، وارتفع عدد الأيتام حيث كانت نسبة كبيرة من الأطفال الروانديين قد فقدوا واحدًا على الأقل من والديهم، مما أثر على الأسر بشكل كبير.[1]

1- **انخفاض الناتج المحلي الإجمالي:** خلال الإبادة الجماعية في عام 1994، شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضًا حادًا إلى مستوى نصف ما كان عليه في السنوات السابقة، وهو ما يعادل مستوى الناتج حوالي عام 1970.[2]

[1] Michael E.Porter, Michael Mccreless, Rwanda : National Economic Transformation, **Harvard Business School**, 9-706-491, may 6, 2008,p7.

[2] Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, **Examen de la politique D'investissement Rwanda**, New York et Genève, 2006,p6

وقد تأثرت جميع القطاعات الاقتصادية بشدة، وكان القطاع الصناعي هو الأكثر تأثرًا بالانكماش، تلاه القطاع الزراعي. وتعرضت الصناعة التحويلية بشكل خاص لآثار سلبية لفترة طويلة، حيث تضررت البنية التحتية الأساسية مثل خدمات توزيع الكهرباء والمياه بشكل كبير.[1]

الشكل (05) : الناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع خلال الحرب الرواندية

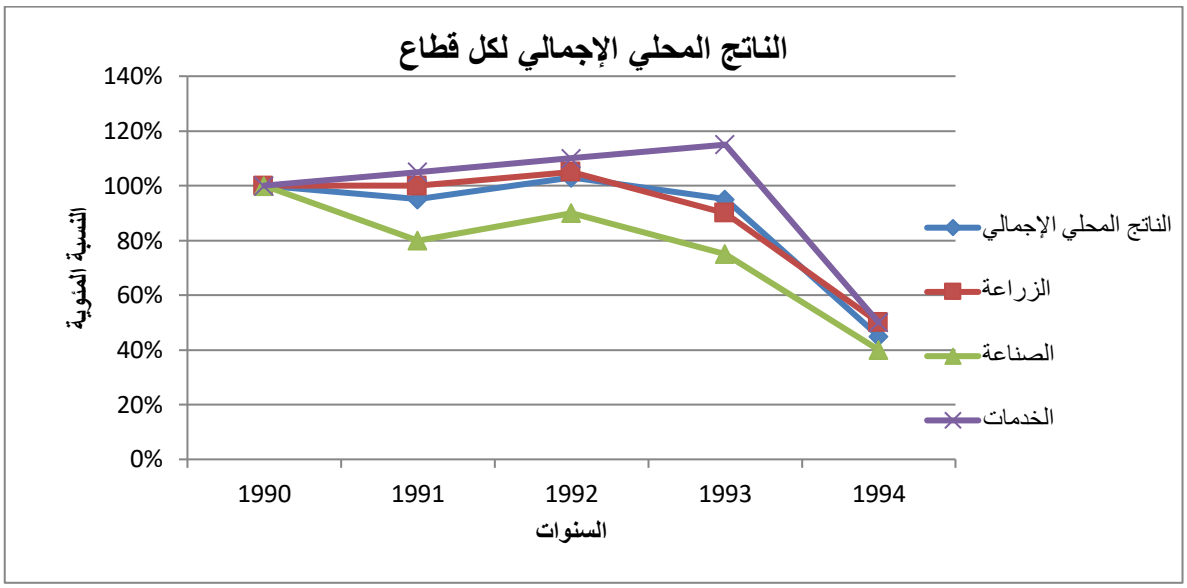

Source: Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement**, op. Cit**, p. 7.

يلاحظ من خلال هذا المنحنى أعلاه انخفاض الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي لرواندا في فترة الحرب الأهلية بنسبة تصل إلى حوالي 40% مما كان عليه في بداية التسعينيات، كما يلاحظ تضرر مختلف القطاعات وبشكل خاص القطاع الصناعي الذي انخفض بنسبة 60% مقارنة بعام 1990، تبعها انخفاض القطاع الرئيسي لاقتصاد رواندا وهو القطاع الزراعي بنسبة 50% عما كان عليه في عام 1990، وتراجع قطاع الخدمات كما هو ملاحظ في المنحنى بنسبة 55%سنة 1994 وذلك بسبب الدمار الذي لحق البنية التحتية بسبب الحرب الأهلية.

[1] Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement**, op. Cit**, p. 6.

ب- تراجع إنتاجية القطاع الزراعي:

تعتبر الزراعة وتربية الماشية المكسب الرئيسي والوحيد للروانديين، حيث يشكل الفلاحون أكثر من 87% من القوة العاملة. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن إنتاجهم يكفي فقط لتلبية احتياجاتهم الشخصية، وتتميز الأراضي الزراعية في رواندا بطبيعتها الجبلية والتضاريس الوعرة، وتستخدم أساليب زراعية بدائية، وتتعرض هذه الأراضي لدرجات حرارة مرتفعة، مما يؤثر سلباً على إنتاجيتها الزراعية، ويسهم في تدهور البيئة وانتشار ظاهرة سوء التغذية.[1]

وواجهت رواندا مشكلة هيكلية في الزراعة، حيث عانت من التجزئة المفرطة للأراضي وانخفاض الإنتاجية بفعل الإفراط في استغلال الأراضي الصالحة للزراعة منذ الثمانينات ونقص الاستثمارات في التحسينات الكمية والنوعية، ولم يعد سكان الريف قادرين على تحقيق فائض يمكنهم من استثماره في تطوير الزراعة بشكل أفضل[2]. و بسبب الدمار التي خلفته الإبادة الجماعية و حرق الأراضي و دمار القدرة الإنتاجية تدهور القطاع الزراعي و الذي يعتبر أساس الاقتصاد الرواندي باعتبارها دولة زراعية مما زاد من تراجع النمو في رواندا.

ج-ارتفاع معدلات التضخم:

شهدت رواندا نتيجة للدمار التي خلفته الحرب الأهلية ارتفاعا كبيرا في نسب التضخم بلغت 64% في عام 1994، وذلك لعوامل عدة مثل انهيار البنية التحتية، وانهيار النظام المالي لرواندا، إضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج وانعدام الاستقرار الاقتصادي والسياسي مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

[1] بن عيسى ريم، التجربة الرواندية في تحقيق التنمية الاقتصادية: من الحرب الأهلية إلى نهضة اقتصادية، **مجلة البشائر الاقتصادية**، م07، ع03، ديسمبر 2021،ص646

[2] Catherine André, Economie Rwandaise : D'une Economie de Subsistance a Une Economie De Guerre, Vers Un Renouveau ? , Marysse stefaan, Reyntjens Filip, **L'afrique des Grands Lacs Annuaire 1996-1997**, Belgium, Centre D'étude de la région des grands lacs d'afrique,Volumes 1, 1997,p9

الشكل (06): نسب التضخم من عام 1990 حتى عام 1994.

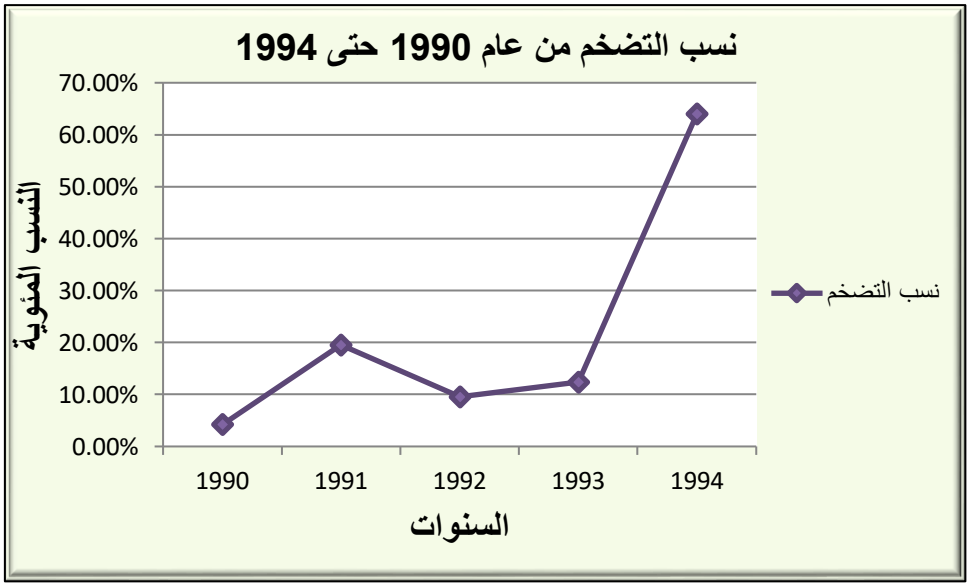

Source : Groupe de la Banque Africaine de Développement, Département de L'évolution des Operations (OPEV**), op. cit ,** p. 1.

يمثل المنحنى أعلاه معدلات التضخم عام 1994 مقارنة بمعدلات ما قبل اندلاع الحرب الأهلية حيث شهدت الاقتصاد الرواندي ما قبل الحرب نسب منخفضة من التضخم إلى غاية ارتفاعه جراء آثار الحرب بنسبة مرتفعة جدا وصلت إلى 64% ما أثر سلبا على تراجع النمو الاقتصادي.

د-**انهيار الفرنك الرواندي:** بعد هجوم الجبهة الوطنية الرواندية (FPR) في أكتوبر 1990، شهدت رواندا تضخمًا سريعًا، حيث تدهورت الموارد والإيرادات الحقيقية في عام 1991. وعلى الرغم من أن رواندا كانت من بين الدول الأقل تضخما في القارة -أقل من 4% سنويًا- ، فإن نسب التضخم ارتفعت من 1% في عام 1989 إلى 19.2% في عام 1991. ومع تدهور ميزان المدفوعات، اتخذ النمو الاقتصادي مسارًا سلبيًا، وارتفعت نسبة المديونية الخارجية بنسبة 34.3% بين عامي 1989 و1992، وانغمست الدولة في حالة من الانهيار الذي أدى إلى إفلاس المؤسسات العامة وانهيار الخدمات العامة، وهي علامات فعلية على أزمة اقتصادية حادة[1]. و مع انهيار المداخيل الزراعية، خاصة انخفاض سعر القهوة التي تمثل 80% من صادرات البلاد، تفاقمت الأزمة الاقتصادية، وبسبب هذا الانخفاض تدخلت المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، من خلال فرض آلية التعديل الهيكلي.[2]

[1] شابوني ، **مرجع سابق**، ص. 132.
[2] نفس المرجع، ص. 132.

وقد تسبب هذا التدخل في انهيار هيكلي أتى بنتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة، بما في ذلك تعويم سعر العملة وانخفاضه بنسبة تزيد عن 40% للاقتصاد.

ه- **تدمير البنية التحتية:** لقد تضررت البنية التحتية لرواندا كثيرا جراء الحرب وعملية التخريب والقتل التي ألحقت تدميرا هائلا للبنية التحتية، بما في ذلك تدمير الطرق والجسور و المصانع والمزارع و تدمير القدرة الإنتاجية مما أدى إلى تفشي المجاعة التي بدأت منذ عام 1992، حيث شملت أغلب مناطق الدولة. وأظهرت التقارير الصادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر(CICR) ، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة(FAO) ، أن ولايات الجنوب عانت من مجاعة في عام 1993، وأن حوالي مليون شخص كانوا يعانون من الجوع.[1]

و- **ضعف القاعدة الاقتصادية و انتشار الفساد:**

يعتبر ضعف القاعدة الاقتصادية أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها اقتصاد رواندا، حيث تفتقر إلى تنوع في الموارد الطبيعية التي يمكن الاعتماد عليها في الاقتصاد. وتتمثل الموارد الرئيسية للبلاد في المحاصيل الزراعية مثل القهوة والشاي والبريثروم، والتي تعتبر غير قادرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وعلى الرغم من امتلاك رواندا بعض المواد المعدنية ذات القيمة العالية، إلا أن حجمها الصغير لا يكفي لدفع عجلة الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، تمتلك رواندا احتياطيات هامة من الغاز الطبيعي في بحيرة كيفو، حيث تقدر بحوالي 60 مليار متر مكعب، ومع ذلك، فإن اهتمام البلاد بعمليات البحث والاستكشاف عن هذه الموارد كان ضعيفا.[2]

وقد أدت سنوات الحرب الأهلية في رواندا، التي بلغت ذروتها في الإبادة الجماعية، إلى تدمير الدولة بشكل كبير. تضررت معظم المؤسسات الحكومية وتعرضت للتدمير، وهاجر معظم موظفي الخدمة المدنية أو فروا إلى الخارج. خلال هذه الفترة، كانت خزائن الحكومة فارغة تقريباً، واستولت حكومة الإبادة الجماعية على احتياطيات البنك المركزي عندما فروا إلى الكونغو. وكان لدى الموظفين الجدد في الخدمة المدنية، الذين عاد الكثير منهم من التشتت، خبرة محدودة في التعامل مع الدولة والإدارة. كانوا يتلقون رواتبهم على شكل عيني، وتزامن انهيار الدولة مع انهيار اقتصادي بين عامي 1990 و1994، حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف. وعاش حوالي 80% من السكان تحت خط الفقر،[3] وأصبحت رواندا ثاني أفقر دولة في العالم، مع أقصر متوسط عمر

[1] شابوني ، **مرجع سابق**، ص.132.
[2] بن عيسى ، **مرجع سابق**، ص. 647.
[3] إبراهيم حسيني السيد، محمود أبو العينين، دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد السياسي في رواندا بعد عام 1994، **مجلة الدراسات الإفريقية**، م45، ع3، يوليو 2023،ص160

متوقع، كانت هذه الظروف القاسية مواتية للغاية لانتشار الفساد نتيجة للفقر المنتشر ولخدمة مدنية تكاد تكون مدفوعة الأجر[1].

ح- انخفاض الرأس المال البشري و تفشي البطالة و الفقر:

تسبب النزاع في رواندا في خسائر بشرية هائلة ومأساوية، حيث فقدت البلاد خلال الفترة 1990- 1994. نصف سكان البلاد، حيث نزح بعضهم بينما قتل البعض الآخر. ويُذكر أن معظم الضحايا كانوا من التوتسي.[2]. وقد شهد المجتمع تفككًا وتدهورًا ظهرت آثاره في زيادة عدد الأرامل والمشردين، وزيادة في عدد المرضى والبطالة، بالإضافة إلى تزايد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعرضت النساء للاعتداءات الجسدية والنفسية، بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب، كما تأثر الأطفال وكبار السن بشكل مماثل، مما أسفر عن تدهور حالتهم الاجتماعية والنفسية.[3]

بالإضافة إلى تدهور الحالة الصحية في رواندا نتيجة نقص الرعاية الطبية، وندرة المياه النظيفة للشرب، وسوء التغذية، وانتشار مرتفع للملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، وصعوبة الوصول إلى المياه النقية للشرب والكهرباء.[4]. وهو ما أدى إلى تكرار المجاعات، وتدني مستوى المعيشة، وارتفاع معدلات الوفيات بشكل ملحوظ، بلغت بين الأطفال نسبة 20% ، وتدني متوسط العمر بشكل تدريجي.

كما شهد النظام التعليمي تجمدًا وانتشار الأمية، مما أثر سلبًا على تطور المجتمع وتعليم الشباب. وهكذا سمحت جميع هذه العوامل بتفكيك البنية الاجتماعية وعجز الحكومة عن تحقيق الاندماج مما أدى في النهاية إلى انهيار الدولة.[5]

2- دور العوامل الخارجية في تراجع النمو الاقتصادي في رواندا

لقد كان للعوامل الخارجية دورا في تخلف رواندا و تراجع مستويات النمو الاقتصادي فيها، فبالإضافة إلى ما خلفته الحرب من دمار داخلي واجهت رواندا العديد من المشاكل الخارجية مشكلة المديونية و الغياب التام للاستثمارات الأجنبية المباشرة في رواندا، هذا ما زاد في تخلفها و تراجعها اقتصاديا.

---

[1] إبراهيم حسيني السيد، **مرجع سابق**، ،ص. 160.

[2] شابوني ، **مرجع سابق**، ص. 133.

[3] نفس المرجع، ص. 132.

[4] محفوظ عيسى، رواندا: النهوض التنموي بين الفرص و التحديات، **مجلة الصدى للدراسات القانونية و السياسية**، ع06، مارس 2021،ص. 31

[5] شابوني ، **مرجع سابق**، ص. 132.

أ- مشكلة المديونية الخارجية:

تغطي المساعدات الخارجية والديون نسبة كبيرة من ميزانية الحكومة، حيث تصل إلى حوالي 42% من الميزانية الحكومية ونسبة تتراوح بين 18%- 20% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تسببت في تكرار العجز في الميزانية والتجارة الخارجية، مع تراكم الديون الحكومية والخارجية ومع التفاقم المستمر لمشكلة المديونية خاصة مع تدخل صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الدولية، والتي أضاعت طموحات تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، انعكس ذلك على التوازن الاجتماعي، وعلى الأوضاع الاجتماعية من فقر وتهميش اجتماعي.

ولا تقتصر القضية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تتعداها لتشمل الآثار السياسية أيضاً، حيث تؤثر تلك السياسات على سيادة الدولة واستقلاليتها في اتخاذ القرارات الداخلية. وقد أدت الأزمة المستمرة للديون إلى تعزيز فضاءات الزبائنية، حيث تُستغل المناورات السياسية لخدمة المصالح الشخصية على حساب المصالح العامة[1]. ولذلك فإن أزمة الديون تعكس نمطًا اقتصاديًا يعتمد بشكل كبير على الاستعارة والديون، مما يؤدي إلى إرهاق البنية التحتية للدولة وتدهورها. وهذا يزيد من اعتماد الدولة على المعونات الخارجية.

ب- انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر:

انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بشكل كبير خلال فترة الإبادة الجماعية وظل منخفضًا خلال معظم السنوات لفترة ما بعد الإبادة الجماعية. وارتبط هذا إلى حد كبير بتآكل ثقة المستثمرين الأجانب في الاستقرار السياسي في رواندا. [2]

[1] نفس المرجع، ص. 32.

[2] Charles Ruranga, Bruno Ocaya and William Kberuka, Analysis of Rwandian Economic Performance Before and After the 1994 Genocide, **African Journal of Economic Review**, volume11,issue2, july 2014, p.9

الشكل (07): نسب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي.

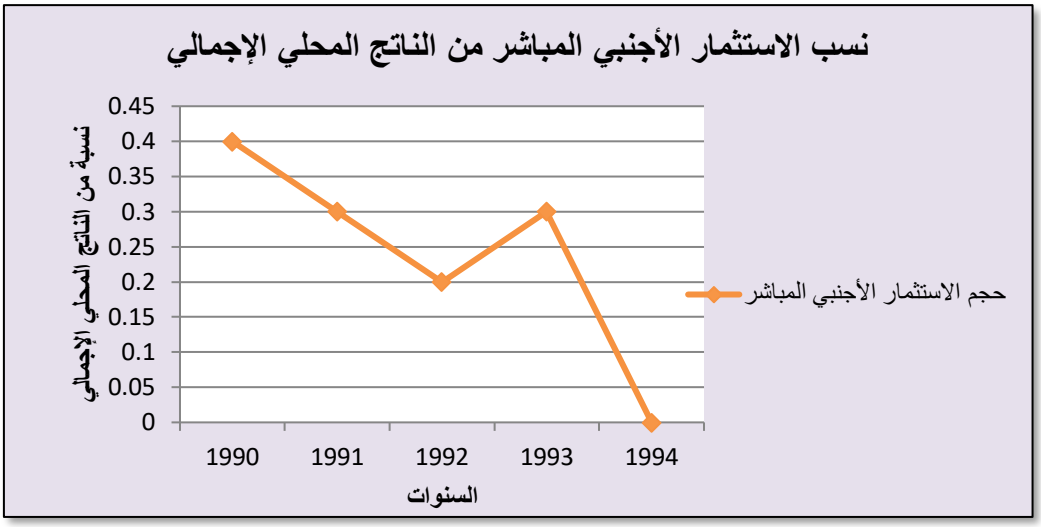

Source: Charles Ruranga, Bruno Ocaya and William Kberuka, Analysis of Rwandian Economic Performance Before and After the 1994 Genocide, **African Journal of Economic Review,** volume11,issue2, july 2014, p. 8.

يلاحظ من المنحنى البياني أعلاه تأثير الحرب الأهلية على حجم الاستثمارات الأجنبية في رواندا، حيث تراجعت سنة 1994 إلى الصفر أي انعدمت نسبة نموها من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك بسبب دمار البنية التحتية الرواندية وانعدام الأمن والاستقرار في رواندا، مما أثر بشكل مباشر وسلبي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالبيئة التي خلفتها الحرب جعلت رواندا تفقد جاذبيتها للعنصر الأجنبي وفقدت ثقة المستثمرين الأجانب.

المطلب الثاني: آثار اقتصاد الحرب على التنمية الاقتصادية في رواندا

أدى انتشار الأسلحة الخفيفة وزيادة النفقات العسكرية إلى زيادة الإنفاق غير المجدي والذي لا يحقق فوائد عملية. هذا الإنفاق زاد من الأعباء المالية على الاقتصاد الرواندي، حيث تم صرف الأموال في استيراد المعدات والملابس العسكرية، وتوجيهها لصالح أفراد الجيش والميليشيات، مما أدى إلى تراكم الديون وإضافة عبء مالي إضافي على الاقتصاد[1].

وفي سياسته الأمنية الدفاعية التي تبناها هابياريمانا في مواجهة الجبهة الرواندية، قام هابياريمانا بتجنيد الشباب البطال والأطفال اليتامى وأفراد العائلات التي لا تمتلك دخلًا، وذلك من خلال تشغيلهم في ميليشياته، حيث كانت النفقات العسكرية في تلك الفترة مرتفعة للغاية مقارنةً بالنفقات الأخرى، وتم ذلك على حساب الاقتصاد والتنمية.

[1] كنوني، **مرجع سابق**، ص. 106.

وقد ارتفعت النفقات العسكرية من 3.4 مليار فرنك رواندي سنة 1989 إلى 7.9 في 1991 إلى 12.7 سنة 1993، حيث استنفدت النفقات العسكرية جزءًا كبيرًا من المداخيل المالية للدولة منذ عام 1991 بشكل خاص، بحيث بلغت نسبة النفقات العسكرية 51% من ريوع الدولة و 71% من النفقات الكلية والخدمات، مما أثر سلبًا على الميزان التجاري والميزان الداخلي للدولة، كما تم تحويل الأموال العامة أو النفقات العامة بطرق مختلفة، ورغم أن الغرب كان على دراية بذلك، فقد قبلوا بذلك من خلال التوقيع على صفقات مع الحكومة الرواندية. وعلى الرغم من أن الواردات الكثيفة من الأسلحة تسببت في زيادة حدة النزاع وعرقلة القطاع الاقتصادي والاجتماعي، فقد قدرت الحكومة الرواندية بأنها قامت باستيراد معدات عسكرية وأسلحة خفيفة بقيمة حوالي 112 مليون دولار بين عامي 1990 و 1994، خاصة الخناجر وعدة معدات زراعية التي استخدمت كلها في المذبحة. وقد استخدمت كل هذه النفقات في تدريب ميليشيات والقوات المستخدمة في الهجوم المضاد، وتم توزيع هذه الأسلحة على أفراد الحكومة المؤيدين لهابياريمانا، وكان الهدف من ذلك الاستعداد الفعال لعملية الإبادة الجماعية. إن هذا الاستخدام السيئ للموارد والأموال يظهر بوضوح كيف أن سياسات النظام الحاكم أضرت بالبلاد ومنعتها من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.[1]

كما كانت رواندا تطلب المعونات الخارجية والدعم الدولي مثلا لأغراض اقتصادية أو لأغراض إنسانية كشراء معدات صحية وغيرها، ثم يتم تحويل هذه المعونات والمساعدات لخدمة ميليشيات الإبادة الجماعية، حيث كان نشأ اقتصاد حرب الذي حول الأموال لأغراض اقتصادية، لدفع ثمن الأسلحة والمعدات العسكرية، فبينما كانت هناك مفاوضات للسلام في أروشا كانت أيضا حالات من الإفراط في التسلح. فلقد أخذ اقتصاد رواندا منعطفا مختلفا من خلال هذه السياسة فبدلا من استيراد السلع واستخدام رؤوس أموال الدعم الدولي من أجل الرضا والعدل ودعم جهود التنمية الاقتصادية في البلاد، أدخلت سياسة اقتصاد الحرب رواندا في دورة جهنمية من الإبادة وبعدها التخلف والفقر وهروب المعونات الخارجية، إضافة إلى خلق بيئة غير مستقرة وبنية تحتية مدمرة جعلت من الاستثمارات الأجنبية تفر من رواندا.

[1] شابوني ، **مرجع سابق**، ص. 115

وزاد الإنفاق من حدة مشكلة البطالة بين الشباب، مما استدعى توظيفهم في الجيش والميليشيات بمرتبات غالباً مرتفعة، مما زاد من تكاليف الدولة. وهذا كله على حساب مصلحة الشعب الرواندي، حيث أن الأموال التي يتم صرفها في القطاع العسكري كان يمكن استخدامها في تطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، وبالتالي تعزيز رفاهية المواطنين وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.[1]

كما يُعد نوظيف الأطفال كآلة حرب عاملًا أدى إلى تدمير القوة والقدرة الدولية في المستقبل. فالدولة المنهارة لم تعد قادرة على إعادة بناء نفسها بسهولة بمجرد انتهاء النزاع، بل عانت من تداعيات ذلك لفترة طويلة.[2]

وعلى العموم كانت نتائج الحرب الأهلية عميقة خلفت فجوة كبيرة بين التوفير والاستثمار نتيجة الاعتماد الشديد للبلاد على المساعدات والديون الخارجية، وعجز في الموارد المالية العامة، مع تكبد النفقات الأمنية من الموارد الضعيفة، مما أدى إلى ضعف تنافسية الاقتصاد بسبب التكاليف العالية لعوامل الإنتاج، وحساسية كبيرة للنمو للتغيير في الإنتاج الزراعي نتيجة لظروف المناخ وتقلبات الأسعار العالمية للقهوة والشاي، اللذان يعتبران المنتجان الرئيسيان للتصدير في البلاد.[3]

[1] كنوني، **مرجع سابق**، ص. 106.
[2] شابوني ، **مرجع سابق**، ص. 132.
[3] Groupe de la Banque Africaine de Développement, Département de L'évolution des Operations (OPEV), **op. cit**, p. 4.

الفصل الثالث: التنمية الاقتصادية في رواندا بعد الحرب الأهلية

تمهيد:

بعد انتهاء الحرب الأهلية وخروج رواندا في حالة دمار منها كان لابد من العديد من السياسات والإصلاحات خاصة في جانب الاقتصادي للدولة لنهوض والانتعاش الاقتصادي وإعادة بناء الدولة، فكان لابد من جود قيادة سياسية مصممة نحو تحقيق التنمية ومحاربة كل أشكال التمييز العنصري وإعادة طمس الهوية الرواندية الموحدة التي كانت سببا في اندلاع النزاع الداخلي داخل الدولة، حيث عملت الدولة من خلال تبني عملية المصالحة الوطنية على توحيد الهوية الرواندية والقضاء على كل أشكال التمييز وعدم المساواة بين الشعب، وسعت إلى التخلص من آثار الحرب والانطلاق نحو طريق التنمية الاقتصادية لجعل من الحرب داخل الدولة مستحيلة، فنجحت رواندا في تحقيق التنمية والاستقرار.

لقد كان لسياسات الانتعاش الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها رواندا دورا كبيرا في تعزيز وتحقيق التنمية الاقتصادية، فبعد تدمير البنية التحتية للاقتصاد بسبب الحرب وهروب الاستثمارات وارتفاع معدلات التضخم بنسب عالية وانهيار الفرنك الرواندي، استطاعت رواندا إعادة إعمار وبناء البنية التحتية لاقتصادها، حيث استغلت المساعدات والمنح الدولية في إعادة بناء وتطوير البنية التحتية للاقتصاد، ومكنها ذلك أيضا من القيام بإصلاحات في مختلف قطاعاتها خاصة القطاع الزراعي، إضافة إلى مختلف السياسات التنموية التي تبنتها مع الإصلاحات وهي صياغة رؤية 2020. كما كان لعملية المصالحة الوطنية دورا رئيسيا في دعم عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيقها، من خلال ما قامت به من إعادة توحيد الروانديين بعد تشكيل لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة والقيام بالعديد من المبادرات، كلها ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية. ولقد نجحت رواندا في تنميتها في مختلف القطاعات وتحقيق أرقام وإحصائيات ومعدلات نمو متقدمة وهو ما يبرز وجود قيادة سياسية رشيدة بقيادة الزعيم بول كاغامي الذي أخرج رواندا من رماد الحرب إلى التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: عملية بناء السلم في رواندا ما بعد الحرب الأهلية وآلياتها

على إثر ما خلفته الإبادة الجماعية في رواندا كان من الضروري إيجاد السبيل للخروج من ويلات النزاع وبناء السلم في البلد، فعملت رواندا على حل النزاع من خلال عدة مراحل سيما عملية المصالحة الوطنية التي كانت الركيزة الأساسية في إرساء السلم وإنهاء الحرب في رواندا.

المطلب الأول: دور المحكمة الجنائية الدولية في بناء السلم

حاولت الأمم المتحدة وقف العنف الذي اجتاح رواندا منذ هجوم أكتوبر 1990، غير أن قرار مجلس الأمن 812 كان أول قرار مهتم بالمسألة الرواندية في12مارس 1993 إذ رمى إلى نشر مهمة مراقبة الحدود الرواندية الأوغندية ومنع تهريب السلاح، ومع تصاعد الحرب الأهلية، وافق مجلس الأمن على القرار 872 في 5 أكتوبر1993 لتأسيس مهمة الأمم المتحدة الأولى في رواندا لمدة 6 أشهر بهدف التدخل بصفة محايدة لكسب تعاون أطراف النزاع، ويمكن التمديد فيها في إطار مجلس الأمن، لتأمين تعاون أطراف النزاع وتسهيل عملية انتخابات وتشكيل حكومة جديدة.[1]

كما استجاب مجلس الأمن للآثار الإنسانية الخطيرة للصراع المسلح من خلال إصدار عدة قرارات، بما في ذلك القرار 918 لعام 1994، الذي استنكر بشدة العنف في رواندا وطالب بتوفير الحماية للنازحين واللاجئين، وإقامة مناطق آمنة لهم، وزيادة عدد قوات البعثة التابعة للأمم المتحدة في رواندا، وفرض حظر على توريد الأسلحة إلى أي طرف في الصراع .على الرغم من صدور العديد من القرارات، إلا أنها لم تنجح في وقف الصراع أو حتى الحد منه. لذلك أصدر مجلس الأمن القرار 955 في 18 نوفمبر عام 1994، الذي أنشأ محكمة دولية لمعاقبة أولئك الذين ارتكبوا جرائم في رواندا بعد أبريل 1994، وفقًا لأحكام المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة. ورغم أن هذا القرار أثار جدلاً فقهيًا، حيث عارض البعض إنشاء المحكمة باعتبارها انتهاكًا لسيادة رواندا، فإن الآخرين رأوا أن هذا القرار يندرج ضمن اختصاصات مجلس الأمن.[2]

وتألفت المحكمة من عشرة قضاة دوليين، وتم اختيار مدينة أروشا في تنزانيا كمقر للمحكمة وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 977 الصادر في 22 فبراير 1995، وتوجد غرفة استئناف للمحكمة في لاهاي ببلاد هولندا،[3] وكانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أول

---

[1] شابوني ،**مرجع سابق**، ص.ص 84، 85.

[2] عبدالله نوار شعت، **التدخل الدولي في النزاعات المسلحة بين الضرورة ومبدأ عدم التدخل**، (الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2017)، ص.ص. 308، 309.

[3] ميرود خديجة سلمى،" دور مجلس الأمن الدولي في الحد من انتهاك حقوق الإنسان في رواندا"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، م03، ع09، ماي 2021،ص.58، 59.

محكمة قانونية دولية أُنشئت لمحاكمة الأفراد على مستوى عالي بتهمة ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في أفريقيا. الهدف من هذه المحكمة هو محاكمة المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية في رواندا خلال عام 1994.[1]وحددت المدة الزمنية لاختصاص المحكمة من 1 يناير 1994 إلى 31 ديسمبر ، كما يؤكد النظام الأساسي للمحكمة في المادة 7 على اختصاصها المكاني، الذي يشمل الأقاليم الحدودية مع رواندا فيما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة من قبل الروانديين، نظرًا لوجود نسبة كبيرة من الشباب والنازحين في الأقاليم المجاورة، وحيث أن الجرائم المتخصص فيها هي جرائم الإبادة الجماعية.

وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن الجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب عن بطريقة واسعة وممنهجة لأسباب دينية أو عرقية أو إثنية، مثل القتل والتعذيب والسجن والاضطهاد واحتجاز الرهائن. ويتعلق اختصاص المحكمة بالأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني في رواندا، والمسؤولين عن ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية منذ 1 يناير وحتى 31 ديسمبر 1994. وتتمتع المحكمة الجنائية لرواندا بالأسبقية على المحاكم الوطنية، مما يعني أن لها الحق في طلب التنازل عن اختصاص المحاكم الوطنية لصالحها.[2]

وقد ساهمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عملية المصالحة وحل النزاع من خلال تعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في رواندا، وأسهمت في ذلك من خلال إنشاء سجل للوقائع التاريخية المتعلقة بالإبادة الجماعية، وإصدار إشعار قضائي يؤكد وقوع الإبادة الجماعية ضد أثنيتي التوتسي والهوتو. بفضل هذه الجهود، أصبح وقوع الإبادة في رواندا حقيقة لا جدال فيها، وتم الاعتراف العلني بكرامة وإنسانية الضحايا وتعرضهم للإبادة والمعاملة التمييزية والضرر النفسي .وقد برزت دور المحكمة في تعزيز مفهوم المسؤولية الجنائية الفردية، وعدم السماح بالوصم الجماعي، مما يعتبر عنصرًا أساسيًا في عمل المحكمة، حيث يتم التركيز على المسؤولية الفردية عن الجرائم بدلاً من المسؤولية الجماعية. ومع ذلك، فإنه لا يمكن تجاهل دور الأصول العرقية في المحاكمات، حيث يجب على المحكمة الاعتراف بأهمية هوية المجموعة العرقية لأغراض قانونية، لتحديد المسؤولية الفردية عن الإبادة .ولم تكتف المحكمة بذلك فقط، بل أعطت صوتًا جماعيًا للضحايا وفحصت تجاربهم. فساهمت شهادات الشهود والناجين خلال المحاكمات في تحقيق المصالحة وحل النزاع، حيث سمحت للضحايا بسرد قصصهم والاعتراف بتجاوبهم ومعاناتهم.[3]

[1]- **نفس المرجع**، ص.ص. 58، 59.
[2]**نفس المرجع**، ص. 60.
[3]لسمر أسماء،**العدالة الانتقالية كآلية لبناء السلم بعد النزاع في رواندا: دور محاكم الغاكاكا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الصديق بن يحيى- جيجل-، 2023/2022، ص. ص. 131،-132.

بدأت المحكمة الجنائية المؤقتة لرواندا عملها في عام 1995، وقد وجهت اتهامات لـ 93 شخصاً بارتكاب جرائم، حيث أُدين 61 شخصاً، بما في ذلك سياسيون، وزراء، وبرلمانيون، وضباط في الجيش الرواندي، الذين تسببوا في مقتل 800 ألف شخص خلال ثلاثة أشهر في عام 1994، صدرت القرارات 1503 و1534 عن مجلس الأمن الدولي في أغسطس 2003 ومارس 2004 على التوالي، حددتا نهاية عمل المحكمة في عام 2010، لكن عمل المحكمة امتد حتى نهاية ديسمبر 2015 بسبب عدم انتهاء مهامها بشكل نهائي، مع 9 متهمين في حالة فرار و6 قضايا لا تزال قيد النظر.[1]

المطلب الثاني: دور المحاكم الوطنية الرواندية في بناء السلم

بعد انتهاء الحرب، وجدت الحكومة الرواندية نفسها أمام تحدي إعادة بناء نظام عدالة فعال يتمتع بالشرعية، وذلك لضمان المساءلة والمصالحة في البلاد. وعلى الرغم من اعتراف الحكومة بأن "الإبادة الجماعية جريمة ضد الإنسانية تتطلب استجابة جماعية من المجتمع الدولي"، إلا أنها سعت إلى إثبات استقلاليتها وقدرتها على معالجة الأمور داخليا، ومع ذلك، وفقاً للتقارير الدولية الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان، مثل هيومنرايتسووتش والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، فإن النظام القضائي الرواندي كان في وضع لم يسمح له بإجراء محاكمات عادلة للمتهمين بجرائم الإبادة الجماعية. فقد كانت الحكومة الجديدة غير قادرة على محاكمة الجميع بسبب نقص الموارد اللازمة، فضلاً عن الفساد ونقص التدريب في النظام القضائي، أدى هذا الوضع إلى تحديات كبيرة في إعادة بناء نظام العدالة في رواندا، حيث أكد نائب رئيس المحكمة العليا **صامويل ريجاج** أن حوالي 80% من القضاة لا يمتلكون المؤهلات القانونية اللازمة.[2]

بدأت رواندا جهودها لإعادة بناء النظام القانوني ومحاكمة آلاف المحتجزين المشتبه بهم منذ عام 1995. في البداية، خضع القضاة الروانديون والمدعون العامون وضباط الشرطة القضائية لتدريب مكثف وتمويل من المجتمع الدولي، خاصة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، لتنفيذ برامج التدريب. كما قدمت بعض المنظمات غير الحكومية الدعم للجهود المبذولة لتحقيق العدالة الوطنية، على سبيل المثال، قامت شبكة المواطنين (**Network Citizens**)، وهي منظمة غير حكومية بلجيكية، بتدريب المحققين القضائيين. بالإضافة إلى ذلك، قامت منظمة غير حكومية فرنسية تسمى **"Frontières Sans Juristes"** بالتعاون مع المركز الكندي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية بتدريب القضاة والمحامين الروانديين لإجراء محاكمات جرائم الإبادة الجماعية.[3]

[1] ميرود، **مرجع سابق**، ص. 61.
[2] لسمر ، **مرجع سابق**، ص. 136.
[3] **المرجع نفسه**، ص. 137.

وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن المحكمة وجدت نفسها مضطرة إلى التخلي عن الإجراءات القضائية القياسية بسبب الموارد المحدودة، مما أدى إلى انتقادات من جانب المتهمين والضحايا .على الجانب الآخر، تلقت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (ICTR) تمويلاً كبيراً من الأمم المتحدة لمحاكمة أقل من سبعين متهماً، في حين أدارت المحاكم المحلية في رواندا عدداً هائلاً من المحاكمات بمواردها المحدودة في سنة 2003 ما يزيد عن 6 ألاف محاكمة. ومع ضخامة عدد المتهمين الذين ما زالوا في انتظار المحاكمة، فإنه تم إنشاء نظام جديد يعرف بـ "غاكاكا"، والذي يعتمد على جلسات الاستماع التقليدية لحل النزاعات.[1]

خلال السنوات الأولى التي أعقبت الإبادة الجماعية، انتقدت منظمات دولية بشدة المحاكم الرواندية. في عام 2000، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرًا بعنوان "المسار المضطرب للعدالة"، حيث انتقدت ست عناصر من النظام القانوني الرواندي، بما في ذلك:

- ✓ المحاكمات: تمت انتقادات لإجراءات المحاكمة والإجراءات القانونية التي لم تكن عادلة بما يكفي.
- ✓ إعادة القبض على المشتبه في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية بعد تبرئتهم في المحاكم.
- ✓ ظروف السجن غير الإنسانية واكتظاظ السجون.
- ✓ التعذيب والمعاملة السيئة.
- ✓ الاحتجاز غير القانوني للمدنيين في مراكز احتجاز عسكرية.
- ✓ تطبيق عقوبة الإعدام.[2]

كما وصفت منظمة العفو الدولية المناخ العام الذي تم فيه المحاكمات بأنه "مظلم"، حيث أثر هذا المناخ العدائي على الموظفين القضائيين والمتهمين والشهود. تعرض محامي الدفاع والشهود للترهيب مما أدى إلى انسحاب بعضهم من المحاكمات ورفض البعض الآخر إدلاء بشهادتهم.[3]

وردت الحكومة الرواندية على تقارير منظمة العفو الدولية بالتأكيد على أن المجتمع الدولي يجب أن يفهم الظروف الفريدة التي تواجهها رواندا، ففي البلدان التي تتمتع بموارد

[1] برنامج التدريب المهني، **معهد السلام الأمريكي**، دورة لنيل شهادة في تحليل الصراعات، 3 فبراير 2006، ص. 22.
[2] Jason Strain, Elizabeth Keyes "Accountability in The Aftermath of Rwanda'sGenocide", **in: EJane E. Stromiseth, Accountability for Atrocities: National and International responses**, (International and Comparative Criminal Law series, 2003,p. 114.
[3] SulloPietro, **Beyond Genocide : Transitional Justice and GacacaCourts in Rwanda : the Search for Truth, Justice and Reconciliation**, Germany: AsserPress, International Criminal justice series, Vol.20, 2018,p. 118

محدودة وتواجه آلاف المشتبه بهم جنائياً الذين يتم احتجازهم في انتظار المحاكمة، يجب أن تُطبق نفس المعايير التي تطبق على البلدان ذات الموارد الكافية وعدد محدود من المشتبه بهم.[1]

واعترافًا بضرورة تحسين ظروف المحاكمات وتقديم الدعم القانوني اللازم، قامت الحكومة الرواندية ببذل بعض الجهود في هذا الصدد. في أغسطس عام 2007، تم إنشاء نقابة المحامين، وتم قبول 44 محاميًا حاصلين على شهادات في القانون في هذه النقابة. وسمحت الحكومة لهؤلاء المحامين بالدفاع عن مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، بهدف توفير الدفاع القانوني اللازم وضمان تنفيذ المبادئ الأساسية للعدالة.بالإضافة إلى ذلك، سمحت الحكومة للمحامين الأجانب بالعمل في المحاكم الرواندية لمواجهة التحديات المتعلقة بتراكم القضايا المتعلقة بالإبادة الجماعية. هذه الخطوات تعكس التزام الحكومة بتعزيز العدالة وتوفير فرص المحاكمة العادلة لجميع المتهمين، مما يعزز المسار نحو المصالحة الوطنية وبناء مجتمع يقوم على أسس العدالة وحقوق الإنسان.[2]

المطلب الثالث: دور لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة في بناء السلم

لقد تم وضع عدد من الآليات والبرامج لتحقيق الوحدة والمصالحة في رواندا، منها إنشاء لجنة للوحدة والمصالحة وفقًا للسياسة الوطنية المحددة. ووفقا لما ورد في توصيات لجنة الوحدة والمصالحة، فإن هذه السياسة تصف المصالحة كممارسة توافقية بين المواطنين الذين يمتلكون جنسية مشتركة، ويتشاركون في الثقافة نفسها، ويتمتعون بحقوق متساوية. وتتضمن هذه الممارسة الوطنية المواطنين الذين يتسمون بالثقة، والتسامح، والاحترام المتبادل، والمساواة، وتضميد الجراح، بهدف إرساء الأسس للتنمية المستدامة.[3]

تقوم الحكومة الرواندية بجهود مستمرة لتعزيز الوحدة والمصالحة داخل المجتمع الرواندي من خلال إنشاء لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة وفقًا للقانون رقم 99/03 الصادر في 12 مارس 1999.[4] وقد تم تأسيس هذه اللجنة كجهاز دائم في الحكومة الرواندية في عام 2002، وتتألف من مجلس المفوضين الذي يضم 12 مفوضًا، بالإضافة إلى اللجنة التنفيذية وأمانة عامة دائمة تضم ثلاث إدارات رئيسية: إدارة الترقية الاجتماعية والمدنية، وإدارة بناء

[1]- Strain,Keyes, **op.cit**,p. 115.
[2]SulloPietro, **op.cit**,p.p.119, 120.
[3]Vanessa M Colombo,**Post Conflict Peacebuilding in Rwanda**, Master of Art in Peace, USA, university of Massachusts, Lowell, May2013, p. 52.
[4]لسمر ،**مرجع سابق**، ص. 164.

السلام، وإدارة الصراع والمالية. تهدف هذه اللجنة إلى تعزيز التوافق والتسامح والمصالحة بين المواطنين الروانديين وتعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار في البلاد.[1]

بدأت اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة عملها بطريقة حكيمة، حيث جمعت مجموعات من الأشخاص وسألتهم عن ما يحتاجون إليه لتحقيق المصالحة. تفاعل الناس بشكل إيجابي مع فكرة المشاركة في هذه العملية، حيث أصبحوا مخططين فاعلين في تحديد احتياجاتهم لتحقيق المصالحة. يمكن تحديد ثلاثة مزايا رئيسية لهذه العملية: أولاً، تمكين الأفراد للمساهمة في تحديد ما يحتاجون إليه لتحقيق المصالحة. ثانياً، جعلهم جهات فاعلة في هذه العملية من خلال التعبير عن آرائهم والعمل بفعالية مع بعضهم البعض. ثالثاً، أكدت هذه العملية على أهمية التعاون والتفاهم في تحقيق المصالحة، حيث يمكن للأفراد تسهيل عملية المصالحة بدلاً من فرضها عليهم.[2]

وقامت اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة بتنظيم عدد كبير من الاجتماعات وورش العمل والمؤتمرات والأبحاث حول موضوع الوحدة والمصالحة والاعترافات الرمزية الجماعية، بما في ذلك نصب التذكار لإبادة الجماعية وإحياء ذكراها والإصلاحات التعليمية.[3]أما فيما يخص أهدافها فتمثلت فيما يلي:

- ✓ تنظيم النقاشات الوطنية العامة والإشراف عليها بهدف تحقيق الوحدة والمصالحة بين الروانديين.
- ✓ العمل على توعية الروانديين بضرورة الوحدة من خلال مختلف الوسائل المتاحة.
- ✓ إطلاق مبادرات لنشر الأفكار التي تهدف إلى تعزيز السلام بين الروانديين وزرع ثقافة الوحدة الوطنية والمصالحة.
- ✓ مكافحة أي شكل من أشكال زرع التفرقة العرقية والشقاق بين الروانديين.
- ✓ إعداد وتنسيق البرنامج الوطني لتعزيز الوحدة والمصالحة.
- ✓ توعية الروانديين بحقوقهم وحقوق الآخرين وبناء ثقافة احترام حقوق بعضهم البعض.
- ✓ مراقبة الأجهزة الحكومية ومدى احترامها والتزامها بسياسة الوحدة الوطنية والمصالحة بين الروانديين.[4]
- ✓ فرض الرقابة على نشاط الأحزاب السياسية ومختلف التجمعات الشعبية والتأكد من احترامها ومراعاتها لسياسة الوحدة والمصالحة الوطنية.
- ✓ تقديم المقترحات بشأن الإجراءات التي يمكن أن تساهم في القضاء على الانقسامات بين الروانديين وتعزز الوحدة الوطنية والمصالحة.[1]

---

[1] **نفس المرجع**، ص. 164.

[2] EzechielSentama, **op.cit**, p. 12.

[3] Loc.cit.

[4] لسمر **مرجع سابق**،ص. 165.

1- برامج ومبادرات لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة.

من أجل تحقيق أهدافها قامت لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة بالعديد من البرامج والمبادرات أهمها:

أ- معسكرات التضامن إنغاندوIngando:

كانت بدايتها في عام 1999 مع عودة اللاجئين التوتسي إلى رواندا ومع استعداد المقاتلين السابقين للعودة إلى المجتمع. تهدف هذه المعسكرات إلى إعادة بناء التعايش المجتمعي وتعزيز الوحدة الوطنية، تولت اللجنة مهمة إدارة هذه المعسكرات وتطوير برنامج يشمل فئات مختلفة من المجتمع، بدءًا من السياسيين والمقاتلين السابقين إلى الطلاب ورجال الدين في الكنائس وقادة المجتمعات المحلية، ومع مرور الوقت، تم توسيع نطاق البرنامج ليشمل فئات أوسع وأكثر تنوعًا، حيث يجمع البرنامج بين 300 و400 شخص ويغطي خمسة مواضيع أساسية، وهي:تحليل ومناقشة المشاكل التي تواجه البلاد،دراسة تاريخ رواندا بشكل خاص وتاريخ أفريقيا بشكل عام، تعزيز مفهوم واحترام حقوق الإنسان، تعزيز مفهوم المصالحة والتسامح، تعزيز قيم الوحدة الوطنية والانتماء الوطني.[2]

يُعتبر إنغاندو لحظة فريدة في الثقافة الرواندية، حيث يقوم أفراد المجتمع بالانسحاب إلى مكان منعزل، سواءً كانوا من كبار السن أو الشباب، للتفكير ومناقشة المشاكل الأساسية التي يواجهها المجتمع، مثل المجاعة والصراع وغيرها. بعد الإبادة الجماعية والحرب الأهلية، تم إعادة تفعيل معسكرات إنغاندو لإنشاء مدرسة للتأهيل الوطني، تهدف إلى تعليم فضائل الوحدة والانتماء الوطني، استمرت معسكرات إنغاندو في الاستخدام كأداة لحل المشاكل وتعزيز التفاعل الديناميكي بين الناس، وكذلك كوسيلة لتعزيز التماسك الاجتماعي والوحدة والاندماج في المجتمع. كما كان لها دور في إدماج اللاجئين والمقاتلين السابقين، قبل أن تُستبدل بمدارس التأهيل الوطني المعروفة بإسم "إلتوريرو".[3]

ب - الإيتوريرو Itorero:

يشير مصطلح "الإتوريرو" إلى مبادرة محلية أسستها الحكومة الرواندية في 12 نوفمبر 2007، والتي تعتبر تطوراً أوسع نطاقاً لمعسكرات إنغاندو، مستوحاة من الثقافة الرواندية. يعتبر "الإتوريرو" نموذجًا تقليديًا للمدارس لتعليم القيم الأخلاقية والتي تشكل جزءًا أساسيًا من التأهيل الوطني.،تتضمن مبادرة "الإتوريرو" مجموعة متنوعة من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز الوحدة والمصالحة، وتشمل ورش العمل والندوات والفعاليات

[1] **المكان نفسه.**
[2] **نفس المرجع**،ص.ص. 165، 166.
[3] EzechielSentama, **op.cit**, p. 13.

المجتمعية. يتم تنظيم هذه الأنشطة بطريقة ممتعة وتفاعلية، حيث يشارك المشاركون في أغاني ورقصات ثقافية ويتبادلون الأفكار والخبرات، بالإضافة إلى تناول الطعام والشراب معًا.[1]

تهدف مبادرة "الإتوريرو" إلى إعادة ترسيخ ثقافة خدمة الوطن وزيادة الوعي بالوحدةوالمصالحة، وتشجيع الحس الوطني والمسؤولية لدى المشاركين. تستهدف هذه المبادرة جميع شرائح المجتمع الرواندي، بما في ذلك الأطفال من سن السابعة فما فوق، وتشمل فئات مختلفة من المشاركين، بما في ذلك الشباب الذين يتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة. ويتم تعليم المشاركين في "الإتوريرو" مهارات متعددة تتيح لهم أن يكونوا مواطنين مسؤولين ومنتجين في مجتمعهم. كما يتعهد المشاركون بأن يكونوا قدوة في مجتمعاتهم ويساهمون في تدريب الآخرين حول قضايا المصالحة الوطنية وتعزيز الوحدة والمسؤولية المجتمعية.[2]

ج - أندي إيمينيارواندا NdiUmunyarwanda:

تشير المبادرة إلى برنامج قائم على الحوار تبنته لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة، ويعني "أنا رواندي". تم تصميم هذا البرنامج للتأكيد على "المواطنة المشتركة" و"الوحدة" للروانديين أولاً. يقدم البرنامج منتدى للروانديين من مختلف الفئات الاجتماعية لمناقشة القضايا المتعلقة بالوحدة الوطنية والمصالحة والتنمية، من خلال التركيز على المواطنة المشتركة كمصير مشترك، كما تهدف المبادرة إلى إعادة تعزيز الترابط والتضامن بين الروانديين، وتشجيعهم على العيش معًا في سلام وتعاون. يعتبر الحوار والتفاعل في هذا البرنامج فرصة لتعزيز الفهم المشترك وبناء الثقة بين أفراد المجتمع، وبالتالي تحقيق الوحدة والمصالحة والتنمية المستدامة في رواندا.[3]

تشمل أنشطة لجنة المشاركة في الوحدة الوطنية والمصالحة عدة جوانب أخرى. تضمنت هذه الأنشطة المشاركة في العملية التشريعية، حيث تم إنشاء محاكم الغاكاكا، وعقد ندوات حول الوحدة والمصالحة،[4] بالإضافة إلى برامج التبادل المجتمعي التي تهدف إلى جمع الروانديين من مختلف المجتمعات لمناقشة التحديات المشتركة والبحث عن الحلول الممكنة، كما أنشأت اللجنة أيضًا "**متطوعو الاسلام Abakangurambaga**"للتدخل في النزاعات ومساعدة المجتمعات في حل ومعالجة مشاكلها، بالإضافة إلى تقديم التدريب اللازم لهم في مجال إدارة وحل النزاعات. كما قامت اللجنة بتنظيم لقاءات بين الجناة والضحايا

[1] EzechielSentama, **op.cit**, p. 13.
[2] -Loc.cit
[3] Loc.cit.
[4] لسمر ،**مرجع سابق**، ص. 167.

الناجين من الإبادة الجماعية، بالإضافة إلى ذلك، اهتمت اللجنة بشرائح المجتمع الرواندي التي تعاني من الفقر، مدركة أن هذا الأخير يمثل عائقًا خطيرًا أمام تحقيق الوحدة والمصالحة. تهدف هذه الأنشطة إلى مواجهة أسباب الانقسام في المجتمع الرواندي، وتعزيز الوحدة والمصالحة بين جميع شرائح المجتمع.[1]

تنفذ الجهود من خلال النصب التذكارية وإحياء ذكرى إبادة الجماعية كجزء من عملية المصالحة والحفاظ على الذاكرة الجماعية. تشمل هذه الجهود تركيب النصب التذكارية في الكنائس التي شهدت المذابح، حيث تُعتبر هذه الكنائس تجسيدًا مؤسسيًا للنصب التذكارية. تم أيضًا تخصيص يوم حداد وطني لضحايا الإبادة الجماعية لإحياء الذاكرة الجماعية، ويُستخدم في هذا اليوم لاستخراج جثث الضحايا وترسيخ الذاكرة. وفي المستوى الوطني، يُقام هذا الحداد عادة في موقع جديد كل عام، بالإضافة إلى الاحتفالات التلفزيونية والإذاعية التي تبثها الحكومة، تقام مراسم رسمية تترأسها رئيس الجمهورية، كما يُخصص أسبوع واحد في شهر أبريل للحداد المكثف في جميع أنحاء البلاد على مستوى الإدارات المحلية الدنيا. وتُوسَّع جمعيات الناجين من الإبادة الجماعية نشاطات إحياء الذكرى حتى 4 يوليو، تاريخ نهاية الإبادة الجماعية الرسمي.[2]

د ـ اللجوء إلى نظام المحاكم التقليدية كاغاغا:

بدأت عملية تكريس وتطبيق نظام العدالة التشاركية الغاكاكا خلال اجتماعات **Village Urugwiro** التي عقدت بين مايو 1998 ومارس 1999. قدم الرئيس **Pasteur Bizimungu** محاكم **Gacaca** التقليدية، كإستجابة للتحديات النهجية التي واجهها نظام المحاكم التقليدية .[3] والغاكاكا هو نظام للعدالة المجتمعية، متجذر في التاريخ والثقافة الرواندية. تعني كلمة "غاكاكا" العشب القصير، وتشير إلى الأماكن والفضاءات التي كانت تُعقد فيها المحاكمات والاجتماعات. تم تبني هذا النظام في عام 2001 لمحاكمة أولئك الذين اعتبروا مسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية.[4]وقد تم تبرير اعتماد الغاكاكا كنظام للعدالة بسبب الحجم الهائل للمتهمين والجناة، حيث من المتوقع أن تستغرق عملية محاكمتهم حوالي 200 سنة. استندت هذه المحاكم التقليدية إلى مشاركة المجتمع من أجل تسريع عملية محاكمة المشتبه في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وتسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع، كما نجحت محاكم **Gacaca** في إشراك جميع الروانديين في البحث عن الحقيقة حول الإبادة الجماعية، وتوفير العدالة للضحايا، وتحميل المسؤولية لأفراد المجتمع الذين شاركوا في الجرائم.

[1] **المكان نفسه.**

[2] EzechielSentama, **op.cit**, p. 14.

[3] Vanessa M Colombo, **op. cit**,p. 66.

[4] Gacacacourt ,wikepedia,https://en.wikipedia.org/wiki/Gacaca_court (accessed: 10-04-2024).

ونتيجة لجهودها، فقد عالجت محاكم **Gacaca** بين يونيو 2002 ويوليو 2012 أكثر من 1.9 مليون قضية، مع تبرئة 25٪ من الجناة المشتبه بهم بعد الإبادة الجماعية.[1]

بدأت رواندا حملة تثقيفية بشأن استخدام نظام العدالة التشاركية**Gacaca**، حيث بدأت عملية اختيار القضاة في 4 أكتوبر 2001. تم تدريب القضاة بين مايو وأبريل 2002، وبدأت 80 محاكمة نموذجية في 19 جوان من ذلك العام. وبحلول 25 نوفمبر 2002، توسع البرنامج ليشمل قطاعًا واحدًا في كل منطقة من المقاطعات الإثنتي عشر، ثم ارتفع عدد القطاعات المشمولة إلى 600 وتم توسيعها لتشمل البلد بأكمله في عام 2004.عملت كل محكمة في نظام **Gacaca** وفقًا للترتيب الخاص بها، ولكنها اتبعت الخطوات والمراحل التالية

ـ **المرحلة الأولى:** تضمنت تجمعًا للمجتمع لتحديد الحقائق وتحديد المسؤولين عن المشاركة في الجرائم.

ـ **المرحلة الثانية:** كانت تتضمن اجتماعًا خاصًا للقضاة لتصنيف المتهمين ضمن أربع فئات من الجرائم، حيث تم محاكمة جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت في فترة 1 جانفي 1994 إلى 31 ديسمبر 1994. وتم تصنيف الجرائم حسب الفئات كالتالي :

ـ الفئة الأولى: للقادة والمنظمين والمحرضين على الإبادة الجماعية، بالإضافة إلى القتلة والمغتصبين المعروفين، وكانت عقوبتهم السجن المؤبد.

ـ الفئة الثانية: للجرائم التي تضمنت قتلًا أو إصابة بنية القتل بناءً على أوامر من شخصية في السلطة.

ـ الفئة الثالثة: للأشخاص الذين قتلوا أو ألحقوا أذى بدنيًا بدون نية للقتل، وتم تسليط العقوبات بشكل أقل من الفئتين السابقتين.[2]

ـ الفئة الرابعة: لجرائم إتلاف الممتلكات أو المسروقات، ولم يتم تسليط عقوبات بالسجن على مرتكبي هذه الجرائم، ولكن تم دفع تعويضات عن قيمة الممتلكات المتضررة أو المنهوبة.[3]

2ـ الإصلاح الدستوري كآلية لحل النزاع:

كانت إعادة صياغة الدستور أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق الإصلاح القضائي في رواندا. قامت الحكومة بعقد اجتماعات عامة بهدف توعية الروانديين بأهمية إصلاح الدستور. وقد قامت اللجنة القانونية والدستورية بإعداد مسودة مشروعات القوانين التي تحكم

[1]Vanessa M Colombo, **op.cit**,p. 66.
[2]Vanessa M Colombo, **op.cit**,p. 66.
[3]Vanessa M Colombo, **op.cit**,p. 68

الفترة الانتقالية ووضع الدستور الجديد، ودخل حيز النفاذ يوم 02 جوان 2003، وركز على محاربة إيديولوجية الإبادة وجميع مظاهرها، بما في ذلك الفروق الإثنية، وتشجيع تكوين هوية وطنية واحدة. عالج الدستور أيضًا الظروف التاريخية التي أدت للتمييز والانقسام الاثني من خلال إزالة التصنيفات الإثنية وإلغاء بطاقات الهوية التي تحدد الانتماء الإثني. وتم تبني القانون الأساسي رقم 2001/47 للمعاقبة على جرائم التمييز الإثني.

المبحث الثاني: دور الإصلاحات الاقتصادية في بناء السلم

تبنت حكومة الوحدة الوطنية، التي تشكلت كائتلاف بين الجبهة الوطنية الرواندية وأربعة أحزاب سياسية أخرى، السلطة في يوليو عام 1994. رؤية جريئة للمستقبل، تهدف إلى بناء السلام وإعادة إحياء الاقتصاد وتعزيز البنية الاقتصادية[1].وتشمل الحلول الدائمة لتعزيز الوحدة والمصالحة برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي تركز على المجتمع. وقد جعل الحد من الفقر أحد الأولويات الرئيسية لحكومة الجبهة الوطنية الرواندية بعد تعزيز المصالحة الوطنية.

وفي سياق "العنف الهيكلي" وديناميات الإبادة الجماعية، أشار بيتر أوفين إلى أهمية مكافحة الفقر والتفاوت واعتماد التنمية الاقتصادية كجزء أساسي في تحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة. وتدرك اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة أيضًا أن المصالحة لا يمكن أن تتحقق دون التركيز على استراتيجيات للحد من الفقر.[2]

المطلب الأول: إصلاح البنية التحتية للاقتصاد الرواندي بعد الحرب.

شهدت رواندا خلال الحرب الأهلية دمار البنية التحتية وانهارت الروابط الاجتماعية بين الأفراد وتعرضت الحقول الزراعية للإتلاف وصارت عدة مؤسسات تتطلب إعادة البناء[3] إلا أن الحكومة الجديدة بقيادة بول كاغامي تبنت جهودا شاملة لإعادة بناء البنية التحتية للاقتصاد، وتعزيز الخدمات في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية بما من شأنه أن يجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وزيادة الإنتاج. كما اتخذت الحكومة الرواندية خطوات عدة، بما في ذلك محاولة تهدئة التوترات القبلية ومعاقبة المسؤولين عن اندلاع الحرب. وفي سبيل ذلك تم التشديد على عدم استخدام اللغة العنصرية والتمييزية في المستقبل، وإعادة صياغة السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية للتركيز على إعادة بناء البلاد وتحقيق التطور والتنمية،[4] على المدى البعيد وفق عدة عناصر:

- ✓ تعزيز الحوكمة الجيدة والديمقراطية والمصالحة الوطنية والاستقرار السياسي والأمن الوطني.

[1]International Monetary Fund, **Rwanda-Enhanced Structural Adjustment Facility Economic and Financial Policy**, https://www.imf.org/external/np/pfp/rwanda/rwanda01.htm (accessed 08-04-2024).

[2]EzechielSentama, **op. cit**, p. 15.

[3]بن عيسى ر، **مرجع سابق**، ص. 648

[4] نفس المرجع، ص. 648.

- ✓ تشجيع المشاركة الشعبية في عمليات التنمية واتخاذ القرارات، وتحقيق نظام اقتصادي شامل يشجع على مشاركة فعّالة لجميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية ويعزز اقتصاد الشراكة.
- ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام والإصلاحات الاقتصادية، وتوفير بيئة مواتية لتطوير القطاع الخاص، وتقليل دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي مع تحسين كفاءة الحكومة.
- ✓ الحد من مستويات الفقر، خاصةً من خلال زيادة إنتاجية القطاع الزراعي، وتعزيز المهارات والدخل في المناطق الريفية، وتوفير فرص العمل خارج الزراعة.[1]
- ✓ تطوير الموارد البشرية من خلال تحسين جودة ووصولية التعليم على جميع المستويات، وتعزيز بناء القدرات، وتعزيز دور المرأة، وتحسين مستويات الصحة، ومكافحة انتشار الإيدز.
- ✓ العمل على تقليل الاعتماد على الموارد الخارجية بشكل تدريجي وزيادة الترويج للصادرات.
- ✓ تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وتقليل التكاليف المتعلقة بالوصول إلى الموانئ البحرية.[2]

1- الاعتماد على المساعدات

في يوليو 1994، أصدر البنك الدولي منحة بقيمة 20 مليون دولار لرواندا تم إعادة هيكلة العديد من المشاريع التي بدأت قبل الإبادة الجماعية لدعم عمليات الإعمار، تمت الموافقة على ائتمان إنعاش الطوارئ بقيمة 50 مليون دولار في أوائل عام 1995 واستمرت المساعدات الدولية لرواندا على مستوى عال، حيث كانت المنظمات غير الحكومية تشكل المصدر الثاني للتوظيف في رواندا في عام 1996، كما تحول تركيز المساعدات الدولية مع مرور الوقت إلى إعادة بناء البنية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وتطوير القدرات المؤسسية، وتقديم حوافز اقتصادية، إضافة إلى تأييد المانحون بقوة التزام الحكومة الجديدة بالإصلاح الاقتصادي وتقليل الاعتماد على المساعدات،[3] ولكنهم انتقدوا مستوى الإنفاق العسكري العالي، وكان يُنظر إلى رواندا كحالة تستلزم مساعدة طويلة الأجل لتحقيق السلام

[1]International Monetary Fund, Rwanda, Enhanced Structural AdjustmentFacilityPolicy, Frameworkpaper,1998/2000-2001/2002, *https://www.imf.org/external/np/pfp/1999/rwanda/index.htm*(accessed 10-04-2024).

[2]International Monetary Fund, **Op. Cit**.

[3]Michael E.Porter, Michael Mccreless, **Op**. **Cit**, p. 09.

وتقليل الفقر، وحالة ينبغي فيها أن تكون المساعدات أكثر من المعتاد تحت السيطرة المباشرة للحكومة.[1]

ففي الفترة بين 1995 و1999، عقدت الحكومة سلسلة من "مؤتمرات الطاولة المستديرة" في أوروبا مع جميع المانحين الرئيسيين لمراجعة التقدم في عملية الإعمار، ومناقشة الخيارات السياسية، والتماس المساعدة. عُقِدت ثلاث جلسات مثل هذه في عام 1995، وتواصلت بتردد أقل خلال عام 1999، على الرغم من أن الاجتماعات غالبًا ما أدت إلى تعهدات كبيرة من المانحين، إلا أن المساعدات الفعلية لم تكن تتماشى مع المبالغ المتعهد بها، فبحلول عام 1997 تم صرف ما مجموعه 2.5 مليار دولار في مخيمات اللاجئين منذ الإبادة الجماعية، في حين تم صرف 572 مليون دولار على رواندا نفسها، ومع ارتفاع تكلفة المخيمات إلى أكثر من مليون دولار يوميًا، في عام 1996 دعا المانحون، بقيادة الولايات المتحدة، إلى إغلاق مخيمات اللاجئين وتشجيع اللاجئين على العودة، وبدأ البنك الدولي مشروع إعادة التأهيل والاندماج الطارئ بقرض قيمته 94 مليون دولار في يوليو 1997، قدم 45 مليون دولار إضافية للنقل. في عام 1999، تمت الموافقة على برنامج جديد لمدة ثلاث سنوات بقيمة 75 مليون دولار من البنك الدولي.[2]

كما قدمت اللجنة الأوروبية 159 مليون دولار إلى رواندا بين عامي 1995 و2000 من خلال صندوق التنمية الأوروبي. استخدمت الأموال في إعادة بناء البنية التحتية للطرق (29 مليون دولار)، وإعادة تأهيل إنتاج الشاي والقهوة (27 مليون دولار)، ودعم الميزانية والمدفوعات (25 مليون دولار)، وإعادة بناء النظام الصحي والتعليم (19 مليون دولار)، وإصلاح مطار كيغالي (3 مليون دولار). وبدءًا من عام 2000، تم تخصيص 57 مليون دولار لمشاريع البنية التحتية، و23 مليون دولار للتطوير المؤسسي، و22 مليون دولار لدعم الميزانية، و11 مليون دولار لإعادة تأهيل مرافق وزارة العدل والجمعية الوطنية.

وتم الوعد بتخصيص مبلغ إضافي قدره 7 مليون دولار لبرامج الائتمان الريفي ولكن لم يتم صرفها. في عام 2003، خصص برنامج التنمية الأوروبي القادم 200 مليون دولار، منها 967 مليون دولار للتنمية الريفية، و54 مليون دولار لدعم الميزانية، و67 مليون دولار في احتياطي للمساعدة الطارئة.

أعلنت وزارة التنمية الدولية البريطانية في أبريل 1999 التزامها بتقديم مساعدة مالية على مدى 10 سنوات مقابل التقدم في مجالات رئيسية بما في ذلك الوحدة الوطنية والمصالحة، وحل النزاع، والحوكمة الجيدة، وتخفيف الفقر، والاستقرار الاقتصادي،[3]

[1]-Loc.cit
[2]Ibid, p. 10.
[3]Loc.cit.

وتطوير الموارد البشرية. وجاءت مذكرة التفاهم الطويلة بالتفصيل بما في ذلك الشروط المحددة التي ستسحب بها وزارة التنمية الدولية المساعدات إذا شعرت الحكومة بأنها لم تف بالتزاماتها. كانت دعم وزارة التنمية الدولية مرغوبة بشكل خاص من قبل الحكومة لأن الغالبية العظمى منها كانت تذهب مباشرة إلى الحكومة لتخصيصها وفقًا لأولويات الحكومة الخاصة. أصبحت وزارة التنمية الدولية البريطانية أكبر مانح ثنائي لرواندا، حيث قدمت 248 مليوندولار بين عامي 1997 و2003، منها 173 مليون دولار ذهبت مباشرة إلى ميزانية الحكومة، وتتبع وكالة التنمية الدولية الأمريكية (USAID) سياسة عدم تقديم التمويل المالي مباشرة إلى أي حكومة متلقية ولكن تمويل وتنفيذ المشاريع بشكل مستقل.[1]

بشكل عام، بلغت المنح المعدودة لرواندا ما مجموعه 3.9 مليار دولار بين عامي 1995 و2001، وتم تصريف ما يقرب من 2.7 مليار دولار.; بلغت المساعدة الإجمالية للفرد متوسط 59 دولارًا بين عامي 1995 و2001، وانخفضت إلى 37 دولارًا في عام 2001 مع تراجع المساعدات للمساعدة الإنسانية وعمليات الإعمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، انخفضت المساعدات من 54% في عام 1995 إلى 17% في عام 2001، كانت المساعدات تُدار على أساس المشروع من خلال فريق صغير ضمن وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. وبينما كان المسؤولون الحكوميون الروانديون قلقين بشأن عدم تحقق بعض المساعدات المتعهد بها، فإن قلقهم الأكبر كان بشأن النصيب الكبير من المساعدات الذي ذهب إلى مخيمات اللاجئين خارج رواندا.[2]

إن تمويل الانتعاش والتنمية بشكل كبير من خلال المساعدات الخارجية يشكل خطرًا على استقرارالبلد، واستدامته. وكجزء من الاستجابة لهذا التحدي، اتبعت الحكومة في رواندا سياسة مالية حذرة لزيادة الإيرادات المحلية من خلال تعديل معدلات الضرائب وإصلاحات في إدارة الضرائب والجمارك، مما أدى في نهاية المطاف إلى زيادة نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 4 % في عام 1994 إلى 10 % في عام 1997.

2- رؤية 2020 لتحقيق التنمية الاقتصادية:

أطلق الرئيس الرواندي بول كاغامي إستراتيجيةً جديدة ومحورية في عملية التنمية في عام 2000، سميت "رؤية 2020"، وتعتبر هذه الرؤية انعكاسًا لتطلعات وآمال الشعب الرواندي في بناء هوية رواندية موحدة وديمقراطية وشاملة. ساهمت هذه الإستراتيجية في الانتقال من مرحلة المساعدات الإنسانية المرتبطة بالأزمات، إلى مرحلة التنمية المستدامة. تضمنت هذه الرؤية 48 مؤشرًا رئيسيًا وأهدافًا محددة يجب تحقيقها بحلول عام 2020. وكنات هذه الرؤية نتيجة لعملية استشارية وطنية جرت في Urugwiro Villageخلال

[1]Loc.cit
[2]Loc.cit

الفترة من عام 1998 إلى 1999، حيث تم التوافق بشكل واسع على ضرورة أن يحدد الروانديون بوضوح مستقبل البلاد. ومن هنا قدمت هذه العملية أو الرؤية الأسس والآليات الكفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة.[1]

بدأت الرؤية بتوقعات تفيد بأن عدد سكان رواندا من المتوقع أن يتضاعف إلى حوالي 16 مليون بحلول عام 2020. يعتبر الهدف الرئيسي لرؤية 2020 تحويل اقتصاد رواندا وتحسين الدخل الفردي، وهذا لن يتحقق إلا إذا تحول الاقتصاد من الزراعة المعتمدة على الكفاءة إلى مجتمع يقوم على المعرفة، بمستويات عالية من المدخرات والاستثمارات الخاصة، مما يقلل من اعتماد الدولة على المساعدات الخارجية.ووفقًا للرؤية، فإن النمو الاقتصادي وحده لن يكون كافيًا لتحقيق الرفاهية المرجوة ولقهر الجوع والفقر، بل يجب أن يكون النمو في صالح الفقراء مع منح جميع الروانديين فرصة للاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة.[2] وقدمت الرؤية إلى أفق عام 2020 توجيهات حول كيفية معالجة الأسئلة الحالية والمستقبلية والأساسية: تطمح الرؤية إلى أن تصبح رواندا أمة حديثة وقوية وموحدة، تفخر بقيمها الأساسية، مستقرة سياسياً وخالية من التمييز بين مواطنيها.وضعت خطة رؤية 2020 على ثلاث مراحل:

أ- الفترة قصيرة المدى:

تهدف هذه الخطة إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وخلق الثروة لتقليل الاعتماد على المساعدات. وتتضمن وضع سياسات لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز تنمية القطاع الخاص، وذلك جنبًا إلى جنب مع توسيع قاعدة الموارد المحلية وزيادة الصادرات، وهي الطريقة الوحيدة لتقليل الاعتماد على المساعدات.

كما تشمل الخطة تطوير استراتيجيات فعّالة لتوسيع القاعدة الضريبية، وجذب المستثمرين الأجانب، ومعالجة وضع الديون. بالإضافة إلى ذلك، تهدف إلى التنويع وتطوير تعزيز الصادرات غير التقليدية.[3] يُعمل أيضًا على تحرير التجارة والخصخصة، وإصلاحات ضريبية وأسعار صرف تنافسية وأسواق وأسعار فائدة، حيث ستمتنع الحكومة عن تقديم الخدمات التي يستطيع القطاع الخاص القيام بها.

[1] كنوني، **مرجع سابق**، ص. 115.

[2] Donald Kaberuka,**Rwanda Vision 2020**,Kigali, Ministry of Finance and Economic Planning,July,2000,p. 06.

[3] -Ibid,p. 11.

ب- الفترة متوسطة المدى:

في هذه المرحلة، تعمل الرؤية على وضع خطة للتحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وذلك رغم أن الزراعة في رواندا قد تحولت في هذه المرحلة إلى محرك مرضي للنمو.[1]يهدف الاقتصاد إلى تنويع مصادر الدخل والاعتماد، حيث لا يعتمد فقط على الزراعة، بل يعتمد على إستراتيجية خروج من هذا الاعتماد من خلال الانفتاح على الأسواق الخارجية، وذلك بناءً على توفر عدة مقومات تساعد على ذلك، مثل القدرة على توريد العمالة الرخيصة والموقع الاستراتيجي لرواندا كبوابة بين شرق ووسط أفريقيا.

أما بالنسبة لقطاع الخدمات، يُعتبر هذا القطاع المحرك الأساسي للاقتصاد الرواندي، ويرى الرؤية أنه يجب أن يصبح الأهم، وذلك نظرًا لطبيعة رواندا الغير ساحلية ومواردها الطبيعية المحدودة. لذا، تعتبر الحكومة الرائدة في تصميم السياسات الموجهة نحو تشجيع الاستثمار في الخدمات للحصول على ميزة تنافسية في المنطقة والمحافظة عليها.

لتحقيق هذه الأهداف، تعتبر الرؤية أن السياسات وحدها لن تكون كافية، بل ستحتاج إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية، بما في ذلك مناطق الطاقة والمياه والاتصالات والنقل، لخفض التكاليف وزيادة جودة الخدمات وموثوقيتها. كما أن التحسينات في معايير التعليم والصحة ستكون حاسمة لتوفير قوة عاملة كفؤة.[2]

ج الفترة طويلة المدى:

في هذه المرحلة ووفقًا للرؤية، سيتم التركيز على إنشاء طبقة وسطى منتجة وتعزيز ريادة الأعمال، حيث لا يمكن تحقيق عملية التنمية وتكوين رأس المال على المدى الطويل من قبل الدولة أو المانحين وحدهما. بل يجب أن يساهم كل منهما، ولكن يجب أن يكون العمود الفقري للعملية هو الطبقة الوسطى من رجال الأعمال الروانديينو [3].يتعين تعزيز ريادة الأعمال المنتجة لأداء دورها التقليدي في خلق الثروة وتوظيف العمالة. كما أنه من الضروري تحفيز القطاع الخاص، وذلك من خلال تشجيع الصادرات وزيادة القدرة التنافسية. ووفقًا للرؤية، لا يمكن تحفيز القطاع الخاص دون توسيع وتعميق القطاع المالي.[4]

[1]Loc.cit.

[2]Ibid, p. 12.

[3]- Ibid,p. 13.

[4]Loc.cit.

الجدول (01) : أهداف رؤية 2020

	2000	2010	2020
نمو الناتج المحلي الإجمالي	%6.2	%8	%8
نمو القطاع الصناعي	%7	%9	%12
نمو قطاع الخدمات	%7	%9	%11
الاستثمار (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	%18	%23	%30
معدل الفقر	%64	%40	%30
العمالة غير زراعية	200.000	500.000	1400.000
السكان الذين يعيشون على الزراعة	%90	%75	%50

Source : Nation Unies, **Examen de la Politique D'investissement Rwanda,** Conférence des Nation Unies sur le Commerce et le Développement, New york et Genève 2006,p. 09.

يلاحظ من خلال صياغة أهداف رؤية 2020 في الجدول أعلاه أن رواندا تطمح في زيادة ناتجها المحلي الإجمالي إلى 8 %، إضافة إلى تطوير القطاع الصناعي والخدماتي وتقليل العمالة في المجال الزراعي واعتماد المواطنين على المداخيل الزراعية بشكل رئيسي، من خلال هذه الرؤية أيضا تسعى إلى مضاعفة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتوفير فرص العمل وتطوير اقتصاد الدولة خاصة في القطاع الصناعي والخدماتي، كما يأتي الفقر على رأس قائمة أهداف الرؤية حيث تسعى لتقليل معدلات الفقر إلى نسبة 30 %.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية وبناء السلم

بعدما خلفته الحرب من دمار اقتصادي كان لابد من القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة، و هو ما قامت به رواندا لإعادة إنعاش اقتصادها و تعزيز عملية بناء السلم و شملت الإصلاحات مجالات عدة.

1- الإصلاحات في القطاع الزراعي

كان تأهيل القبائل للقواعد الاجتماعية والمصالحة المحتملة ضروريًا لبناء شرعية أولية لحكومة الأقلية والتي يقودها في الغالب التوتسي، وهذا وضع الأسس للتعافي الاقتصادي. وبدأت الحكومة على الفور في العمل من أجل عودة حوالي 2 مليون هوتو إلى الوطن، الذين

كانوا قد فروا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عقب تولي الجبهة الرواندية للتحرير السلطة.[1]

والواقع أنه منذ انتزاع السلطة في عام 1994، قامت الحكومة التي يقودها الحزب الرواندي الوطني بتنفيذ سلسلة من السياسات الإصلاحية في القطاع الريفي لتغيير هيكل الاقتصاد الوطني بشكل جذري. يُعتبر ثلاثة سياسات بشكل خاص ملفتة للانتباه:

أ- "تقاسم الأراضي" بين العائدين من التوتسيين والسكان الهوتو، و بعد فوز الحزب الرواندي الوطني في الحرب الأهلية، بدأ مئات الآلاف من اللاجئين التوتسيين بالعودة إلى رواندا، حيث كانوا قد طُردوا منها لمدة تتراوح بين عقدين إلى ثلاثة عقود.[2] نظرًا لاحتلال الجيران لأراضيهم الأصلية في كثير من الحالات، فقد أصدرت الحكومة توجيهات للسكان الهوتو في الجزء الشرقي من البلاد، حيث كانت الأراضي وفيرة نسبيًا، لـ "مشاركة ممتلكاتهم" (أو بدقة أكثر، "إعطاء نصف ممتلكاتهم") مع العائدين من التوتسيين.

ب- حدد قانون الأسرة لعام 1999 حقوقًا متساوية للذكور والإناث في الوراثة للأراضي، على الرغم من أن رواندا كانت تقليديًا مجتمعًا أبويًا حيث لم تكن للنساء حقوق وراثة للأراضي. على الرغم من حدوث الكثير من الارتباك والنزاعات بسبب تنفيذ قانون الأسرة الجديد، فقد كان فعالًا بشكل كبير حتى الآن حيث حمى النظام الإداري والقضائي حقوق المرأة تبعًا لقرار الحكومة.

ج- تنفيذ تسجيل الأراضي بنشاط بموجب قانون الأراضي العضوية في عام 2005، وكان تقريبًا قد اكتمل بحلول عام 2013. على الرغم من وجود تحديات في عملية تسجيل الأراضي، إلا أن توزيع شهادات الملكية في جميع أنحاء البلاد يُعتبر أمرًا ملفتًا للانتباه.[3]

وبعد حدوث الإبادة الجماعية، ظهرت ونشأت التعاونيات الزراعية كحل لمشكلة البطالة وانتشارها بين السكان. وتتمثل هذه التعاونيات في توزيع قطع الأراضي الزراعية في مختلف مناطق البلاد، التي تم شراؤها من قبل منظمات دولية، وتقديمها للسكان الذين يعانون من الفقر المدقع، والذين[4] يشملون في الغالب الناجين من الإبادة أو النساء المعيلات اللواتي

[1]Richard S.Newfarmer, John Page , Finn Tarp, Industries without smokestacks, Industrialization in Africa Reconsidered, **Oxford University press,** E01, Finland,2018,p. 318.
[2]ShinichiTakeuchi, "Development and Developmentalism in Post Genocide Rwanda", in YusukeTakagi and VeerayoothKanchoochat and TetsushiSonobe, **Developmental State Building**, Singapore, Springer Open, 2019,p. 126.
[3]ShinichiTakeuchi, **op. Cit,** p. 126.
[4]كنوني،**مرجع سابق**،ص147.

فقدن أزواجهن أو تعرضن للاعتقال نتيجة مشاركتهن في جرائم الإبادة.[1]ونظرًا لأن الفقر في رواندا يعتبر في الغالب ظاهرة ريفية، فقد قامت الحكومة بتنشيط الاقتصاد الريفي عبر زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي وتوفير فرص عمل غير زراعية لتقليله.

كما قامت الحكومة بالاستثمار في تطوير المناطق الحضرية وخلق فرص عمل فيها، من خلال تعزيز القطاع الخاص وتعزيز الصادرات، وذلك للحد من مشكلة الفقر. وأكدت الحكومة على أن الاستثمار في رأس المال البشري وتحسين مستوى رفاهية السكان وبناء قوة عاملة صحية وماهرة يعتبر ضروريًا للحفاظ على زيادة الإنتاجية في القطاعين الزراعي وغير الزراعي.[2]وبفضل الجهود المبذولة بالتعاون مع شركاء التنمية، تم التركيز على تطهير المستنقعات وتنظيم المزارعين في تعاونيات لإنتاج الأرز. ونتيجة لذلك، زادت المساحات المخصصة لزراعة الأرز بشكل كبير، وتم تشجيع المستثمرين الأجانب على الدخول إلى هذا السوق. كما أن الحكومة قامت بوضع قانون الأراضي العضوية في عام 2005، الذي يهدف إلى تجميع الأراضي وإدارتها بشكل موحد وفعال، وذلك من خلال تجميع القطع الصغيرة من الأراضي لتحقيق أقصى قدر من الإنتاجية.[3]

ونظرا لإسهام الزراعة بشكل كبير في استيعاب فئة متزايدة من العمال غير المهرة، هدفت رؤية 2020 إلى تقليل نسبة السكان الذين يعتمدون على الزراعة كسبيل لعيشهم إلى 50% من السكان بحلول عام 2020.[4] وفي بلد يعتمد فيه أكثر من 80% من السكان على العيش من الزراعة وحيث تكون الأراضي والموارد الطبيعية نادرة، هناك حاجة ملحة لاستراتيجيات واضحة المعالم.[5]وفي سبيل النهوض بالزراعة دائما قامت الدولة الرواندية بوضع مجموعة واسعة من الحملات الزراعية، بدءًا من خطط إستراتيجية تهدف إلى تطوير الزراعة وإنعاشها، وإعادة النظر في السياسات الزراعية.[6]إن التركيز المتجدد من قِبَل صانعي القرار في رواندا على القطاع الزراعي أدى إلى وضعالخطة الإستراتيجية الوطنية للنمو والاستئناف الاقتصاد(EDPRS) ، التي ركزت على تحديث الزراعة، وتكثيفها، وتحسين مهنية العاملين بها، وتطوير المشاريع الزراعية، وقد وضعت الحكومة سياسات لتعزيز الزراعة الموحدة والتخصص الإقليمي في زراعة المحاصيل، وتسجيل الأراضي وتوحيد القطع الزراعية، بالإضافة إلى التوجه نحو السوق في جميع الأنشطة الإنتاجية.

[1]**المكان نفسه.**

[2]نفس المرجع، ص148.

[3]ShinichiTakeuchi, **op. Cit,** p. 126.

[4]An Ansoms and Donatella Rostango, **op. Cit,** p. 43.

[5]An Ansoms and Donatella Rostango, **op. Cit,** p. 43.

[6]بن عيسى ريم، **مرجع سابق**، ص. 649.

وجاءت هذه السياسات لتحسين الكفاءة وتحقيق اقتصاديات الحجم في إنتاج الغذاء، بهدف المساهمة في تخفيف الفقر.[1]

كما هدفت الخطة الإستراتيجية لتحويل القطاع الزراعي(PSTA) ، إلى زيادة تجارية القطاع الزراعي ، وتعظيم الدخل تحت أنظمة الإنتاج المستديمة لجميع فئات المزارعين، مع منح اهتمام خاص لزيادة إنتاج المحاصيل المخصصة للتصدير. وتضمنت السياسة أربع برامج مترابطة: تكثيف وتطوير أنظمة الإنتاج المستدام، ودعم احترافية المنتجين، وتعزيز سلاسل السلع وتطوير الزراعة التجارية، وتطوير المؤسسات.[2]كما قامت الحكومة بجلب خبراء أجانب في مجال الزراعة وأنشأت مكتبًا لنقل وتصدير المحاصيل، ووفرت الأسمدة بأسعار رمزية، وقدمت قروضًا ميسرة للمزارعين بالإضافة إلى تم تشكيل صندوق مالي لتمويل وتنمية القطاع الزراعي.[3]

2- إصلاح السياسات المالية والتحرير الاقتصادي:

أ- إصلاح القطاع المصرفي:

بعد تدمير النظام المصرفي في الحرب الأهلية منذ عام 1994، صار من الضروري إعادة بناء النظام المصرفي، حيث تحولت هيئة البنك الوطني إلى مؤسسة مستقلة بهدف تعزيز مقدرته على مواجهة التحديات وضبط التضخم وتنظيم السيولة. بالإضافة إلى إلغاء الإئتمان وتنظيم السيولة وتم إنشاء الصكوك وإصلاح السياسة النقدية لتعزيز التنمية الريفية، وتوفير التمويل لقطاع الزراعة في المناطق الريفية. إضافة إلى إنشاء مرافق استثمار ريفي مثل صناديق الضمان التي تديرها الهيئة النقدية للتعاون مع القطاع الريفي وتوفير الدعم المالي.[4]

كما قد تم تحرير أسواق الصرف الأجنبي، مما سمح لمكاتب الصرافة والبنوك التجارية بتبادل العملات الأجنبية بأسعار يحددها السوق، بهدف تسهيل الوصول إلى العملات الأجنبية للمصدرين الخاصين الناشئين، كما سعت الحكومة إلى تحرير تسويق ومعالجة وتصدير القهوة، وإزالة الضرائب على التصدير وتحسين الإطار التنظيمي للتصدير للسماح

[1]An Ansoms and Donatella Rostango, Rwanda's vision 2020 HalfwayThrough :what the eyedoes not see, **Review of AfricanPoliticalEconomy**, vol39, No133, september 2012, p. 435.

[2]Dickson Malunda and Serge Musana, **Rwanda Case Study on EconomicTransformation**,Report for the African Centre for Economic Transformation, Institute of Policy Analysis and Research, Kigali-Rwanda, 2012,p. 9.

[3]مسالي ليلى،**مرجع سابق**، ص. 294.

[4]بن عيسى ،**مرجع سابق**، ص. 656.

بالمعاملات القائمة على السوق وإحياء قطاع القهوة، الذي يُعتبر مصدرًا رئيسيًا للعملات الأجنبية.[1]

وفي إطار رؤية حكومة رواندا للحد من الفقر ركزت على تطوير الموارد البشرية المحلية وبناء المؤسسات لتعزيز القدرة على وضع وتنفيذ سياسات النمو.[2]وحولت الحكومة سياستها من المساعدة الطارئة والإنسانية إلى إعادة التأهيل والتنمية، مع التركيز على استعادة البنية التحتية الاجتماعية والمادية الأساسية، وإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك البنك الوطني لرواندا ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

ومن ثمة استفادت الحكومة من المساعدات في إصلاح السياسة الاقتصادية، وتحسين إدارة الإيرادات والميزانية، وبرنامج الاستثمار العام، واستئناف تجميع الإحصاءات الاقتصادية الأساسية.فتحسنت الوضعية المالية بشكل كبير منذ عام 1995، بفضل تعزيز إدارة الضرائب والجمارك وتبني إجراءات ضريبية أكثر رشادة. وارتفعت إيرادات الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 6.9 % في عام 1995 إلى 10.3 % في عام 1997، و10.4 % في عام 1998 .[3]

ب- الخصخصة ودعم الاستثمار:

قررت الحكومة التوجه نحو اقتصاد السوق عبر اعتماد برنامج خصخصة المؤسسات العمومية، بهدف زيادة الكفاءة والإنتاجية، وتوفير فرص عمل إضافية، وجذب الاستثمارات، والاعتماد على التكنولوجيا والابتكار، وتخفيض تكاليف الإنتاج، وتعزيز القدرة التنافسية. كما قررت الحكومة التركيز على المسائل السياسية في حين يتولى القطاع الخاص نشاطه التجاري لمواجهة هذه التحديات.[4]و بالرغم من تولي الحكومة دورًا رئيسيًا في النشاط الاقتصادي، إلا أنها شجعت على نمو الاستثمار الخاص. وتم إنشاء قانون جديد للاستثمار ومركز لتعزيز الاستثمار في مكان واحد في عام 1998 لتوفير بيئة استثمارية مواتية للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. كما تم تنفيذ أشكال مختلفة من المساعدة التقنية والمالية، بما في ذلك ضمانات القروض وتحرير بعض القطاعات الاقتصادية لجذب الاستثمار الخاص.

ولهذا قامت الحكومة ببيع جزئي للمؤسسات المملوكة للدولة التي كانت تهيمن على الصناعة في السنوات السابقة للحرب الأهلية. وقد بلغت حملة الخصخصة ذروتها في الفترة

---

[1]Richard S.Newfarmer, John Page and Finn Tarp, **op. cit**,p. 317.

[2]وليد كنوني، **مرجع سابق**، ص. 151.

[3]International MonetaryFund, **op. Cit**

[4]بن عيسى ريم، **مرجع سابق**، ص. 656.

من عام 1998 إلى عام 2000، عندما تم تحديد خمس وخمسين مؤسسة حكومية للخصخصة؛ من بينها مصانع القهوة والشاي والخدمات العامة، وشركة الاتصالات الرواندية.وقد تم نزع الحكومة القيود على صرف العملات الأجنبية في محاولة لتحفيز الصادرات غير التقليدية. وفي محاولة للحد من التهريب، أقامت الحكومة السيطرة النسبية الصارمة على حدودها مع أوغندا. وعلى الرغم من أن الطريق البديل عبر تنزانيا إلى دار السلام يعتبر أكثر صعوبة وتكلفة، فإن تنزانيا سهلت تشغيل هذه الطريقة في محاولات للتنافس مع مومباسا في كينيا. وقد أدى عدم الاستقرار السياسي إلى تعطيل الكثير من التجارة بين رواندا والكونغو. وتزدهر التجارة مع أوغندا، جزئياً بسبب الشبكات العائلية والتجارية التي يديرها اللاجئون العائدون.كان الأمر نفسه صحيحاً بالنسبة لبوروندي حتى فرضت الدول المجاورة عقوبات في عام 1996.[1]

وبدأت رواندا في فتح اقتصادها وانضمت إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1996. في عام 1998، تم خفض الرسوم الجمركية القصوى من 100٪ إلى 40٪، وتمت إلغاء الرسوم الجمركية تمامًا على العديد من فئات السلع. وفي عام 1998، تم إصدار تشريعات تعفي الأجانب الذين يستثمرون 100,000 دولار أو أكثر في رواندا من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات عند استيراد المعدات. تمنح الحكومة الحماية القانونية للمستثمرين الأجانب وتوفير تصاريح العمل والسماح باستيراد السيارات والأغراض الشخصية بدون دفع الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات. بالإضافة إلى توظيف ما يصل إلى ثلاثة عمال أجانب. كما لم تكن هناك قيود على أرباح الصادرات بالعملة الأجنبية، باستثناء صادرات الشاي والقهوة، حيث كان يجب تحويل 90% من الأرباح إلى البنوك التجارية الرواندية. كما أصبح بإمكان الأجانب الاستثمار في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد

في عام 1999، قامت الحكومة بتعويض الغرفة التجارية المُدارة من قبل الدولة باتحاد القطاع الخاص الرواندي، الذي يتألف من 14 جمعية مهنية كان اتحاد القطاع الخاص يُعقد اجتماعات مع الحكومة أربع مرات في السنة (جلستان تترأسهما رئيس الوزراء وجلسة تترأسها الرئيس) لمناقشة سبل تحسين بيئة الأعمال وتطوير القطاع الخاص، وساهم اتحاد القطاع الخاص في إنشاء محكمة استئناف للضرائب ومركز تحكيم للنزاعات العمالية في عام 1999.في جوان 2000،[2] أنشأت الحكومة وكالة تعزيز الاستثمار الرواندية لإنشاء حوافز للمستثمرين الجدد وتوفير "شباك واحد " لمساعدة المستثمرين في التصاريح والشهادات والأراضي. وكانت تضم وكالة تعزيز الاستثمار الرواندية إلى جانب اتحاد القطاع الخاص

[1]AfricanStudies Center, Rwanda-Economy,https://2u.pw/rdZhCHA9 (accessed 08-04-2024).
[2]Michael E.Porter, Michael Mccreless, **Op**. **Cit**, p. 09.

ومركز التحكيم.[1] ويهدف هذا النظام إلى تسهيل وتبسيط مختلف الإجراءات والتدابير التي يحتاجها المستثمرون الأجانب، حيث يمكنهم إنجاز جميع الإجراءات اللازمة في مكان واحد وخلال ساعات قليلة، مما يسهل عملية الاستثمار ويبعدها عن التعقيد.

كما قدمت رواندا العديد من المزايا في المجال الاستثماري، بما في ذلك تطبيق 0 ضريبة على دخل الشركات التي تعتزم نقل مقرها الرئيسي إلى رواندا،[2] وتقديم خصم يصل إلى 15% على ضريبة الدخل للشركات التي تعمل في قطاعات مثل الطاقة والنقل والإسكان وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية.وقد أنشأت رواندا مجلسا استشاريا للاستثمار والتطوير، وقامت بإلغاء تأشيرة الدخول للزوار من جميع الجنسيات، مما ساهم في جعلها وجهة سياحية متميزة.[3]وهو مشروع لم يكتمل حتى عام 2004، وقد دخل حوالي 100 مستثمر جديد إلى رواندا بحلول عام 2001، بشكل عام جذبت رواندا 30.6 مليون دولار من الاستثمار المباشر الأجنبي بين عامي 1995 و2002، كما عُقِدت أول معرض للاستثمار والتجارة في رواندا من قبل الحكومة في عام 2003.

ج- مكافحة الفساد

قامت رواندا بمحاربة الفساد كوسيلة لجذب المستثمرين وتعزيز بيئة العمل الاستثمارية، حتى أنها أدرجت محاربة الفساد الإداري والمالي كأحد مبادئ دستور البلاد الذي تم اعتماده في عام 2003. وتتخذ رواندا موقفًا حازمًا ضد الفاسدين، حيث لا تتسامح مطلقًا مع الفساد.[4] ولهذا الغرض تم إنشاء مكتب أمين المظالم كمؤسسة عامة مستقلة في عام 2003، ليتولى مسؤولية منع ومحاربة الفساد والظلم، بالإضافة إلى استقبال التصريحات الحقيقية بشأن أموال الأشخاص المحددين قانونًا. وهو ما يعزز الثقة في النظام القضائي ويحسن سمعة رواندا كوجهة استثمارية موثوقة ومستقرة.

وكانت العملية قد انطلقت واقعيا عام 2000عند إلغاء قانون التجارة الداخلية الذي كان آخر بقايا التحكم الحكومي في التجارة بين مقاطعات رواندا، وعوض بلجنة المناقصات الوطنية في عام 1998 لوضع وتنفيذ قواعد المناقصات ولتكون وكالة حكومية مركزية للمشتريات، كما تم إنشاء مكتب المراجع العام في عام 1999 لإجراء تدقيقات مالية للوزارات والشركات التي تمتلكها الحكومة للحد من الفساد، كما تم إنشاء لجنة مكافحة الفساد في نفس السنة، وبدأت الحكومة في التحقيق في اتهامات الفساد مما أدى إلى استقالات

[1]Michael E.Porter, Michael Mccreless, **Op**. **Cit**, p. 09.

[2]محمد السيد أحمد، **رواندا سنغافورة إفريقيا تجني ثمار الاهتمام بالتعليم الصحة والانفتاح**، مقال منشور في 6 يوليو 2020، https://masr360.net ،تمت الزيارة في 9 أبريل 2024، الساعة. 15:00.

[3] المكان نفسه.

[4]كنوني، **مرجع سابق**، ص. 150.

عديدة.[1]. كما صدر ميثاق السلوك وقواعد الكشف للمسؤولين عام 2001. وفي عام 2004، تم إنشاء مكتب المفوض العام للتحقيق في الفساد، وتم تطلب من المسؤولين الحكوميين الإعلان عن ثرواتهم. في مارس 2004، وتم فصل أكثر من 139 ضابط شرطة بتهم الفساد.

وفي إطار تفعيل سياسة مكافحة الفساد، تمت زيادة رواتب الموظفين الحكوميين بمتوسط 40٪، وإزالة 6,000 عامل وهمي من قوائم الرواتب الحكومية خلال السنة الأولى، وتم فصل 6,000 موظف لعدم كفاءتهم. وبحلول عام 2003، بدأت التدقيقات في الوزارات كل سنتين، مع خطة لتدقيق جميع الوزارات والشركات التابعة للحكومة والمشاريع الكبرى سنويًا.

[1]Michael E.Porter, Michael Mccreless, **Op**. **Cit**, p. 09.

المبحث الثالث: تقييم التنمية الاقتصادية بعد الإصلاحات الاقتصادية

ساعدت الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها رواندا على تحسين البنية التحتية للاقتصاد الرواندي مما مكنتها من النجاح في طريق التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في مختلف القطاعات بالإضافة إلى المصالحة الوطنية ودورها الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوحيد رواندا نحو اقتصاد متطور ومزدهر.

المطلب الأول: واقع التنمية في رواندا بعد الإصلاحات

تمكنت رواندا بعد الخروج من ويلات الحرب والدور التي لعبته عملية المصالحة الوطنية والمساعدات الدولية والإصلاحات الاقتصادية في مختلف القطاعات، من تحقيق تطور كبير على المستوى الاقتصادي، حيث بات اقتصاد البلاد من أسرع الاقتصادات نموا في إفريقيا.،وأصبحت مثالا يحتذى به في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل فضل هذا النجاح يعود إلى التركيز على القطاع الزراعي باعتباره عمود الاقتصاد الرواندي، مع أن رواندا اعتمدت على تطوير قطاعات الصناعة وقطاع الخدمات والسياحة ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وعرف النمو الاقتصادي ثلاثة مراحل: وهي مرحلة النمو الفوري بعد الإبادة الجماعية تمثل في استعادة القطاع الزراعي، وأثر استعادة الاستهلاك بشكل أكبر على الاستثمار؛ ثم مرحلة لاستثمار في قطاع الخدمات قبل الصناعة، وأصبحت الخدمات قطاعًا رائدًا في النمو[1] وأخيراً مرحلة تنويع الصادرات.[2] وقد تمت السياسات المالية التي اتخذتها الحكومة خلال عملية الانتعاش بنجاح؛ حيث نمت الناتج المحلي الإجمالي، الذي انخفض إلى النصف في عام 1994، بأكثر من 35 % في عام 1995 وحافظ على متوسط نمو يزيد عن 10 %سنويًا خلال الفترة خمس سنوات اللاحقة. وتم تقليل التضخم بشكل كبير، حيث انخفض من 64 % في عام 1994 إلى 9 % في عام 1996، قبل أن يرتفع مجددًا بسبب الطلب المتزايد على الغذاء من قبل اللاجئين العائدين وعدم الاستقرار في بعض المناطق المنتجة للغذاء.[3] ثم انخفض إلى 2.5٪ في عام 2002، رغم التقلبات الكبيرة التي حدثت. وبعد إزالة ضوابط الأجور والأسعار عن معظم السلع، باستثناء الإسمنت والخدمات العامة، وكذلك ت السماح بتقلب أسعار البترول مع تقلبات الأسعار العالمية بدءًا من عام 1999.[4]في حين أنتجت السنوات الخمس إلى عام 2000 انتعاشًا سريعًا وبلغت نسبة النمو فيها أكثر من 10 %. كان الكثير من هذا النمو نتيجة إعادة بناء الأسواق الزراعية والتجارة الداخلية.

---

[1].Newfarmer, Page, Tarp,**Op.cit**, p. 325.

[2]- Loc.cit.

[3]Richard S.Newfarmer, John Page and Finn Tarp,**Op.cit**, p. 319.

[4]Michael E.Porter, Michael Mccreless, **Op**. **Cit**, p. 07.

الشكل (08): نسب الناتج المحلي الإجمالي.

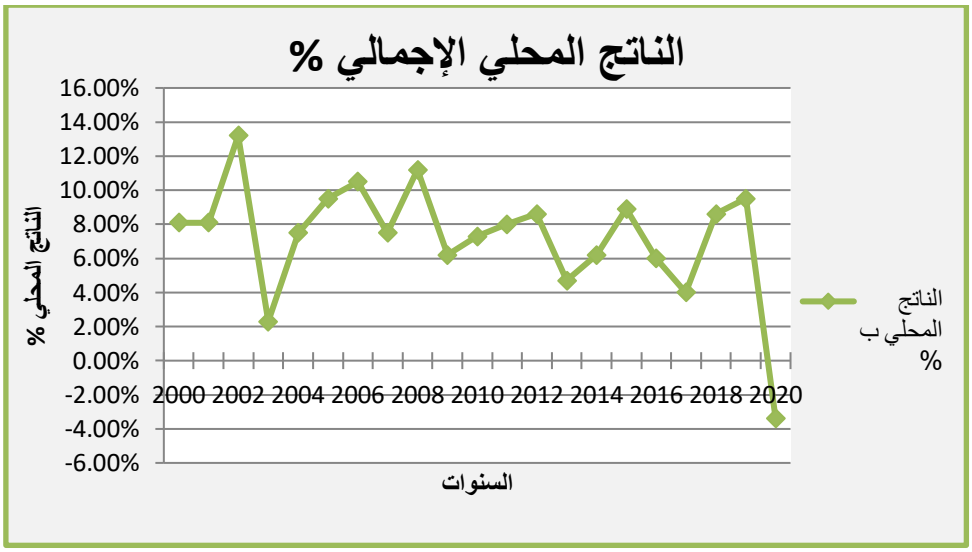

المرجع: بن عيسى ،**مرجع سابق**، ص653.

من خلال قراءة الشكل أعلاه، نلاحظ تطورًا في الناتج المحلي الإجمالي لرواندا بدأ النمو في الفترة الأولى منخفضًا في السنوات الأولى، ولكنه تحسن تدريجيًا. وصل إلى أعلى مستوى له في عام 2002 بنسبة نمو بلغت 13.2٪، وهو أعلى مستوى خلال فترة الدراسة، ويعود هذا التطور في النمو الاقتصادي إلى تراكم العوامل الإنتاجية في رواندا مما ساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام وقد استفادت رواندا كثيرا من المساعدات المقدمة من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث أثرت هذه المساعدات بشكل كبير على زيادة الإنتاجية وتحسين البنية التحتية الاقتصادية.[1]تم توجيه معظم المساعدات التي تلقتها رواندا من المجتمع الدولي إلى قطاعي التعليم والصحة، بهدف بناء المدارس والمستشفيات، وتدريب المعلمين والأطباء، وتوفير الأثاث المدرسي وتجهيز المستشفيات، بالإضافة إلى شراء أجهزة الكمبيوتر للموظفين والطلاب.[2]

المطلب الثاني: نتائج التنمية في القطاع الزراعي

يُعتبر القطاع الزراعي العمود الفقري والركيزة الأساسية في قوة الاقتصاد الرواندي، فهو يمتلك إمكانيات زراعية ضخمة ناهيك عن تلك الموجودة في المناطق الجبلية التي تتميز ببرودة المناخ وغزارة الأمطار، وتتناسب جيدًا مع زراعة القهوة والشاي إلى البطاطس والموز. وقد صار الإنتاج الزراعي في رواندا بعد الإصلاحات يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي، وكان الإنتاج الزراعي خلال السنوات الخمس الأولى من الدراسة يرتفع

[1]بن عيسى، **مرجع سابق**، ص. 654.
[2]المكان نفسه.

بشكل مستمر وثابت[1] إلى حد ما، على الرغم من أن نسبته من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 37% في عام 2000 إلى 33% في عام 2006.، نظرا لعدم استغلال الإمكانيات بشكل كافٍ وضعف إنتاج بعض المحاصيل مثل الموز والبذور والدرّة بسبب الظروف المناخية السيئة التي تعرضت لها رواندا في عام 2003، والتي تحسنت جزئيًا في عام 2004، وعملت الحكومة بجدية على تعزيز استخدام وتحسين البذور لزيادة الإنتاجية وتوسيع المساحات المزروعة، ولكن هذا كان بطيئًا نوعًا ما[2]، إذ استمر الإنتاج في الانخفاض ليصل إلى 27.9% في عام 2008، ويرجع هذا الانخفاض إلى نمو متدني في العديد من القطاعات الأخرى. لكنه عاود الارتفاع من جديد في السنوات اللاحقة من الدراسة، ولكن بنسبة بسيطة تتراوح ما بين 29% إلى 31% بين عامي 2017 و2018. (كما هو موضح في الشكل أدناه).[3]

الشكل (09): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

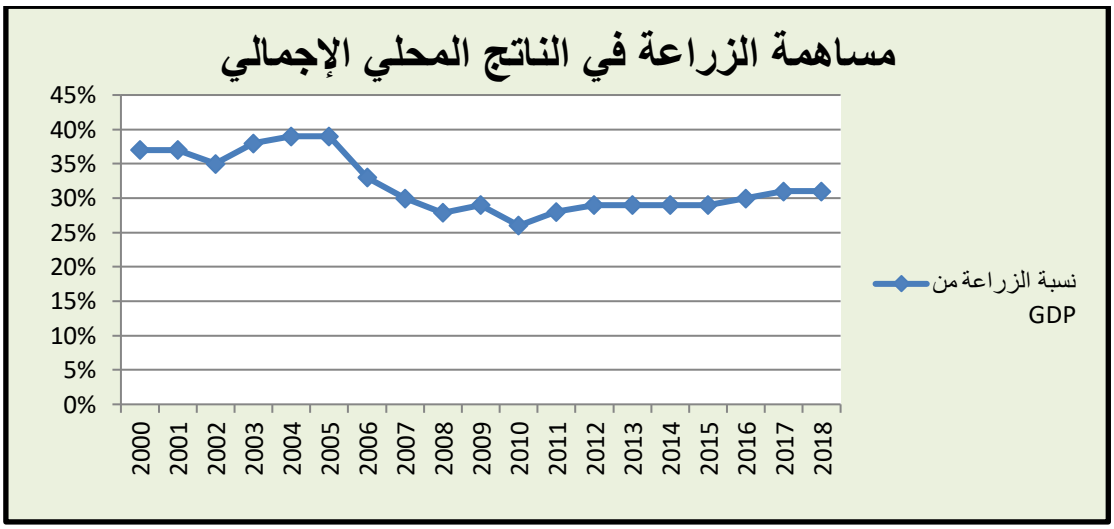

المصدر: بن عيسى، **مرجع سابق**، ص. 650.

لقد زاد إنتاج المحاصيل الغذائية والنقدية بشكل كبير بين عامي 2000 و2005. ويمكن تفسير زيادة الإنتاج جزئيًا بفعل التوسع في المساحات المزروعة،وتشجيع تربية الماشية كوسيلة مهمة لتوليد الدخل وتغذية الأسر الزراعية وغير الزراعية.[4]وشهد قطاع الشاي تعافيًا قويًا من التعثر الذي شهده في العام حيث ارتفع إنتاجه بنسبة 3.6 %، وارتفع السعر البيع الكيلوغرام الواحد من الشاي بنسبة 21.8 %، مما يشير إلى أن الجهود التي بذلتها السلطة

[1] بن عيسى ،**مرجع سابق**، ص. 650.
[2] المكان نفسه.
[3] المكان نفسه.
[4] United Nation Environment Programme, Op.cit, 2009.p41.

العامة المسؤولة عن الشاي (OCIR-Thé) لتحسين جودة الشاي المزروع أتت ثمارها.[1] وشهد القطاع الزراعي زيادات مستمرة في العائدات لكل من المحاصيل الموجه للاستهلاك المحلي وتلك الموجهة للتصدير.[2]

وقد شهدت المحاصيل الغذائية المحلية زيادات بفضل الاستثمارات المتزايدة في الأسمدة من جهة العرض، وبسبب التكامل المتزايد في السوق المحلية من جهة الطلب. وأدى تنفيذ السياسة الزراعية الوطنية منذ عام 2004 والخطة الإستراتيجية لتنفيذ الزراعة في رواندا إلى زيادات هائلة في العائدات للمحاصيل الغذائية الرئيسية، حيث شهدت زيادة بنسبة 225 % للذرة، و129 % للقمح، و90 %لليوكا، و66 % للبطاطا، و62 % للفاصوليا، و34 % للأرز. وتم التركيز على تنويع دخل الفقراء الريفيين في الأنشطة غير الزراعية بهدف تسريع عملية الحد من الفقر، حيث ساهمت هذه الأنشطة بنسبة 16 % من الحد من معدل الفقر خلال العقد الماضي.[3]

أما إنتاج القهوة فقد زاد بنسبة 16 % من 16.0 إلى 18.6 مليون طن بين عامي 2000 و2005، وكان عام 2004 هو العام الذي شهد ذروة الإنتاج عند 28.7 مليون طن. في العام 2005، وعلى الرغم من انخفاض إنتاج القهوة بنسبة 35 %، إلا أن جودتها قد تحسنت. فقد ارتفعت نسبة القهوة القياسية من 19.2 إلى 45 % بين عامي 2000 و2005، بينما انخفضت القهوة العادية من 74.4 % في عام 2000 إلى 49 % في عام 2005، زادت نسبة القهوة المغسولة بالكامل من 0.1 % إلى 6 % خلال نفس الفترة.[4]وقد أظهر عام 2008 تعافيًا كبيرًا في الإنتاج (أكثر من 33 % مقارنة بعام 2007)..[5]

وهكذا زادت الإنتاجية الزراعية بشكل كبير في رواندا خلال العقدين الماضيين، على الرغم من انخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، كان إنتاج الغذاء في عام 2013 أضعافًا بنسبة 1.72 مقارنة بذلك في الفترة من عام 2004 إلى عام 2006، وهذا في حين كانت النسبة المقابلة للمتوسط في دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 1.30 فقط. ويعزى هذا الأداء المتميز للقطاع الزراعي في رواندا إلى التدخلات الحكومية المستمرة. وساهم القطاع الزراعي بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية برواندا من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية وتوفير فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فضلا عن مساهمته في تعزيز صادرات البلد، بالإضافة إلى مساعدته على تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية وتمويله لمختلف القطاعات الأخرى.

[1] Ibid, p. 43.
[2]Richard S.Newfarmer, **op. Cit**, p.326.
[3]- Loc.cit.
[4]United Nation Environment Programme,**op**. **Cit**, p. 42.
[5]Loc .cit.

المطلب الثالث: تنمية قطاع الخدمات

عملت رواندا على تطوير قطاع الخدمات لفترة طويلة، واعتبرته أحد أولويات الحكومة، بهدف بناء اقتصاد قوي يعتمد على توسيع قاعدة الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص عمل جديدة خارج قطاع الزراعة، وقامت الحكومة بالترويج للقطاع الخدمي، إلا أنه زاد من وارداته بشكل أسرع مما كان متوقعًا، ومع التقلبات الأخرى في أسعار السلع الأساسية، واجهت رواندا انخفاضًا في التوازن التجاري، مما دفعها إلى إطلاق برنامج "صنع في رواندا" بهدف تعزيز صورة المنتجات الرواندية داخل البلاد وتعزيز الصناعات الناشئة، وزيادة إنتاجية القطاعات التصديرية كجزء من جهودها لتعزيز صادراتها.[1]

تمكّنت رواندا من تحقيق قفزة نوعية في قطاع الخدمات، حيث بدأت في تطوير صادراتها لتصبح لاعبًا رئيسيًا في سوق الخدمات الأفريقية، جذبت العديد من الموردين للاستفادة من منتجاتها بعدما تخلصت من مشاكلها الاقتصادية والسياسية، وبدأت في تنفيذ خطة تنمية مدروسة. حيث شجعت على توسيع نطاق صادراتها من خلال دعم تصدير المنتجات المحلية واعتمدت بشكل كبير على التجارة الإلكترونية. وقد أبرمت اتفاقية هامة مع مجموعة "علي بابا" الصينية العملاقة لإنشاء أول مركز للتجارة الإلكترونية في رواندا. يُظهر الشكل المرفق نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لرواندا.[2]

إن نمو إنتاجية الخدمات عمومًا قد تجاوز نمو إنتاجية باقي القطاعات في الاقتصاد. وفي تحليل أجراه المعهد الديمقراطي للتنمية الدولية لنمو الإنتاجية السنوي من عام 1991 إلى عام 2013، تبين أن الخدمات كانت المسؤولة عن أكثر من 90 % من النمو السنوي في إنتاج العمال خلال ذلك الفترة. وبالفعل، كانت الخدمات عاملًا رئيسيًا في النمو خلال تلك الفترة. وهذا يظهر أيضًا في الدراسة التي أجراها سبراي وولف (2016) حيث وجدوا أن متوسط الإنتاجية للعامل في الخدمات كان أعلى بنسبة 21 % مقارنة بالزراعة (9,855 مقابل 8,166). ومن الملاحظ أن إنتاجية التصنيع كانت أقل من كل من الزراعة والخدمات (5,729).[3]

وأصبح قطاع الخدمات الآن هو القطاع الأكبر والأكثر دينامية في اقتصاد رواندا. وكانت القطاعات الفرعية الرئيسية والمساهمون الرئيسيون في نمو قطاع الخدمات هي تجارة الجملة والتجزئة والنقل وخدمات التخزين والاتصالات من عام 2006 إلى عام 2010

[1] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص. 651.
[2] المكان نفسه
[3] Richard S.Newfarmer, **op. Cit**, p.328.

، وتشهد العديد من القطاعات الخدمية الفرعية تطورًا سريعًا أيضًا.[1]وبحسب مسح الحالة المعيشية المتكامل للأسر الرواندية، زاد مؤشر زيادة المؤسسات الخاصة والمشاريع الموجهة نحو الأعمال في الفترة من عام 2011 إلى عام 2014 بنسبة تصل إلى 24% ويُظهر هذا النمو تغيرات متباينة في مساهمة كل قطاع فرعي للخدمات.

وفقًا للمعهد الوطني للإحصاء في رواندا (2014)، كان قطاع الخدمات هو أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي. وقد كان التحول من اقتصاد قائم على الزراعة إلى اقتصاد يقوده قطاع الخدمات فعّالًا منذ عام 2004 حيث كان الإنتاج السنوي في الزراعة 879 مليار فرنك رواندي مقارنة بالإنتاج في قطاع الخدمات البالغ 882 مليار فرنك رواندي. حتى عام 2016، قاد قطاع الخدمات المساهمة في القطاع الاقتصادي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في رواندا.[2]

بعد ذلك، شهد القطاع نموًا متزايدًا ومساهمة جيدة في إجمالي الناتج المحلي، حيث وصل إلى 29.5٪ في عام 2010. يعود هذا الارتفاع إلى جهود الحكومة الرواندية في تحسين اقتصادها وتعزيز المنتجات الرواندية. لقد شهد القطاع قفزة نوعية في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات اللاحقة من الدراسة، حيث وصل إلى 40٪ في عام 2018(لاحظ الشكل 10).

يعود هذا الارتفاع إلى النمو الطبيعي في القطاع، خاصة في قطاعات مثل النقل الجوي، والسياحة، والتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي مقارنة بالسنوات السابقة وضعف القطاع الصناعي.[3]

[1]EricUwitonze and Almas Heshmati, **Service SectorDevelopment and itsDeterminants in Rwanda**, Discussion Paper No. 10117,Germany, August 2016, p. 07.
[2]EricUwitonze and Almas Heshmati,**op. Cit**, p. 10.
[3] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص. 651.

الشكل (10): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي.

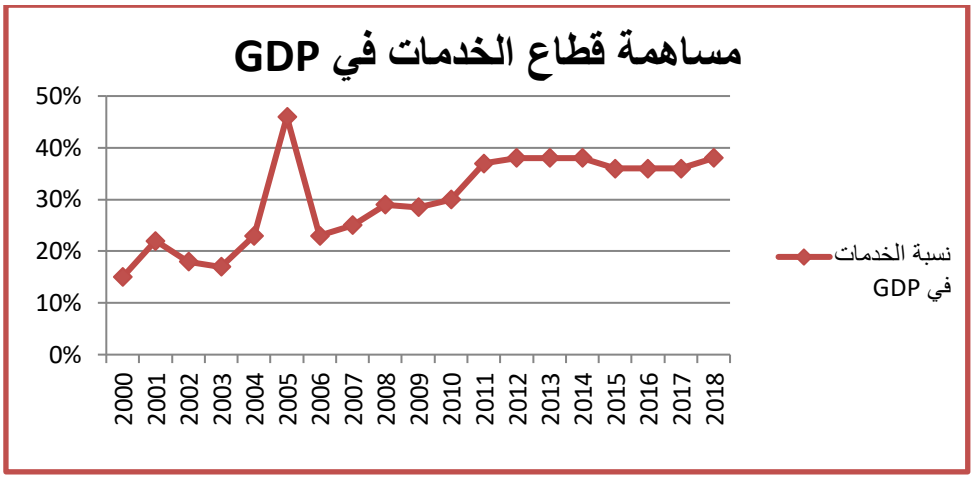

المصدر: بن عيسى،**مرجع سابق**، ص. 651.

يلعب قطاع الخدمات دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية في رواندا، حيث ساهم تطوير الخدمات في رواندا وتحسينها في الدعم السياحة في البلد حيث أصبحت رواندا الوجهة السياحية الأولى في إفريقيا، إضافة إلى أنها تخلق بيئة ملائمة وجذابة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدعم عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال توفيره لفرص العمل بزيادة الاستثمارات في الميدان الخدماتي، كما أن الإصلاحات التي قامت بها الحكومة على مستوى البنية التحتية وتطويرها عزز من إمكانيات ميدان الخدمات في جذب الاستثمارات وتعزيز التجارة الخارجية، فلقد كان تطوير الخدمات وتعزيزها محركا رئيسيا للاقتصاد الرواندي.

المطلب الرابع: واقع التنمية في القطاع الصناعي

تركزت خطط الحكومة الرواندية لتنمية الاقتصاد ليست فقط على تطوير القطاعات الزراعية والخدمات، بل شجعت أيضًا على تعزيز الصناعة. استندت الحكومة على الاستثمار الأجنبي لدعم هذا القطاع، وهيأت البنية التحتية اللازمة لذلك من خلال تسهيلات في إنشاء المشاريع على أراضيها. في السابق، كان المستثمرون في الدول الأخرى يحتاجون إلى أسابيع أو شهور للحصول على تراخيص العمل، لكن رواندا قامت بتطبيق نظام "الشباك الواحد"، الذي يتيح للمستثمرين إنهاء جميع الإجراءات في مكان واحد وخلال بضع ساعات.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الدولة مجلسًا للاستثمار والتطوير، يضم أعضاء من الروانديين ذوي الكفاءات العالية، مما ساعد على جذب المستثمرين الأجانب للتصنيع في رواندا. وعلى الرغم من ذلك، فإن مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لرواندا تبقى ضعيفة نسبياً مقارنة بالزراعة والتجارة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، بما في ذلك ضعف البنية التحتية

وارتفاع تكاليف الاستيراد.[1] وعلاوة على ذلك، فإن نقص العمالة الماهرة والكفاءات يعتبر تحديًا آخر في هذا القطاع، حيث يعتمد معظم العمال على الزراعة. يظهر الشكل الموضح نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لرواندا.[2]

الشكل (11): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

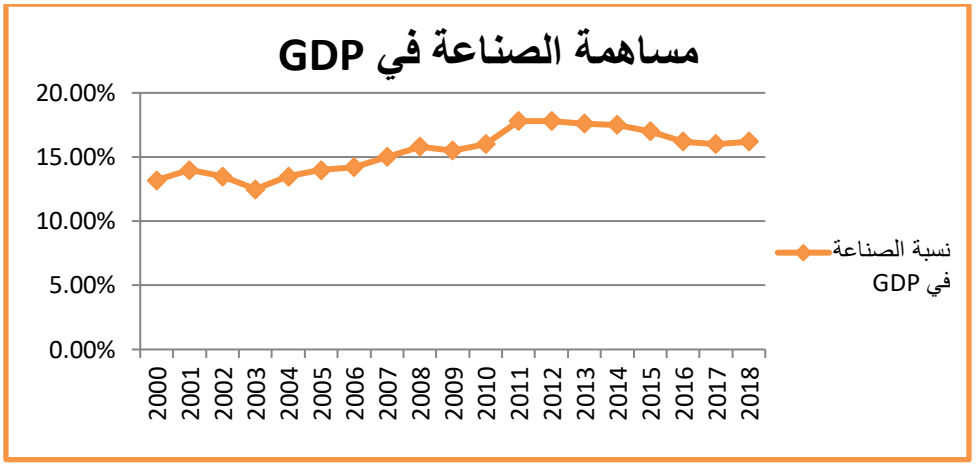

المصدر: بن عيسى ريم، **مرجع سابق**، ص. 652.

يوضح الشكل أعلاه أن نسبة مشاركة الجانب الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في رواندا كانت متوسطة، حيث يلاحظ استقرارها في السنوات الأولى لتنخفض سنة 2003 ليتعافى سنة 2004 ويعود ارتفاعها تدريجيا في السنوات الموالية لها، ويمكن القول أن هذا النمو ولوكان بنسب ليست بالكبيرة إلا أنه يرجع إلى سياسات الحكومية وخطة رؤية 2020 التي تهدف إلى زيادة نمو هذا القطاع.

يتألف القطاع الصناعي الرسمي من 4752 شركة، حيث تمثل شركات التصنيع نسبة 97%، في حين تمثل شركات البناء 2%، وشركات التعدين والاستخراج 1% (تعداد المؤسسات 2011). تتسم غالبية هذه الشركات بالصغر (توظف أقل من 10 أشخاص)، بينما تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التي توظف بين 11 و100 شخص) نسبة 6.1%، وتمثل الشركات الكبيرة (التي توظف أكثر من 100 شخص) فقط 0.8% من إجمالي الشركات في القطاع. وعلى الرغم من أن الشركات الكبيرة تشكل أقل من 1% من إجمالي

[1] المكان نفسه.
[2] المكان نفسه

الشركات، إلا أنها توظف 46% من إجمالي العمالة في القطاع، والتي تصل إلى 15,566 عاملًا.[1]

في عام 2011، أجرت رواندا لأول مرة مسحًا صناعيًا يغطي جميع الشركات التي توظف 10 أشخاص أو أكثر (317 شركة). جمع مسح الصناعة في رواندا (RIS) معلومات حول خصائص الشركة، والإيرادات، وتكاليف الإنتاج، والتصدير، والاستثمار، والتوظيف، والوصول إلى التمويل، مما يمكن من تحليل محددات الإنتاجية، والتصدير، والاستثمار.وقدمت ملخصًا للإحصائيات الرئيسية للمتغيرات المهمة في التحليلات. وتشمل بعض النقاط الرئيسية:

- ✓ يمثل قطاع التصنيع أعلى نسبة من العمالة (56%) في القطاع.
- ✓ تشكل النساء 23% من العمال و13% من المديرين.
- ✓ على الرغم من أن 69% من المديرين لديهم تعليم على الأقل على مستوى الثانوية، إلا أن 14% فقط من الموظفين يمتلكون نفس المستوى.
- ✓ تكون نسبة الملكية الأجنبية أعلى في قطاع التعدين والاستخراج (35%) مقارنة بمتوسط القطاع الصناعي البالغ 17%.
- ✓ 14%فقط من الشركات قامت بالتصدير في عام 2010.
- ✓ تكون الشركات في رواندا نسبياً شابة، حيث يبلغ متوسط عمرها 4 سنوات.[2]
- ✓ قامت 72% من الشركات بالاستثمار في عام 2010.

كان هذا التطور الصناعي جزء أساسيا من إستراتيجية حكومة رواندا لتحقيق رؤيتها لعام 2020. وعلى الرغم من التطورات التي حدثت خلال السنوات الخمس الماضية، إلا أن قاعدة التصنيع الصناعي في البلاد تظل ضعيفة وغير تنافسية بشكل عام.و أظهرت التقييمات التي أُجريت في عام 2001 زيادة في إنشاء مجموعة متنوعة من العمليات التجارية والصناعية الصغيرة، خاصة في المجالات مثل ورش الإصلاح وعمليات التعدين الحرفية . وكما يحدث في البلدان النامية بشكل عام، فإن معظم الصناعات تتواجد في المناطق الحضرية، حيث تبلغ نسبة الصناعات المتواجدة في وحول العاصمة كيغالي حوالي 63 %.

وتشير البيانات إلى أن متوسط عمر المؤسسات في كيغالي يبلغ 9 سنوات، بينما يبلغ المتوسط خارج كيغالي 4 سنوات فقط، وهذا يعكس أن تطوير القطاع الصناعي في رواندا، خاصة في المواقع خارج كيغالي، هو ظاهرة جديدة نسبيًا. حاليًا، هناك جهود لإجراء توزيع

[1]Sophia Kamarudeen and Mans Söderbom, **Constraints and Opportunities in Rwanda'sIndustrialSector**, International Growth Centre Working Paper, february 2013,p. 06.

[2]Sophia Kamarudeen and Mans Söderbom, **op. cit**, p. 11.

وطني شامل للصناعات، والذي سيمهد الطريق لخطة صناعية رئيسية تستند إلى مناطق مناسبة لوضع الصناعات حسب النوع.[1]

وعلى الرغم من ضعف القاعدة الصناعية، فإنها تعتبر أساسية لنمو الاقتصاد الوطني، حيث توفر فرص توظيف في المصانع الحضرية وتساهم في تقليل الاعتماد الكبير على الأراضي الزراعية الريفية. وبالتالي، إذا تمت ممارسة أنشطة التعدين بطريقة مستدامة، فإن الإمكانات لتحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية كبيرة بالإضافة إلى الفوائد البيئية من خلال التوظيف وتقليل الضغط على الأرض من خلال بدائل خارجية عن الزراعة تكون كبيرة.

وتعنى المؤسسات الكبيرة في الغالب تعنى بإنتاج و/أو تصنيع مجموعة متنوعة من المنتجات مثل الخشب، والبيرة، والمشروبات الغازية، والتبغ، والأسمنت، والمنسوجات، والشاي والقهوة، بالإضافة إلى الصناعات الكيميائية، والبناء، والطباعة، والورق، والهندسة، والغاز الميثان. وبالتالي، يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على القطاع الأولي، مع تركيز قوي للصناعة على تحويل المنتجات الأولية.[2] ومع زيادة الاستثمارات في صناعة التعدين منذ عام 2004، شهد قطاع التعدين زيادات متناسبة في مساهمته في تدفق الإيرادات الوطنية. توسعت أنشطة التعدين والاستخراج بنسبة تقدر بحوالي 55 % عن عام 2004، بفضل زيادة إنتاج القصدير كاسيتيريت.و ارتفعت القيمة المضافة في هذا القطاع من 89 مليار فرنك رواندي في عام 2003 إلى 100 مليار فرنك رواندي في عام 2004. يقدر أن يعمل قطاع التعدين والاستخراج مباشرة حوالي 50,000 شخص في رواندا، إذ توسعت عمليات الاستخراج لتشمل مؤخرًا مواد أخرى مثل الرمال والأحجار لتلبية الطلب المتزايد في صناعة البناء المزدهرة وبناء الطرق.[3] حاليًا، تسهم منتجات الاستخراج بنسبة 11 % من الإيرادات التي تتم توليدها داخليًا، مقارنة بنسبة 3-4 % من مستويات عام 1990. وبلغت نسبة النمو في القطاع الصناعي ما يقرب من 7 % خلال عام 2004، على الرغم من الآثار السلبية لأزمة الطاقة المزدوجة (ارتفاع تكاليف الوقود ونقص الكهرباء) والضغوط التنافسية الجديدة الناشئة عن دخول منطقة التجارة الحرة للكوميسا في يناير 2004.[4]

ويبقى القطاع الصناعي مهما في تعزيز التنمية الاقتصادية في رواندا من خلال مساهمته في توفير فرص العمل وتعزيز صادرات البلد ويساهم في عملية تحويل الصناعات وتنويعها، بالإضافة إلى خطة رواندا في رؤية 2020 بتكثيف الصناعات وتطويرها وخفض الاعتماد على الإنتاج الزراعي بنسبة كبيرة.

[1]United Nation Environment Programme, **op. Cit**, p. 55.
[2]Loc.cit.
[3]Ibid, p. 57.
[4]Loc.cit.

المطلب الخامس: القطاع السياحي و نمو الاستثمارات

بالرغم من أن رواندا دولة ريفية وتعمل حوالي 90% من سكانها في الزراعة، وتفتقر إلى موارد طبيعية بشكل كبير، إلا أنها نجحت في استثمار قطاع السياحة بشكل ملحوظ. وفي رحلتها نحو التنمية، اعتمدت رواندا بشكل كبير على القطاع السياحي، حيث ركزت على توسيع الحدائق العامة وجذب الاستثمارات إلى المواقع السياحية والطبيعية الخلابة، وأعادت بناء المدن بأسلوب حديث وضمان نظافتها. وبفضل هذه الجهود، حصلت العاصمة كيغالي على لقب "أنظف عاصمة إفريقية" من قبل الأمم المتحدة، مما جعلها وجهة مفضلة للسياح في عام 2014، إ ذ بلغ عدد السياح الوافدين إلى رواندا مليون سائح سنويًا، بعد أن كانت البلاد تعاني من هجرة أبنائها.[1]وهكذا أصبح القطاع السياحي واحدا من أكثر القطاعات الخدمية في رواندا إمكانية للتصدير، حيث يُولد حوالي ربع إجمالي الإيرادات من الصادرات. يعتمد هذا القطاع في رواندا على نقاط قوته في الأمان والراحة واستقرار البلاد.[2] كانت الإيرادات من السياحة MICE 39 مليون دولار أمريكي في عام 2015.

وعلى الرغم من التحديات العديدة في تحقيق هذا الهدف، فإن لدى رواندا الإمكانات لجذب السياح الطبيين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تكون خدمات الصحة أقل كفاءة نسبيًا.[3] ما زال التحول الرقمي لخدمات السياحة والتسويق للمعالم السياحية للسياح الإقليميين والدوليين مفقودًا ويحمل إمكانيات كبيرة لزيادة القيمة المضافة.[4]

نموالإستثمارات

أثرت الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الرواندية بشكل كبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي سجلتها رواندا في السنوات الأخيرة.[5]سجّلت رواندا استثمارات بقيمة 1.675 مليار دولار في عام 2017، سواء من المستثمرين المحليين أو الأجانب، مقارنة بـ 1.160 مليار دولار في 2016. يُعزى الارتفاع في الاستثمارات بشكل كبير إلى الجهود المتواصلة لتوفير بيئة ملائمة للمستثمرين. ووفقًا لما ذكرته هيئة تطوير رواندا، فقد ارتفعت الاستثمارات المُسجلة في البلاد من 800 مليون دولار إلى أكثر من 1.675 مليار دولار بين عامي 2007 و2017.[6] ومع تضاعف الاستثمارات المباشرة

[1]مسالي،**مرجع سابق**، ص295

[2]Richard S.Newfarmer, **op. Cit**, p.335.
[3]Loc.cit
[4]Loc.cit
[5]David Sharangabo and MalgorzataSzczepaniak, **op. Cit**, p. 118.
[6]Loc.cit

الأجنبية بنسبة أكثر من ضعفها خلال 10 سنوات، فإن هذا يُظهر أن رواندا باتت وجهة استثمارية مفضلة للعديد من المستثمرين.[1]

أشارت الكوميسا إلى أن توافر القوى العاملة كان عاملًا أساسيًا وراء النجاح البارز الذي حققته رواندا،.[2]حيث اتضح دور الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تعزيز مستوى القوى العاملة في البلاد وتأهيلها إذ أدى إلتكوين جيل جديد من العمالة المؤهلة للتعامل مع القطاع التكنولوجي المتقدم، وسجل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نموًا بلغت نسبته 25٪.[3]

[1]Loc.it.

[2]مسالي،**مرجع سابق**، ص. 296.
[3]نفس المرجع، ص. 298.

الخاتمة

تبرز دراسة التنمية الاقتصادية في رواندا بعد النزاع الداخلي التي شهدته أهمية تحقيق السلام و الاستقرار كأساس للتنمية الاقتصادية الشاملة، حيث عرفت رواندا حربا أهلية و إبادة قاسية خلفت ما يقارب المليون قتيل إضافة إلى آثارها المدمرة على البنية التحتية للاقتصاد الرواندي، الأمر الذي أدى إلى الغياب التام للأمن و الاستقرار السياسي في رواندا. و يفسر النموذج الرواندي العلاقة المعقدة بين التنمية الاقتصادية و النزاعات الداخلية، حيث بالرغم من أن التنمية الاقتصادية تحقق الاستقرار و الأمن و تقلل من احتمالية نشوب نزاع داخلي، في نفس الوقت يمكن أن يؤدي غياب التنمية الاقتصادية إلى النزاعات، إذا غابت عدالة التوزيع و ممارسة التفضيل العرقي مثلما هو الحال في رواندا.

وتعتبر النزاعات الداخلية المستمرة معرقلة للتنمية الاقتصادية، حيث يستحيل تحقيق التنمية في ظروف يغيب فيها الاستقرار و الأمن و البنية التحتية غير الملائمة، فغياب الأمن و انتشار عدم الاستقرار في حالة الحرب يخلق بيئة غير ملائمة و يقيد النمو الاقتصادي، هذا ما يجعل طبيعة العلاقة بين المفهومين معقدة.

و مع ذلك استطاعت رواندا أن تخرج من دمار الحرب إلى النهضة الاقتصادية بسبب توفر قيادة لها رؤية تنموية و العمل على المصالحة الوطنية بين الروانديين، و تجريم أي انقسام أو خطاب عنصري ما ساعد رواندا على تخطي آثار الحرب و تحولها إلى واحدة من الدول الرائدة اقتصاديا في إفريقيا.

يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:

ـ لا يمكن حصر النزاع الرواندي في كونه نزاعا إثنيا بل كان نزاعا إثنو-سياسيا، لأن القادة السياسيين كانوا متورطين في اندلاع النزاع بسبب السياسات العنصرية و التمييزية التي كان عليها النظام الرواندي، و استخدام عامل الإثنية للسيطرة على السلطة و امتداد لصلاحياتهم، إضافة إلى العوامل الاقتصادية بإتباع سياسات الإقصاء و التفضيل و عدم المساواة في توزيع الأراضي.

ـ يمكن القول أن النزاع الرواندي كان نزاعا مقعدا صعب الحل، و هو ما يبرز من خلال عجز منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة عن التصدي له و حتى المساعدة في حله، و هنا برزت أهمية عملية المصالحة الوطنية في حل هذا النوع من النزاعات و الدور الذي لعبته في إنهاء النزاع في رواندا، حيث تهدف المصالحة الوطنية إلى القضاء على الاقتتال و التحول من حالة النزاع و العداوة إلى علاقة الود و التعاون. و هو ما كان السبيل في تحويل النزاع الرواندي من عملية إبادة جماعية إلى وحدة بين أبناء الشعب الواحد و بالرغم من نجاح رواندا في تحويل النزاع بالوسائل المحلية التي ركزت عليها رواندا، إلا أنه لا يمكن إغفال و تقليل من قيمة المساعدات الأجنبية و المساعدات التي قدمتها المنظمات

الدولية و المنظمات الغير الحكومية لرواندا، فبعد حرب الإبادة خرجت رواندا منهارة وذات بنية تحتية اقتصادية مدمرة، و لكن وظفت رواندا تجربتها السابقة في التعامل مع هذه الإعانات من اعتمادها في تمويل الحرب إلى اعتمادها في إعادة بناء البنية التحتية لاقتصادها إضافة إلى توظيفها في إطار خطتها التنموية.

و قد تطلب إعادة البناء الاقتصادي في رواندا إصلاحات الاقتصادية في مختلف الجوانب خاصة الجانب الزراعي الذي يعد أساس الاقتصاد الرواندي، إضافة إلى إصلاح و إعمار البنية التحتية و ما لها من أهمية في خلق بيئة ملائمة و جذابة للاستثمارات الأجنبية المباشرة مما ساعدها في تحقيق نهضتها الاقتصادية.

ـ إن نجاح رواندا في تحقيق التنمية الاقتصادية يرجع إلى خطة الرئيس بول كاغامي المحكمة في تحقيق التقدم في مختلف المجالات، حيث لعب التخطيط الجيد في إخراج رواندا من تبعات الحرب و تحقيق التقدم و الازدهار، كما سعت رواندا إلى الانتقال من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد قائم على المعرفة في صياغة أهدافها لتحقيق رؤية 2020 من خلال تطوير العلم و التكنولوجيا و خفض اعتماد السكان على الزراعة فقط و تحقيق التقدم في المجال الصناعة و مجال الخدمات الذي أصبح من أهم المجالات في رواندا.

ـ يعتبر نجاح رواندا من خلال وسائل محلية تجربة ملهمة للعالم ككل، حيث أن نجاح الأهداف التي سطرتها رواندا ضمن رؤية 2020 و لما نجحت، قامت رواندا و في إطار استكمال المخططات التنموية لها و مواصلة التقدم بصياغة رؤية 2050 لمواصلة التطور و دعم التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة لاختبار فرضيات الدراسة نجد:

- بالنسبة للفرضية الأولى فقد تم إثبات صحتها بحيث لعبت فعلا سياسات التمييز العنصري التي كان يمارسها الاستعمار بين الهوتو و التوتسي عاملا أساسيا في احتقان الصراع الإثني الذي فجر النزاع الداخلي في رواندا.
- بالنسبة للفرضية الثانية فهي صحيحة حيث تبنت رواندا عملية المصالحة الوطنية في حل النزاع ، كما لعبت المصالحة الوطنية عاملا أساسيا و مساعدا لمباشرة عملية التنمية الاقتصادية في رواندا.
- بالنسبة للفرضية الثالثة فقد تم إثبات صحتها من خلال إبراز دور المساعدات الأجنبية في إعادة البناء الاقتصادي لرواندا، إضافة للعبها دور المسهل في عملية التنمية الاقتصادية للدول التي تخرج من النزاعات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا- باللغة العربية:

الكتب:

1. الأهدن فرهاد، محمد علي، **التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي**، (القاهرة، مؤسسة دار التعاون للطبع و النشر، 2008).
2. الإقداحي هشام، محمود، **معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية و القيمية في البلدان النامية**،(الإسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعة، ط1، 2009).
3. بالدوين، مبير، **اقتصاديات التنمية الاقتصادية – نظرة تاريخية-** ، تر. جرانت اسكندر، (الجيزة، وكالة الصحافة العربية، ط1، 2023).
4. بدران أحمد، جابر، **التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة**،(القاهرة،مركز الدراسات الفقهية و الاقتصادية،ط1، 2014).
5. دورتي، جيمس ، بالستغراف، روبرت ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة د.وليد عبدالحي، (الكويت، كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، ط1، 1985).
6. الدليمي عامر، علي سامر، **الضرورة العسكرية في النزاعات المسلحة الدولية والداخلية (مفهومها طبيعتها القانونية وعلاقته بالاعتبارات الإنسانية)**، (الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015).
7. سوفي، فرست، **الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها دراسة تحليلية تطبيقية**، (بيروت، مكتبة زين الحقوقية والأدبية ش م م، 2013).
8. القريشي، مدحت، **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**، (الأردن، دار وائل للنشر، 2006).
9. شعت عبد الله، نوار، **الحروب الأهلية والدولية في إطار القانون الدولي**، (الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية،ط1, 2017).
10. شعت عبدالله، نوار، **التدخل الدولي في النزاعات المسلحة بين الضرورة و مبدأ عدم التدخل**، (الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2017).
11. تودارو، ميشيل، **التنمية الاقتصادية**،(الرياض، دار المريخ للنشر، 2006).

المقالات في المجلات العلمية:

1. أحمد يحيى، أحمد عبد القادر، محددات الصراعات الداخلية المسلحة في النظم السياسية (دراسة نظرية)، **المجلة العلمية لدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية**، م8، ع16، 21 ديسمبر 2022.
2. البدراني عدنان، خلف حميد، الهندسة السياسية و بناء الدولة و تأثيرها في السياسة الخارجية جمهورية رواندا نموذجا، **مجلة الدراسات الإقليمية**، م15، ع50، تشرين الأول 2021.
3. بوالجدري، فيصل ، القضية العرقية و الأمن المجتمعي في رواندا، **مجلة قبس للدراسات الإنسانية و الاجتماعية**، م05، ع02، ديسمبر 2021.

4. البونجي، البشير، صراع القبائل والإبادة الجماعية رواندا نموذجا ،**مجلة جامعة دهوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، م09، ع05، سنة 2021.
5. بلخضر، طيفور، دور المقاربة الاقتصادية في حل الأزمة الرواندية، **مجلة مدارات سياسية**، م07، ع01، 16 جوان 2023.
6. بن عيسى، معمري، التنمية: تطور مفهومها و أهم نظرياتها و عقبات تحقيقها في الدول النامية، **المجلة الجزائرية للأبحاث**، م3، ع5، أفريل 2018.
7. بن عيسى، ريم، التجربة الرواندية في تحقيق التنمية الاقتصادية: من الحرب الأهلية إلى نهضة اقتصادية، **مجلة البشائر الاقتصادية**، م07، ع03، ديسمبر 2021.
8. هبة الله سمير حسن نور الدين، **الصراع الدولي دراسة حالتي رواندا و بوروندي**، جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، 2020.
9. حواس حسن، عمر، إبراهيم، أديب إبراهيم، اقتصاديات ما بعد الحرب: المشاكل الاقتصادية وسياسات الإنعاش والاستقرار للمدة 2000-2019 "العراق أنموذجا"، **مجلة الريادة للمال و الأعمال**، م3، ع1، كانون الثاني 2022.
10. حجاب محمد، إبراهيم و قنصوة، صبحي و أمل، أحمد، أسباب و آليات انتقال الصراعات الإثنية بين الدول دراسة لبعض الحالات الإفريقية، **مجلة الدراسات الاقتصادية**، م45، ع04، 1 أكتوبر 2023.
11. مداح، عبدالهادي، دور الرأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية، **مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية**، م3، ع10، سبتمبر 2017.
12. مطر أحمد، محمد، تقييم دور الاستثمار في البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 2000-2020، **مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية**، م3، ع4، أكتوبر 2022.
13. محفوظ، عيسى، رواندا: النهوض التنموي بين الفرص و التحديات، **مجلة الصدى للدراسات القانونية و السياسية**، م03، ع06، مارس 2021.
14. ميرود خديجة، سلمى، دور مجلس الأمن الدولي في الحد من انتهاك حقوق الإنسان في رواندا، **مجلة الدراسات الإفريقية**، م03، ع09، ماي 2021.
15. مقداد، فتيحة، رواندا بعد الحرب الأهلية: من بناء الدولة إلى التنمية الشاملة، **مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية**، م08، ع03، سبتمبر 2023.
16. مروة خليل محمد مصطفى، القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير " دراسة تقويمية "، ***المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية***، م06، ع11، يناير 2021.
17. السيد إبراهيم، حسيني، أبو العينين، محمود، دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد السياسي في رواندا بعد عام 1994، **مجلة الدراسات الإفريقية**، م45، ع3، يوليو 2023.
18. عبير محمد، علي عبد الخالق، تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية**، م7، ع13، يناير 2022.

19. شاعة، محمد، المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية، **حوليات جامعة الجزائر 1**، م04، ع31، ديسمبر 2017.
20. الشمري حسين، عباس، عبد الجاسم عباس، علي الله، تحليل أثر النمو الاقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العربية و منها العراق للمدة من 2011/1990، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية**،م16، ع3، 2014.
21. ضيف، أحمد، عزوز، أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، م14، ع19، 2018).

المذكرات و الرسائل الجامعية:

1. بوجاهم، سهيلة، غاوي عبير، آليات دعم التنويع الاقتصادي في ظل تغيرات أسعار النفط في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر، (جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2017/2016).
2. بوعشيبة، عائشة، أثر النزاعات الإثنية على التنمية في إفريقيا: دراسة حالة الكونغو الديمقراطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (جامعة باتنة1، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2018/2017).
3. بوعزة، عبد القدوس، إدارة النزاعات الأهلية اليمن نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2022/2021).
4. بوفتحة، أميمة،حداد، كنزة، تدويل النزاعات المسلحة غير الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، (جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015 2016).
5. بن سعيد، إيمان، دور التكنولوجيا و الابتكار في النمو الاقتصادي حالة كوريا الجنوبية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، (جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علم التسيير، 2013/2012).
6. بركان، إكرام، النزاعات الداخلية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من منظور الدولة الفاشلة - دراسة حالة النزاع في السودان-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 2017).
7. حواشين، رماح، النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (2014-2000)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، (جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2019/2018).
8. كنوني، وليد، الأساليب و المناهج المحلية في تحويل النزاع دراسة حالة التجربة الرواندية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، (جامعة 8ماي1945 قالمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2021/2020).

9. لسمر، أسماء، العدالة الانتقالية كآلية لبناء السلام بعد النزاع في رواندا: دور محاكم الغاكاكا،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل-، 2023/2022).
10. مسالي، ليلى، المصالحة الوطنية كآلية لحل النزاعات دراسة مقارنة ما بين جنوب إفريقيا و رواندا،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية، 2021/2020).
11. عيمور، فيروز، النزاعات الداخلية وأثرها على إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي دراسة حاله السودان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (جامعه الجزائر3، كليه العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018/2017).
12. شابوني، سامية، النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية و المؤثرات الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010/2009).
13. الرشيد رمضان، سعدالله، أثر الإثنية على النزاعات في السودان –دافور دراسة حالة-،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، (جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،2010).
14. قنادزة، جميلة، الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (جامعة تلمسان أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2018/2017).

التقارير و المنشورات الصادرة عن الحكومات و الهيئات الدولية:

1. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، اتجاهات و تداعيات أثناء النزاعات، 6 أغسطس 2015.
2. الاتحاد الإفريقي، المجلس التنفيذي، تقرير عن وضع سياسة إعادة الإعمار و التنمية لفترة ما بعد النزاعات، 25-29 يونيو 2006.
3. برنامج التدريب المهني، معهد السلام الأمريكي، دورة لنيل شهادة في تحليل الصراعات، 3 فبراير 2006.

المواقع الإلكترونية:

1. الحميري محمد، أحمد، اقتصاد الحرب في اليمن، التدابير الاقتصادية لجماعة أنصار الله "الحوثيين" بعد سبتمبر 2014، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية،الاقتصادية و السياسية، 23 يناير2018).
2. محمد السيد أحمد، رواندا سنغافورة إفريقيا تجني ثمار الاهتمام بالتعليم الصحة و الانفتاح، مقال منشور في 6 يوليو 2020، https://masr360.net

3. عارف نصر الدين، محمد، الحروب الاقتصادية و اقتصاد الحرب، المركز المصري للفكر و الدراسات الإستراتيجية/ecss.com.eg/34089).
4. العقاد جمال، عبدالرحمان، مقال بعنوان: الاقتصاد الكلي و الجزئي بين الحرب و السلم، https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2023/11/16 .
5. العقاد جمال، عبد الرحمان ، اقتصاد الحرب...محفز ابتكاري في تطوير الاقتصاد المدني، https://maaal.com/2023/11/ .
6. الصياد أحمد، جمال، رواندا بين الحرب الأهلية و التحول الديمقراطي، https://democraticac.de/?p=74066 .
7. الخضر، سيد أحمد، مرتزقة و محطة إذاعية و أسلحة و سكاكين...وثائق تروي القصة الكاملة لضلوع فرنسا في إبادة 800ألف رواندي، https://www.aljazeera.net/politics/2022/10/16/).

ثانيا- باللغة الإنجليزية:

الكتب:

1. Middleton, john, **Africa An Encyclopedia For Students**, Leakey Rwanda,New York,charles scribner's sons, vol03, 2002).
2. Shinichi, Takeuchi, (Development and Developmentalism in Post Genocide Rwanda), in Yusuke Takagi and Veerayooth, Kanchoochat and Tetsushi, Sonobe, **Developmental State Building**,(Singapore, Springer Open, 2019,).
3. S.Newfarmer, Richard, Page, John and Tarp, Finn, **Industries without smokestacks, Industrialization in Africa Reconsidered**, (Oxford University press, E01, Finland,2018).

المقالات:

1. Ansoms, An and Rostango, Donatella, Rwanda's vision 2020 Halfway Through :what the eye does not see, **Review of African Political Economy**, vol39, No133, september 2012).
2. Dahlman, carl, technological change in industry in developing countries, **international monetary fund**,v2, no02,1989).
3. E.lucas, robert, on the mechanics of economic development, **journal of monetary economies** 22,3-42,1988).

4. E.Porter, Michael, Mccreless, Michael, Rwanda : National Economic Transformation, **Harvard Business School**, 9-706-491, may 6, 2008).
5. Kamarudeen, Sophia and Söderbom, Mans, Constraints and Opportunities in Rwanda's Industrial Sector, **International Growth Centre Working Paper**, february 2013).
6. Malunda, Dickson and Musana, Serge, Rwanda Case Study on Economic Transformation,Report for the African Centre for Economic Transformation, **Institute of Policy Analysis and Research**, Kigali-Rwanda, 2012).
7. Pazos, felipe, economic developement and financial stability, staff papers (**international monetry fund**,vol3,no2 ,1953)p238
8. Ruranga, Charles, Ocaya, Bruno and Kberuka, William, Analysis of Rwandian Economic Performance Before and After the 1994 Genocide, **African Journal of Economic Review,** volume11,issue2, july 2014).
9. Sentama, Ezechiel, National reconciliation in rwanda :experiences and lessons learnt, **European University Institute,** issue 2022/05, 28 february 2022).
10. Sharangabo, David and Malgorzata, Szczepaniak, Economic Development in Rwanda –Institutional Perspective, **Zeszyty Naukowe Wyzszej Szkoly Gospodarki w Bydgoszczy**, Seria Ekonomia, Volume 10, Issue34, 2019).
11. Strain, Jason and Keyes, Elizabeth "Accountability in The Aftermath of Rwanda's Genocide", in: EJane E. Stromiseth, Accountability for Atrocities: national and international responses, (**International and Comparative Criminal Law series,** 2003).
12. Sullo, Pietro, Beyond Genocide : transitional justice and gacaca courts in Rwanda : the search for truth, justice and reconciliation, Germany: Asser Press, **International Criminal justice series**, Vol.20, 2018).
13. Uwitonze, Eric and Heshmati, Almas, Service Sector Development and its Determinants in Rwanda, **Discussion Paper** No. 10117,Germany, August 2016)

المذكرات و الرسائل الجامعية:

1. M Colombo, Vanessa, Post Conflict Peace Building In Rwanda ,master of art in peace, USA, university of Massachustts, Lowell, May2013,).

التقارير و المنشورات الصادرة عن الحكومات و الهيئات الدولية:

1. Kaberuka, Donald, Rwanda vision 2020,Kigali, Ministry of finance and economic planning,July,2000.
2. United nations Devlopment Program, bureau for crisis prevention and recovery, "post-conflict economic recovery", 2008.
3. United Nation Environment Programme, Rwanda Environment Management Authority, Rwanda State of Environment and Outlook-Summary for Decision makers, 2009.

المواقع الإلكترونية:

1. African Studies Center, Rwanda-Economy, https://www.africa.upenn.edu/NEH/rweconomy.htm?fbclid=IwAR2Y8ZU0t_PzO8VHtA56LVY_O5Kkc2x03o-HdK1g9f0MX31SeOTgaMdMsDY_aem_AdnkuLJSJSbc1nhNSim0DPy4cAThnnv5zxQBoEmwmrLJYDxN383IP8Q9QeuLwrBJtHYBPVM8ahqyvHBPAwlef7y5.
2. International Monetary Fund, Rwanda :Enhanced Structural Adjustment Facility Policy Framework paper, 1998/2000-2001/2002, https://www.imf.org/external/np/pfp/1999/rwanda/index.htm).
3. International Monetary Fund, Rwanda-Enhanced Structural Adjustment Facility Economic and Financial Policy, https://www.imf.org/external/np/pfp/rwanda/rwanda01.htm.
4. https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/map/map-rwanda.htm
5. https://en.wikipedia.org/wiki/Gacaca_court Gacaca court ,wikepedia,

ثالثا- باللغة الفرنسية:

المقالات في المجلات العلمية:

1. André, Catherine, Economie Rwandaise : D'une Economie de Subsistance a Une Economie De Guerre, Vers Un Renouveau ? , Marysse stefaan, Reyntjens Filip, **L'afrique des Grands Lacs Annuaire 1996-1997**, Belgium, Centre D'étude de la région des grands lacs d'afrique,Volumes 1, 1997.

التقارير و المنشورات الصادرة عن الحكومات و الهيئات الدولية:

1. Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, Examen de la politique D'investissement Rwanda, New York et Genève, 2006.
2. Groupe de la Banque Africaine de Développement, Département de L'évolution des Operations (OPEV), Rwanda- Evolution de L'assistance de la Banque, 22 aout 2003.

قائمة الخرائط والجداول والأشكال

1- الخرائط:

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
01	الموقع الجغرافي لرواندا	43

2- الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أهداف رؤية 2020	91

3- الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	التركيبة السكانية لرواندا قبل الاستعمار البلجيكي	45
02	عدد ضحايا النزاع الرواندي	53
03	نوع ضحايا الحرب الرواندية	54
04	عدد النازحين إلى دول الجوار	54
05	الناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع	63
06	نسب التضخم من عام 1990 إلى 1994	65
07	نسب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي	69
08	نسب الناتج المحلي الإجمالي	100
09	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	101
10	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	105
11	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي	106

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
مقدمة	1
أسباب اختبار الموضوع	2
الأدبيات السابقة	3-2
الدراسات السابقة	4-3
إشكالية الدراسة	4
فرضيات الدراسة	5
مجالات الدراسة	5
مناهج الدراسة و اقترباتها	5
أدوات جمع البيانات	6-5
الإطار النظري	9-6
هيكلة الدراسة	10
خطة المذكرة	11
الفصل الأول: تفسير طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية و النزاعات الداخلية	
المبحث الأول: تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية	14
المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية و شروطها	16-14
المطلب الثاني: نشأة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية و تطوره	17-16
المطلب الثالث: شروط التنمية الاقتصادية	18-17
المطلب الرابع: آليات تحقيق التنمية الاقتصادية	23-19
المبحث الثاني: تحديد مفهوم النزاعات الداخلية	24
المطلب الأول: النزاعات الداخلية و أسبابها	24
1. تعريف النزاع	24
2. النزاع الداخلي	26-25

3. أسباب النزاعات الداخلية:	26
- الأسباب الداخلية	29-26
- الأسباب الخارجية	30-29
المطلب الثاني: خصوصيات النزاعات الداخلية مقارنة بالنزاعات الأخرى	31-30
المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية و النزاعات الداخلية	32
المطلب الأول: النمو الاقتصادي و اقتصاد الحرب خلال النزاعات الداخلية	34-32
المطلب الثاني: تداعيات النزاعات الداخلية على الاقتصاد	36-34
المطلب الثالث: شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بعد النزاعات الداخلية	40-36
الفصل الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للحرب الأهلية في رواندا	
المبحث الأول: مسار النزاع الرواندي	43
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لرواندا	44-43
المطلب الثاني: التركيبة العرقية في رواندا قبل الاستعمار البلجيكي	45-44
المطلب الثالث: الاستعمار الغربي في رواندا	46-45
المطلب الرابع: بداية الحرب الرواندية	47
العوامل التي أدت إلى بداية النزاع:	47
أ. العوامل التاريخية	47
ب. العوامل الاجتماعية	48
ت. العوامل السياسية	49-48
ث. العوامل الاقتصادية	50-49
المبحث الثاني: مراحل النزاع الرواندي	51
المطلب الأول: من الانتفاضة إلى الإبادة الجماعية 1990-1994	52-51
المطلب الثاني: الإبادة الجماعية 1994	55-52

المبحث الثالث: فواعل النزاع الرواندي	56
المطلب الأول: الفواعل المباشرة في النزاع الرواندي	56
1. السلطة السياسية	57-56
2. المجتمع المدني	57
المطلب الثاني: الفواعل غير المباشرة	57
1. الأطراف الإقليمية:	58
أ. أوغندا	58
ب. الكونغو الديمقراطية	58
ت. البورندي	58
ث. تنزانيا	59
2. الأطراف الدولية:	59
أ. فرنسا	60-59
ب. بلجيكا	60
ت. الولايات المتحدة الأمريكية	61-60
ث. الكيان الصهيوني	61
المبحث الرابع: أثر الحرب الأهلية على الاقتصاد الرواندي	62
المطلب الأول: تراجع النمو الاقتصادي خلال الحرب الأهلية و عوامله	69-62
المطلب الثاني: آثار اقتصاد الحرب على التنمية الاقتصادية في رواندا	71-69
الفصل الثالث: التنمية الاقتصادية في رواندا بعد الحرب الأهلية	
المبحث الأول: عملية بناء السلم في رواندا ما بعد نهاية الحرب الأهلية و آلياتها	74
المطلب الأول: دور المحكمة الجنائية الدولية في بناء السلم	76-74
المطلب الثاني: دور المحاكم الوطنية الرواندية في بناء السلم	78-76
المطلب الثالث: دور اللجنة الوحدة الوطنية و المصالحة في بناء السلم	80-78

1. برامج و مبادرات لجنة الوحدة الوطنية و المصالحة	80
أ. معسكرات التضامن إنغاندو	80
ب. إيتوريرو	81-80
ت. أندي إيمينيارواندا	82-81
ث. اللجوء إلى نظام المحاكم التقليدية غاكاكا	83-82
2. الإصلاح الدستوري كآلية لحل النزاع	84-83
المبحث الثاني: دور الإصلاحات الاقتصادية في بناء السلم	85
المطلب الأول: إصلاح البنية التحتية للاقتصاد الرواندي بعد الحرب	86-85
1. الاعتماد على المساعدات	88-86
2. رؤية 2020 لتحقيق التنمية الاقتصادية	91-88
المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية و بناء السلم	91
1. الإصلاحات في القطاع الزراعي	94-91
2. إصلاح السياسات المالية و التحرير الاقتصادي	94-93
أ. إصلاح القطاع المصرفي	95-94
ب. الخصخصة و دعم الاستثمار	97-95
ج. مكافحة الفساد	98-97
المبحث الثالث: تقييم التنمية الاقتصادية بعد الإصلاحات الاقتصادية	99
المطلب الأول: واقع التنمية في رواندا بعد الإصلاحات	100-99
المطلب الثاني: نتائج التنمية في القطاع الزراعي	102-100
المطلب الثالث: تنمية قطاع الخدماتي	105-103
المطلب الرابع: واقع التنمية في لقطاع الصناعي	108-105
المطلب الخامس: القطاع السياحي و نمو الاستثمارات	110-109
الخاتمة	112
قائمة المرجع	122-115

فهرس الخرائط و الجداول و الأشكال	124
فهرس المحتويات	129-126